

قضية

د. سعد الدين إبراهيم

في الصحافة

مكتبة
الشرق والشرقيات

قضية

د. سعد الدين إبراهيم في الصحافة
المجلد الثالث

إعداد

مركز ميريت للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل ت: ٥٧٥١٥٠٠ هـ. ٢٠٠٧

ميريت للنشر والمعلومات

قضية د. سعد الدين إبراهيم في الصحافة - المجلد الثالث

العدد	القائمة/المصدر	المصدر	التاريخ	رقم الصفحة
سعد وشركاه.. تاجر وترزى	صلاح قبضايا	اخبار اليوم	٢٠٠٠/٠٧/١٥	١
ابن خلدون بشكل غير رسمي		اخبار اليوم	٢٠٠٠/٠٧/١٥	٢
ابن خلدون وحكاية المليون جنيه		الأحرار	٢٠٠٠/٠٧/١٥	٣
ابحاث مركز ابن خلدون لحلف الناتو تضمنت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر	حسين عبد القادر	اخبار اليوم	٢٠٠٠/٠٧/١٥	٧
اتصالات مشبوهة لسعد الدين إبراهيم.. بحلف شمال الأطلسي	جمال عقل	الجمهورية	٢٠٠٠/٠٧/١٥	٨
الذين انقلبوا على سعد	أحمد عبد الحفيظ	العربي	٢٠٠٠/٠٧/١٦	١٠
حبس ٣ متهمين جدد.. والبحث عن ٢٠ من اتباع د. سعد الدين إبراهيم	جمال عقل	الجمهورية	٢٠٠٠/٠٧/١٦	١١
لقاهرة تتجاهل الانتقاد الأميركي في شأن اعتقال سعد الدين إبراهيم	محمد صلاح	الحياة	٢٠٠٠/٠٧/١٦	١٢
تعاون "مركز ابن خلدون" و"الناتو" في أبحاث اجتماعية وليست عسكرية	محمد صلاح	الحياة	٢٠٠٠/٠٧/١٦	١٤
الدكتور سعد إبراهيم يعترف بتظهير الشيكات لأنه أمر طبيعي	خديجة عفيفي	الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/١٦	١٦
المجتمع المدني العربي: الحقائق الغائبة	السيد ولد أبياء	الشرق الأوسط	٢٠٠٠/٠٧/١٦	١٧
واشنطن تواصل محاولاتها للتدخل في الشؤون المصرية		الوفد	٢٠٠٠/٠٧/١٦	١٩
دفاعا عن "المجتمع الأهلي"	رضا هلال	الأهرام	٢٠٠٠/٠٧/١٧	٢٠
حكاية سعد الدين إبراهيم مع "حلف الناتو"!!	محمود بكرى	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/١٧	٢٢
حبس سعد الدين إبراهيم ١٠ علاقة له بحقوق الإنسان		الأحرار	٢٠٠٠/٠٧/١٧	٢٣
سلطات التحقيق تحقق في علاقة المركز	زهير العربي	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/١٧	٢٤
استمرار التحقيقات في قضية خلدون النيابة	خديجة عفيفي	الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/١٧	٢٥
النظر في أمر حبس عدد من المتهمين في القضية	عادل السروجي	الأهرام المسائي	٢٠٠٠/٠٧/١٧	٢٦
سقوط موظفة بمركز شباب إمبابة في فخ ابن خلدون	جمال عقل	الجمهورية	٢٠٠٠/٠٧/١٧	٢٧
الكتز الذي عثر عليه سعد الدين إبراهيم في إمبابة	حسن الزوام	الميدان	٢٠٠٠/٠٧/١٨	٢٨

ميريت للنشر والمعلومات

قضية د. سعد الدين إبراهيم في الصحافة - المجلد الثالث

الصفحة	رقم	التاريخ	المصدر	المؤلف/المحرر	العنوان
٣٣	٣٣	٢٠٠٠/٠٧/١٨	الأخبار	خديجة عفيفي	تجديد حبس منسق المشروع بالمركز
٣٤	٣٤	٢٠٠٠/٠٧/١٨	عقيدتي	محمد الأبنودي	نشاط مراكز الأبحاث والدراسات بين المسموح به.. والخيانة
٤٠	٤٠	٢٠٠٠/٠٧/١٨	الشرق الأوسط	محيى الدين اللاتقاني	الشخص والفكرة
٤٢	٤٢	٢٠٠٠/٠٧/١٨	الشرق الأوسط	علي إبراهيم	قضايا مصرية
٤٣	٤٣	٢٠٠٠/٠٧/١٨	الوفد	نجوى عبد العزيز	تجديد حبس ٣ متهمين في قضية ابن خلدون
٤٤	٤٤	٢٠٠٠/٠٧/١٨	الجمهورية	جمال عقل	تجديد حبس خالد فياض وأحمد عطا وطارق حسان ١٥ يوما
٤٥	٤٥	٢٠٠٠/٠٧/١٨	الأهرام - المسائي	عادل السروجي	تحقيقات موسعة في قضية مركز ابن خلدون
٤٦	٤٦	٢٠٠٠/٠٧/١٨	الأحرار	عاطف فاروق	تجديد حبس موظفين بمركز ابن خلدون
٤٧	٤٧	٢٠٠٠/٠٧/١٩	الوفد	سعيد النجار	تأملات في قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم
٥٠	٥٠	٢٠٠٠/٠٧/١٩	الأهالي		ضد التيار
٥١	٥١	٢٠٠٠/٠٧/١٩	الأهالي	ثروت شلبي	سعد الدين إبراهيم يدلي بأقواله أمام النيابة ..
٥٢	٥٢	٢٠٠٠/٠٧/١٩	الحياة	محمد الرميحي	العالم يتجاوز حساسية الكلمات... لكن العولمة لها أظفار!
٥٤	٥٤	٢٠٠٠/٠٧/٢٠	الحياة	محمد صلاح	إبراهيم: اعتقال سياسي وسارد في الوقت المناسب
٥٦	٥٦	٢٠٠٠/٠٧/٢٠	الوفد	رفعت سيد أحمد	المسكوت عنه.. في قضية سعد الدين إبراهيم
٥٩	٥٩	٢٠٠٠/٠٧/٢٠	الشرق الأوسط		زوجة سعد الدين إبراهيم: لم نطلب تدخل السفارة الأميركية
٦٠	٦٠	٢٠٠٠/٠٧/٢١	الأخبار	خديجة عفيفي	في قضية مركز ابن خلدون: ارتفاع عدد المتهمين إلى ١٥ وحبس متهمين جدد
٦١	٦١	٢٠٠٠/٠٧/٢١	الشرق الأوسط	نجوى عبد العزيز	قضية ابن خلدون: النيابة المصرية تستدعي كاتب السيناريو علي سالم للتحقيق
٦٢	٦٢	٢٠٠٠/٠٧/٢١	روز اليوسف	عبدالله إمام	حتى لا يقبض ابن خلدون.. بالدولار
٦٤	٦٤	٢٠٠٠/٠٧/٢١	المساء	جمال عقل	حبس متهمين زورا ٥ آلاف بطاقة انتخابية في قنا
٦٥	٦٥	٢٠٠٠/٠٧/٢١	الوفد		حبس متهمين جديدين في قضية ابن خلدون
٦٦	٦٦	٢٠٠٠/٠٧/٢١	الحياة		علي سالم أمام نيابة أمن الدولة غدا في إطار قضية مركز ابن خلدون

ميريت للنشر والمعلومات

قضية حد. سعد الدين إبراهيم في الصحافة - المجلد الثالث

العدد	الكتاب/المصدر	المصدر	التاريخ	رقم الصفحة
٦٨	نيابة أمن الدولة العليا تقرر الاستعانة بخبراء مصرفيين لفحص حسابات مركز ابن خلدون	أخبار اليوم	٢٠٠٠/٠٧/٢٢	٦٨
٦٩	القضاء للمصري نزيه ويدرس أدلة اتهام "سعد الدين إبراهيم"	الأهرام العربي	٢٠٠٠/٠٧/٢٢	٦٩
٧٤	نيابة أمن الدولة العليا تقرر الاستعانة بخبراء مصرفيين	الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/٢٢	٧٤
٧٥	مؤسسة فورد على اتصال بالخارجية الأمريكية لمتابعة تطورات القضية	الأهرام العربي	٢٠٠٠/٠٧/٢٢	٧٥
٧٦	النيابة المصرية تواجه مخرج فيلم وكتابه في إطار قضية ابن خلدون	الشرق الأوسط	٢٠٠٠/٠٧/٢٣	٧٦
٧٧	النيابة تقرر إخلاء سبيل كاتب ومخرج فيلم "أنخل شريك وشارك"	الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/٢٣	٧٧
٧٨	إخلاء سبيل مؤلف ومخرج فيلم الانتخابات في قضية "ابن خلدون"	نجوى عبد العزيز	٢٠٠٠/٠٧/٢٣	٧٨
٧٩	القاهرة: اتهام على سالم بـ "الإضرار بمصالح مصر"	محمد صلاح	٢٠٠٠/٠٧/٢٣	٧٩
٨١	لا أعرف أى شئ عن "ابن خلدون"!	خالد السكران	٢٠٠٠/٠٧/٢٣	٨١
٨٢	إخلاء سبيل مخرج ومؤلف فيلم "أنخل شريك وشارك"	عادل السروجي	٢٠٠٠/٠٧/٢٣	٨٢
٨٣	إخلاء سبيل على سالم ومخرج الفيلم المشبوه	إبراهيم العزب	٢٠٠٠/٠٧/٢٣	٨٣
٨٤	دفاع عن المواطن... لا الدكتور	فهمي هويدى	٢٠٠٠/٠٧/٢٤	٨٤
٨٧	على سالم يرفض توكيل محام للدفاع عنه في قضية ابن خلدون	الشرق الأوسط	٢٠٠٠/٠٧/٢٤	٨٧
٨٩	بشرى.. النزول بسن القبول بالمعاهد.. العام القادم	موسى حال	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	٨٩
٩٢	أمريكا طالبت مصر باعتماد مركز ابن خلدون قناة سرية للاتصالات	حسن الزوام	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	٩٢
٩٣	كم سعد الدين إبراهيم في مصر؟	حسن الزوام	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	٩٣
٩٦	تجديد حبس ٤ متهمين في قضية مركز ابن خلدون	خديجة عفيفي	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	٩٦
٩٧	اتجاه إلى تمديد اعتقال إبراهيم... ومحاميه تعهد كشف وثائق تثبت براءته	الحياة	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	٩٧

ميريت للنشر والمعلومات

قضية د. سعد الدين إبراهيم في الصحافة - المجلد الثالث

رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	القائبة/المحرر	العنوان
٩٩	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	الجمهورية		تجديد حبس ٣ من أعوان د. سعد الدين إبراهيم
١٠٠	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	الوفد	نجوى عبد العزيز	تجديد حبس ٤ متهمين بقضية ابن خلدون
١٠١	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	الأهرام المسماني	عادل السروجي	استمرار حبس المتهمين العاملين بالمركز وإخلاء سبيل موظف
١٠٢	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	الأحرار		تجديد حبس ٤ موظفين بمركز ابن خلدون
١٠٣	٢٠٠٠/٠٧/٢٦	الأهالي	أحمد إسماعيل	هذا المتقف لا يقطن هنا!
١٠٧	٢٠٠٠/٠٧/٢٦	الأهالي	فريدة النقاش	قضية المناقشة
١٠٩	٢٠٠٠/٠٧/٢٧	الوفد	رفعت سيد أحمد	لماذا لا تتشأن وزارة لحقوق الإنسان؟
١١٣	٢٠٠٠/٠٧/٢٧	الأخبار		حبس مساعد شرطة قدم خاتم مركز شرطة منوف للمتهمين
١١٤	٢٠٠٠/٠٧/٢٧	الحياة	محمد صلاح	مصر: نيابة أمن الدولة تحدد اليوم مصير إبراهيم
١١٦	٢٠٠٠/٠٧/٢٧	الوفد		حبس مساعد شرطة في قضية ابن خلدون
١١٧	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	الجمهورية		للمرة الثانية
١١٨	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	الحياة		مصر: الدفاع عن إبراهيم ينفي الصفات الجرمية للتهامات
١١٩	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	الأحرار	عاطف فاروق	تجديد حبس سعد الدين إبراهيم
١٢٠	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	الشرق الأوسط		نيابة أمن الدولة في مصر تمدد حبس الدكتور سعد الدين إبراهيم
١٢١	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	الوفد	نجوى عبد العزيز	تجديد حبس سعد الدين إبراهيم والمدير المالي لمركز ابن خلدون ١٥ يوما
١٢٢	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	الأهرام		تجديد حبس سعد الدين إبراهيم مركز ابن خلدون ١٥ يوما
١٢٣	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	المصور	حمدي رزق	١٥ مليون دولار لاختراق الأمن القومي المصري
١٣١	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	الأخبار		تجديد حبس د. سعد إبراهيم والمدير المالي لمركز ابن خلدون
١٣٢	٢٠٠٠/٠٧/٢٩	الحياة	محمد صلاح	مصر: نحو محاكمة عاجلة لسعد الدين إبراهيم
١٣٤	٢٠٠٠/٠٧/٢٩	الشرق الأوسط		مصر: محامي ابن خلدون يتوقع حفظ قضية سعد الدين إبراهيم لضعب الأدلة
١٣٦	٢٠٠٠/٠٧/٢٩	الأخبار	عبد الوهاب داود	على سالم عاد من إسرائيل ليتهم الجميع!

ميريت النشر والمعلومات

قضية د. سعد الدين إبراهيم في الصحافة - المجلد الثالث

رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	القائمة/المحرر	العنوان
١٣٩	٢٠٠٠/٠٧/٣٠	الأهرام المماتي	عادل السروجي	مفاجآت مثيرة في المؤتمر الصحفي لزوجته د. سعد الدين إبراهيم
١٤٠	٢٠٠٠/٠٧/٣٠	الحياة	محمد صلاح	مصر: إبراهيم يطلب قاضيا محايدا ويقرر وقف التعامل مع النيابة
١٤٢	٢٠٠٠/٠٧/٣٠	الأخبار	خديجي عفيفي	طالبنا بتدخل جميع الجهات للإفراج عنه
١٤٣	٢٠٠٠/٠٧/٣٠	العربي	عثمان أمين	٣ مليارات دولار تمويل اجنبي للحكومة و ٣٠ مليون للمجتمع المدني!
١٤٤	٢٠٠٠/٠٧/٣٠	الشرق الأوسط		سعد الدين إبراهيم يخرج عن صمته من محبسه
١٤٥	٢٠٠٠/٠٧/٣٠	الشرق الأوسط		مشادة
١٤٦	٢٠٠٠/٠٧/٣١	الاسبوع	زهير العربي	هل هناك علاقة بين هروب "سميحة فريد" وقضية "ابن خلدون"؟
١٤٧	٢٠٠٠/٠٧/٣١	الاسبوع	محمد أبو النور	للدعوة لجلب "مستشار محايد" للتحقيق مع سعد الدين إبراهيم!
١٥٠	٢٠٠٠/٠٧/٣١	الاسبوع	احمد أبو صالح	من حصيلة البطاقات المزورة.. أودعت ١٤٥ ألف جنيه
١٥٤	٢٠٠٠/٠٧/٣١	الاسبوع	احمد أبو صالح	القاهرة أبلغت واشنطن رسميا رفضها التدخل في قضية مدير مركز ابن خلدون
١٥٥	٢٠٠٠/٠٧/٣١	الجمهورية	إبراهيم أبو كيلة	تجديد حبس خالد فياض وتامر
١٥٦	٢٠٠٠/٠٨/٠١	الميدان	محمود الشناوي	التدخل الأمريكي مرفوض
١٥٧	٢٠٠٠/٠٨/٠١	الميدان		على سالم يتهم صحفيا بالميدان بالجاسوسية الموساد الإسرائيلي
١٥٩	٢٠٠٠/٠٨/٠١	الميدان		لا وزن لسعد إبراهيم لدى أمريكا
١٦٠	٢٠٠٠/٠٨/٠١	الميدان	وحيد رافت	لم يحدث أى تدخل أمريكي في قضية سعد الدين إبراهيم
١٦٣	٢٠٠٠/٠٨/٠١	الشرق الأوسط		المتهمة الثانية في قضية ابن خلدون بمصر تتوقع انتهاء الأزمة قريبا
١٦٤	٢٠٠٠/٠٨/٠١	الحياة	محمد صلاح	مصر: سعد الدين إبراهيم سيحاكم وفقا لقانون الطوارئ

ميريت للنشر والمعلومات

قضية د. سعد الدين إبراهيم في الصحافة - المجلد الثالث

رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	المؤلف/المحرر	العنوان
١٦٥	٢٠٠٠/٠٨/٠١	الحياة	حازم محمد	المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تتهم الحكومة بالسعي إلى تفويض مؤسسات المجتمع المدني اليوم.. النظر في تجديد حبس المحامي حماد
١٦٦	٢٠٠٠/٠٨/٠١	الأخبار		تجديد حبس موظفين بمركز ابن خلدون
١٦٧	٢٠٠٠/٠٨/٠٢	الأخبار		إخلاء سبيل أمين
١٦٨	٢٠٠٠/٠٨/٠٢	الوفد		محاكمة سعد الدين إبراهيم خلال أيام
١٦٩	٢٠٠٠/٠٨/٠٢	الأهالي	ثروت شلبى	مصر: خطباء المساجد ينددون بإدارة كلينتون
١٧٠	٢٠٠٠/٠٨/٠٥	الحياة	محمد صلاح	النيابة تنهى تحقيقاتها
١٧٢	٢٠٠٠/٠٨/٠٥	أخبار اليوم	خديجة صفينى	تجديد حبس مساعد الشرطة المتورط فى قضية ابن خلدون
١٧٣	٢٠٠٠/٠٨/٠٦	الوفد	لجوى عبد العزيز	القاهرة: نيابة أمن الدولة تواجه إبراهيم بتهمة جديدة
١٧٤	٢٠٠٠/٠٨/٠٦	الحياة	محمد صلاح	مصور متقف يخرق إجماع الجماعة المثقفة
١٧٥	٢٠٠٠/٠٨/٠٦	الحياة	دلال البزرى	توجيه تهمة التخابر والرشوة
١٧٨	٢٠٠٠/٠٨/٠٧	الوفد		مصر: إبراهيم جاسوس أميركي
١٧٩	٢٠٠٠/٠٨/٠٧	الحياة	محمد صلاح	مصر: اتهام إبراهيم بالتخابر مع أميركا
١٨١	٢٠٠٠/٠٨/٠٧	الحياة	محمد صلاح	اتهام سعد الدين إبراهيم رسمياً بـ "التخابر"
١٨٣	٢٠٠٠/٠٨/٠٧	الشرق الأوسط	أشرف الفقى	أقارب المتهمين يتحدثون عن ضغوط السفير الأمريكي للإفراج عنه!
١٨٤	٢٠٠٠/٠٨/٠٧	الأسبوع	السيد جمال الدين	اعتقال سعد الدين إبراهيم
١٨٦	٢٠٠٠/٠٨/٠٧	الأسبوع		توزيعيون مزيغون يتعاطفون مع (سعد الدين)
١٨٧	٢٠٠٠/٠٨/٠٧	الأسبوع	رفعت سيد أحمد	
نهاية الفهرس				

٩	٢	٢	٧	١٥
---	---	---	---	----

المصدر
التاريخ

٦ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٥٧١٥٠٠ (٢٠٠)
E-mail: mari56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

سعد وشركاه.. تاجر وترزى

تاحت تفاصيل ما ينشر عن مركز ابن خلدون - صاحبه ومديره المسئول الدكتور سعد الدين إبراهيم - أطل الله عمره، وقبول أن للكوكب يهك نكائين وحوادث للبحاث والدراسات ويستلزم في ذلك باحثين ودراسين يقومون بتفصيل المطلوب حسب اللزاس. ولدي كل أنواع الالتماسة التي تناسب المطلوب، ويضع على أبحاثه ودراساته الماركة المناسبة وتاريخ الصنع معه تاريخ الصلاحية وسائر العلامات التجارية التي يتطلع إليها الآزبون.

وقد رت أن أكون أحد زبائنه، وأن أكلفه بأجراء أبحاث ودراسات لم يسبق له أن أجراها، رغم أنها من النوع الذي اعتاد عليه. لكنني اشتريت تجنب «الشركاء» وأصر على عدم تأليف الأبحاثيات أو البيانات. لكنني سافعت له مقابلها ملايين وملايين. تشتت بالالتماسات والمصمليات والتمييز العربي والمصري، وفي أمور اعتاد عليها وتقسمتها نشرات البداية التي كان يروج بها لأوراقه ويقض «فأبها بالهيزرو والتوازل» وموجب هذه التطوير كانت الدكتور سعد الدين إبراهيم والتابعة في ابن خلدون بأجراء دراسة عن الالتماسات في إسرائيل، والفرقة العنصرية والعربية هناك. وفي أن يمكن على تحديد نوع المادة التي يعملون بها «الاشكاز»، من الأصول العربية وما يعنيه «السفاريديم» من أبناء الشرقيين. وكيف تتعامل السلطات الإسرائيلية بأصحاب التفرز وهم جميعا من «الاشكاز» مع الأقلية المسيحية ومع المسلمين الذين هم أصحاب الأرض الفلسطينية.

وزيد دراسة عن المهاجرين الذين جاءوا من اليمن ومن أفريقيا وخمسمات لهم إسرائيل مناطق معزلة، واعتبرتهم بشرًا من الفرجة الثالثة.

وأرى أن تشمل دراسة سعد الدين إبراهيم وتاريخه لائل والشل اليهودية التي تعتبر غير اليهودية أصعب، ليس له مال ولا عرض تستوجب معه دون سبب أو دفع، سوى أنه من الأميين. وعلى أضع ورجل ابن خلدون أن يرافقه بدراسة وأبحاثيات - حقيقية وإلغمية - عن الطوائف اليهودية في إسرائيل والمالغ عندها ١٧٠ طائفة وملة وكيف يتعامل أبناء تلك الائل مع الأميين والسفاريديم والعرب المسلمين والمسيحيين من الفلسطينيين وغيرهم وأكر ضرورة أن تأتي هذه الدراسات بصورة واقعية حقيقية وليس على طريقة دراسات «ابن خلدون» عن أبناء الدولة من المصريين.

وعندما تصالني دراسات سعد الدين إبراهيم عن الشلل والفريق والالتماسات اليهودية والمسيحية والسفاريديم في إسرائيل فأنني سافعت له الشلل كمالا وملايين، لأنه اعتاد أن يلجس بالخلايين. بشرط عدم التزويد أو الفديكة أو الاستطاعة أو تخفيف القسمة والأبحاثيات وقد أعددت حافل للملايين المطلوبة شحا لا سيغتمها أبناء الدكتور سعد وشركاه. تاجر وترزى، ولكنهما ملايين بالبيارات الايطالية أو القلبية أو التركية، لأن ليس بين أيدينا ملايين دولارية.

• صلاح قبضايا



١٥٦٥٥٠٠			
٢	٣	٤	٥

المصدر

التاريخ

٦ شارع قصر النيل

القاهرة، مصر

تلويح / فاكس ٥٥٥١٥٠٠ (٢٠٧)

E-mail: merit56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

أين خللون بشكل غير رسمي

الحديث غير الرسمي الذي تم في لجنة
مقاومة التطبيع، والتي تضم كل الأحزاب،
خلال اجتماعها للناس كل حول قضية
سعد الدين إبراهيم على اعتبار أن اللجنة
كانت قد دسست سريرا من الاختراق
المسعودي الذي يتم عن طريق مركز أين
حامون وكان للجنة مواقف ثابتة حول المركز
وتشكاته. وتم الاتفاق على أن يهمل اجتماع
مفروى لجان التطبيع على مستوى الدول
المصرية في بيروت. نهاية يناير الحالي -
وسيتخلل الاجتماع استعراض عدد من
الاجتات تقدم بها كل دولة عربية يستند
مصر به أركان عمل مركزة كلها حول
التطبيع في مختلف المجالات.

توفيق وسيدا ودانيدا والمعونة الأمريكية أهم الجهات التي تموله

ابن خلدون وحكاية

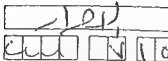
المليون جنيه

سعد الدين ابراهيم يعترف: نحصل على
٢٠٠ ألف دولار سنويا والحكومة

تحصل على ٢ مليار

د. أحمد صبحي منصور
أعلن انفصالي عن مركز
ابن خلدون وموتفى
من سعد الدين معروف
فمورجل محترم

وبالرقم فإن المركز يحصل على ٢٠٠ ألف دولار أي حوالي مليون جنيه سنوياً. وفي المظهر العامة تناقش قضية التمويل الأجنيبي لمركز ابن خلدون كأحد الاتهامات التي تتعلق فيها النجاسة العامة مع سعد الدين إبراهيم وبعدها من حيثيات التعديلات الأمنية التي تجري حالياً فإن المتابعون لشاشة ابن خلدون ونظام حقوق الإنسان رغم خلاف بقوم مع سعد الدين إبراهيم أجمعوا على أن قضية التمويل الأجنيبي تستدعي سماها... لأن المركز يعاني من الجهات المانحة، وأجلاه مشروعة ومقاتلة للجميع، ويحرص سعد الدين على اظهار اسم الجهة المانحة للأبحاث حتى لا يترك مساحة لهواة اختلاف المواقف واسطناع البطولة



تحقيق

أحمد الدسوقي

التشكيك في وطنيتا لجره اثنا تلقى تمويلًا محليًا من الخارج مدبلل من الحكومة نفسها تلقى منها ومساعدات بلغت حسب تقديرات الأستاذ محمد حسين فيكل ١٧ مليار دولار طوال العشرين عامًا الماضية

هل تقارن مركز ابن خلدون بالحكومة المصرية، الياء فقط نحن نعمل على ممرات صغيرة جدا وتلكى بالكاد لملح

ايحاء جادة دفعها مصلحة مصر. والحكومة تنفق مليارات المئحة والمساعدات على مشروعات قومية لخدمة التنمية

● هذه وجهات نظر. وليس كل ما يقال صحيحًا.. وهناك الصندوق الاجتماعي مثلا يحصل سنويا على ٨٠٠ مليون دولار من جهات اجنبية عديدة. وهذه الجهات تمدد طبيعة عمل الصندوق بل ان اهداف الصندوق للخدمة تنحصر في تنمية الموارد المالية والفنية والمهنية والاجنبية التي يمكن التوصل إليها في إطار برنامج المنح والمساعدات من أجل تنمية واستثمار الموارد البشرية وتمويل المشروعات لخلق فرص عمل للمواطنين. فهل نساك الصندوق بتمته تلقى "دول اجنبية" ام ان المنح والمساعدات خلال الحكومة وحرام

لكن المصدر للسؤال بمركز ابن خلدون يتعامل ان المركز ليس جهة رسمية فضلا عن مخالفة المادة ٢٠ من قرار نائب الصاكم العسكري دكمال الجليلي عندما كان رئيسا للوزراء، والادة تنص بمقيدة الامثال الشائكة للخدمة بغرامة لا تقل عن اربع جنيه ولا تزيد على ما اعطى او وعد به كل من طلب لنفسه او لغيره او لبل او لحد ولو بالغرامة من دولة اجنبية او من احد ممن يعملون لمصلحةها. نقول ان اية منظمة اخرى او وعد بشئ من ذلك بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية. اما المادة ٨٠ من نفس القرار فتعاقب بالعاصم مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على سنوات والغرامة لكل مصري اذاع عمدا في الخارج أمرا او بيانات او شائعات كاذبة او مغرضة حول الارواح الدخيلة للبلاد وكان من شأن ذلك اضعاف الثقة المالية والبلدية وبينها واعتبارها.

اتهامات مطاطة

نالس محترمين نعمل ابحاث لها قيمتها يتعرف بها اساتذة الجامعات في مصر وخارجها.

● سالتهم لماذا يحصل مركزكم وجهه على مليون جنيه سنويا وهل تعتقد ان تمويل الأبحاث من الخارج امر طبيعي؟

● لسنا وجدنا الذين تحصل على تمويل من الخارج لكننا الاشهر في مجال الأبحاث الاجتماعية. والتمويل الاجنبي تلقى في قدرتنا على تحليل الارواح بشكل علمي وجاد.

● وماذا التمويل من الخارج؟

● يبحث.. لاننا لا نجد تمويلًا من الداخل

● ربما لان أبحاثكم لا لهم الموائن المصرية

● حرام عليكم. اذا كانت أبحاثنا كلها من الموائن المصرية فكيف نزع منها لا نذهب.

● القصد انها قضايا سائكة وسبق حسمها. ومجرد اعانتها الى طائفة البعث تعنى محاولة لجر المجتمع الى معاركة وهمية؟

● اختلف معك في ان القضايا للشائكة سبق حسمها قضية حقائق

● الموائن لا تصمم بعد. قاطعته. لكن التمسكون

● يساوي بين جميع المصريين في الحقوق والواجبات

● دعنا لا ندخل في جدل فقير. ان القول لك ان الدستور ينص على ان مصر دولة اشتراكية ديمقراطية. فهل في كتابك شيء ما في حكاية المارك

● الرعية التي يحتلون عنها اذا كنت تقصد قضايا الارباب ومنافع القاطنين

● حقوق الاقليات والمشاركة في القرارات فذلك يتعرف صراحة

● بل كله تمام ومايفش مشاكل. نحن نعد هذا النهج في التفكير ونعتقد ان

● الشائكة في الدل للزورج من لوزة التفكير العميق والتقليد، ومن اجابته طرح كل الشاكال على مائدة البحث. وبمقتنا دائما مصلحة مصر.

● سلطنته مصر باسماول احضية

● انظر هل أبحاثنا تخدم الناس ام لا. هل أبحاثنا فيها جهود علمي وبمديني يستحق الاشادة والتقدير ام لا.

● ولكن باسماول اتجنيبه. وانظن ان الذي يمشي يستطيع ان يفرض على الطرف المتلقى عنوان البحث وطريقة معالجته وبمما اهدله

● هذا الذي فيه راحة غير مستحجة. والباحثون داخل المركز

● وخارجهم يطمون ان أبحاثهم تنشر وايست سريرة وبالنسبة. فلايجوز

وفي مركز ابن خلدون بالمظم يصير الباحثون والوظائف على تلقى مسور ضمنية من حوارات لجرها رئيس المركز لصاحب وسجلات مصرية واجنبية تنطق بمسافة التمويل الاجنبي. ومن هذه المصدر حوار مع سعد الدين ابراهيم جاء فيه بالتمس نحن نقول ان تمويل المركز يتم من خارجية من نفس المصادر التي تلقى تمويل الحكومة للتح السنوية. وكل الفارق ان المركز يتلقى ممحا تافهة ومضيلة بالمقارنة بالتمس التي تحصل عليها الحكومة وما تلقاه سنويا لا يزيد على ٢٠٠ الف دولار بينما تحصل الدولة على ٢ مليار دولار سنويا. واننا اكثر شفافيتنا من الدولة المصرية فليس لدينا محسرات خاصة او مصروفات تمويل بخلافه كما اثنا بنشر كشف حساب لكل ملحق يحصل على

وعندما سئل سعد الدين ابراهيم عن طبيعة عمل المركز قال انها تنحصر في سبعة مجالات منها منافع التعليم والتنمية الاجتماعية وحقوق الاقليات والمشاركة الديمقراطية وغيرها.

واكد ان مساهماتنا كلها موجودة ومكتوبة ومسطحة وكل قرش يتم لتفاهة مسجل في دفاتر المركز مفتوح للجميع. والساعة بسيطة لكل رماح بحسب له ميزانية محددة ومسرودة. واعتمد ان الأجهزة الرقابية في مصر غير فاعلة. وعلى كل كفاءة وقد حدث اكثر من مرة ان فشتت هذه الأجهزة في سجلات المركز وانشطته ولولا هذا

لكان المركز قد اغلق منذ سنوات.

مواجهة

واعترافا سعد الدين ابراهيم واضعة ويصعب تأويلها على خلاف حقيقتها فالرسل يدير مركزا للأبحاث الاجتماعية ويتم تمويله من عدة جهات منها الحكومة الأمريكية ومؤسسة نوليه الهولندية ومؤسسة واندوا المتنازكية وسيدا الكندية وليريدور الألمانية

داخل مركز ابن خلدون واجبهنا احد الباحثين -خلط ما عدم كتابة اسمه نظرا لمسماوية الموقف حاليا- مع استماده الكامل للاجابة عن أي سؤال مهما كان تقنيا او مبرجا. واتنا لا نملك ثرف السكون او فرصة البحث عن عوارث شئ تخفي حقيقة شكوكنا. سألته عن تهمته التخابر التي توجهها التهيئة للذكور سعد فاروقه. وبال صحت ثم انضمل. تخابر. اخيرا. اخنا يتوق تخابر. اخنا

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----

وفي نفس إطار المواجهة سجلنا الدكتور أحمد صبحي منصور الباحث بالمركز ومدير رواق ابن خلدون والذي يعتبره البعض الرجل الثاني في المركز عن التمويل الاجنبي للمركز فقال: الحكومة ايضا تحصل على مساعدات اجنبية. وفيما يتعلق بشخص فلانا اعطى كياهت في المركز من خلال تعامله بوني وبين الدكتور سعد. وامارس اهتماماتي العامة من خلال دراسة التراث الاسلامي ومحاولة تنمية الفكر الاسلامي من الشروقات والاساطير التي علقت بالفكر

الصحيح، يطول ٤ سنوات ونصف. تلك عقدنا عشرات الندوات برواق ابن خلدون واستضافنا فيها كافة التيارات الفكرية والسياسية ولا اخفي ان بعض شيوخنا كانوا يهاجمون سعد الدين ابراهيم بحفظ شديد، وكان الرجل للامانة يتحمل النقد ويقبل الهجوم عليه طالما كان مستندا الى الكار حقيقية. وعلى كل حال فلانا ارى ان الاتهامات للمجهة للدكتور سعد مطاطة مثل الاتهامات السياسية، وطبعاً لا استطيع التعليق على التحقيقات التي تجري في النهاية حاليا، وشخصيا فقد انفصلت عن المركز، واعلن انني سافتتح مكتباً خاصاً لبحوثي ودراساتي.. وومضى واضمح فان ندوة الثلاثاء ٤ يوليو ٢٠٠٠ ستكون الندوة اللغاة لان الرواق اغلق ابوابه.

وبواصل صبحي منصور: بصراحة، لسانتي قسرت منذ عدة شهور ان استقل وابتنع عن ابن خلدون وهناك شهود على صدق كلامي، وبالفضل بدأت في تأسيس مكتب، وابسرها علاقات بين اتصالي من ابن خلدون والتحقيقات مع د. سعد الدين ابراهيم. واخيرا والكلام مازال لصحبي منصور فان حكاية التمويل الاجنبي تشير ازمة للمركز لانه يضطر موضوعات جادة تثير خلافا البعض بسميها قضايا شائكة، وهي كذلك بالفعل، وبالتالي فان الاضواء تسلط علينا ورغم ان المركز قدم ابحاثا كثيرا ذات قيمة الا ان مساحة للتداول الاجنبي ظلت هي الشغل الشاغل من يشتغلون معه في الرأي.

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----

المصدر

التاريخ

٦ شارع قصر النيل

القاهرة، مصر

تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)

E-mail meri56@hotmail.com

ميريت

النشر والمعلومات



أبحاث مركز ابن خلدون لحلف الناتو تصبنت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر

كتب حسين عبد القادر:

«الناتو من خلال عقد موقع بنى المركزين بنور بعضها حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر. ومن المنتظر قيام النيابة بالجراء تفتيش جديد هذا الاسبوع المركز ابن خلدون بها عن مستندات جديدة في ضوء فحص المستندات السابقة وكذلك لفحص أية أوراق تكشف عن باقى الجهات التي كان يتعامل معها والتأكد من نوعية الأبحاث التي يجريها لصالحها. كما ستطلب النيابة البحث عن أية مراكز مالية أو حسابات بنكية أخرى غير معروفة حتى الآن مما يلبي في التفتيشات حالها. وترجع أعمال التفتيشات حتى الآن لحتمال إمكانية استمضاء د سمعدين من لسيون ومواجهته من جديد بما ستكشف عنه للمستندات وأوراق الشهود. هذا الاسبوع

يتبع المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام نتائج التفتيشات في قضية سمعدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون من خلال التقارير التي تلحقها النيابة إليه أولاً بأول. وقد تقرر استمجال النيابة التي تعاملت مع المتهمين والمركز لأرسال حساباتهم المالية لتابعة حجم وحركة تمويل الأموال إليها. يكف فريق التفتيشات من انتهاء جاسني التحقيقات ومصور قرار تجديد حبس د. سعد الدين وبانية عبدالقادر علي فحص وتعديل باقى الأوراق والمستندات المصنوعة في التفتيش الثاني للمركز. وتشير التحقيقات إلى أن لعاون المركز للضيعة مؤخرًا اشارت إلى لعاون المركز مع مركز أبحاث حلف شمال الأطلسي

٧ ساعات من التحقيقات تكشف

اتصالات مشبوهة لسعد الدين إبراهيم.. بحلف شمال الاطلسي

أمن الدولة يبحث عن متهمين بالتزوير.. في الشرقية وقنا

كشفت ٧ ساعات من التحقيقات مع د. سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون وجود اتصالات مشبوهة بين المركز وحلف شمال الاطلسي.

جمال عقل - انقصار النمر

إن هذه الاسوال متخالل لمعلومات قدمها لجهات اجنبية.

تواصل مباحث أمن الدولة البحث عن اثنين من المتهمين بتزوير البطاقات الانتخابية في الشرقية وقنا وهما ابراهيم كمال وصالح سمير، تنظر نيابة أمن الدولة قلميا غدا باضراف المستشار هشام سرايا الحامى امام الاول تجديد حبس المتهم خالد فياض مسئول التربية السياسية فى مركز ابن خلدون.

واجهت النيابة د. سعد الدين ابراهيم بالسندات التى عثر عليها داخل مركز ابن خلدون والتي تثبت تقديمه معلومات سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية عن مصر للظمة حلف شمال الاطلسي وغيرها من المنظمات والجهات الاجنبية لكنه اكد ان تلك مجرودة عملية تبادل ابدا. قامت النيابة بمواجهته بأرصادته فى البنوك المصرية والاجنبية وينوك بعض الدول العربية مثل البتراء، الأردنى والاملى السعودى والى وكاليز الدوى فرع جنيف لكنه اكد انها جماليات الخاصة فى حين تؤكد السندات



هلال وكيلي اول الثبابة بمواجهة خالد فياض بالتقال
نادية عبدالنور المدير المالي والاداري بالمركز والتي
اتهمته بالتواطؤ مع د. سعد الدين ابراهيم في تزوير
البطاقات الانتخابية وكشوف الناخبين والحصول
على اموال من المنظمات والهيئات الاجنبية مقابل
تسليمها بايصاح ومعلومات مغالفة للتحقيق عن
الانضمام للعمركية والامنمية والاقتصادية
والاجتماعية في مصر.

تقدم للحامى عن خالد فياض بمكررة للثبابة
لاخلاء سبيله بصفتة شاهدا في القضية.
من جهة اخرى تبدأ التحقيقات في وجود علاقة بين
مركز ابن خلدون ومركز حقوق المرأة الذي ترأسه نهار
ابو الحمصان زوجة حافظ ابو سعده رئيس منظمة
حقوق الانسان في مصر. قالت مصادر علمية ان
مديرية المركز اوقعت عددا من السيدات اللاتي يعترضن
الترشيح لمعضوية مجلس الشعب الى اللاتيا منهن
سيدات من الترفيقية والتهابية والبعيرية والقاهرة.



سعد الدين ابراهيم

يقوم فريق التحقيق الذي يضم هشام بدوي وش
نهاية امن الدولة للمبا واشرف المشماوى واشرف

الذين انقلبوا على سعد



احمد
عبد الحفيظ

عديدة ليس انقلها الاموال التي كانوا يتحصلون عليها
غير حق في انقلب الاحيان، والذين اتقوا له صفحات
جرائدهم، ومقرات نشاطاتهم، هؤلاء جميعا عليهم ان
يلزموا جانب المبدأ ويتركوا الرجل بين يدي سلطات
التحقيق كمتهم توجب جميع الشرائع ان يظل بريئا إلى
ان تثبت إدانته

الإدانة بأثر رجعي

احمد فؤاد نجم، مظفر النواب، أمل نغفل، نجيب
سرو، هؤلاء هم شعراء الرقص والتحرش، وعلى
انفسهم وعلى لهيب كلماتهم المؤيدة انصهر وجدان
اجيال عديدة من شباب الوطن منذ مطلع السبعينيات،
ولمنا لا نحتاج إلى إيراد أية نماذج من هذه الأشعار

المعرفة لدى أغلب القراء..

هذه الأشعار رددناها في الجامعة، ثقافات وأغان،
وأخذناها معنا إلى التظاهرات والنوادي والتجمعات التي
تواجدنا فيها بعد تخرجنا من الجامعة، ثم تم طبعها في
أشربة بمعرفة حزب التجمع الذي تولى بيدها وتوزيعها
من خلال مفارقه، وهي لشاعر لا تسب عقائد أحد، ولا
تهدم مشاعر أحد، لكنها تمثل قمة من قمم التحريض
والإثارة السياسية، الذي كان حزب التجمع يلق على
رأس التهمين بها في تلك الأيام.
والآن أصبح حزب العمل وجريته متهمين
بالتحريض والإثارة واستخدام لغة غير لائقة واتهامات
بإفلات في حق السادة الوزراء، وهو اتهام تشارك فيه
جهات عديدة وأشخاص متعددون بينهم من كانوا
يتغنون بالشعار نجم وإمام، ويتولون طبعها وتوزيعها
مع غيرها من أشعار نغفل والنواب وسرو. فهل نستمر
مشاركة هؤلاء في اتهام حزب العمل وجريته بمثابة
نقد ذاتي لمماراتهم السابقة وإدانة بأثر رجعي لذلك
التأويل والأغاني والأشعار الجميلة!!!

أعجبني في الدكتور سعد الدين إبراهيم ممارسته
القوية لحقه في الاختيار وهو ما يدع منه الآن، لقد
كان الرجل ضمن مجموعة كبيرة من الذين وأدوا -
سياسيا، في أحضان ثورة يوليو في الستينيات، وأقد
أصبح الكثير منهم من رجال الحكم اعتبارا من
السبعينيات مثل كمال الجنزوري وعاطف عبيد وأسامة
البيان وغيرهم لكنه أثر أن يكون من ممارسي الحكم في
تلك الفترة الصاخبة، وبعد رحيل السادات أصبح من
المجموعات التي أحاطت بنظام الرئيس مبارك وترفعوا
من حوله وأصبحوا نجوم المجتمع في كثير من محافل
السلطة والمال والأعمال.

لكن الرجل أعمل مرة أخرى حقه في الاختيار،
واختار طريق الدعوة للمجتمع المدني وحقوق الإنسان
وغيرها من أفكار المولة الجديدة، صحيح أن الرجل
أخطأ كثيرا في ممارسة هذه الاختيارات، وربما وصلت
أخطاؤه في الممارسة لدرجة الخطيئة، أو حتى تعدت
الخطيئة إلى تخوض الجريمة ولكن علينا أن نتذكر أن
الرجل لو كان من أولئك الذين لا يؤمنون بمسئلتهم

الإنسانية في الاختيار، لكان الآن - شأن الكثير من
زملانه - جالسا في مقاعد الوزراء، وهما كان ما حققه
الرجل نتيجة ممارساته الخائفة فإنه لا يساوي شيئا
فيما كان سوف يحققه لو أثر السلامة وأمتنع عن
ممارسة الإزعاج، ولعل انصار التيار القومي صاحب
الحق الوحيد في الهجوم على الرجل بل وحتى اللشاعة
فيه فهم الذين أشبعوه رفضا وهو مطلق الحرية والفرقة
والبلش، وتعاملوا مع نشاطاته على أنها جرائم، ومع
شخصه على أنه «مسجل خطر» وأجبي موقف «العربي»
التي أدانت مسدده دون اللشاعة فيه، أما الذين انقلبوا
على الرجل سيدا وفتحوا بعد أن أصبح حبيب الأسوار،
وقد كانوا من قبل يحيطون به، ويسعون إليه، ويوطنون
من تشرفهم بالعمل معه، ويحققون من روايته منافع

متابعة لمركز ابن خلدون «المشبو» - حبس ٣ متطهين جديد .. والبحث عن ٢٠ من اتباع د. سعد الدين إبراهيم

كتب - جمال عقل وانتصار النمر :
تواصل نيابة أمن الدولة العليا بأشراف
المستشار هشام سرايا المحامي العام الأول
تحقيقاتها في قضية مركز ابن خلدون . أمر
فريق التحقيق الذي يضم هشام بدوي رئيس
النيابة وأشرف المشماوي وأشرف هلال
وكبلى أول النيابة أمس بحبس ماجدة أبوييه
عوض عبده وأبراهيم عبدالنعم المتعاملين مع
هيئة دعم الناخبين ومركز ابن خلدون ١٥
يوماً على نمة التحقيقات بهم الاشتراك في
توزيع كشف الناخبين والمرشحات للعضوية
مجلس الشعب في دورته المقبلة والحصول
على رشاوى.

كما أمرت النيابة بإشلاء سبيل وردة على
بأمر موظفة الشؤون الإدارية بهيئة دعم
الناخبين «هده» أثناء نظر قرار تجديد
حبسها أول أمس بعد حبسها ١٥ يوماً.
طلبت النيابة استدعاء ٢٠ آخرين من
المتعاملين مع الهيئة «هده» ومركز ابن خلدون
من مختلف المحافظات بعدما كشفت
التحقيقات التي يتابعها المستشار ماهر
عبدالواحد النائب العام عن تورطهم في

كشوف الناخبين وأوراق الدعاية الانتخابية
للخاصة بهيئة دعم الناخبين.

انتهت التحقيقات تورطه في جميع الجرائم
التي ارتكبتها رئيس مركز ابن خلدون دسعد
الدين إبراهيم الذي استغله في عمل أبحاث
وتجنيد باحثين ومنوبيين في أعداد أبحاث
عن الظروف الاجتماعية وانتخابات مجلس
الشعب المقبلة. وكشف التحقيقات عن تكليف
خالد فواص بالسفر في محافظات الوجه
الشمري لتجنيد مندوبيين والحصول على
تأشيرات مقابل « جنيهات لكل بطاقة انتخابية.

استخراج طاقات انتخابية مزورة وتقديمها
لمركز هيئة دعم الناخبين.
وما زالت التحقيقات تكثف عن الكثير من
الفاحات بعدما تحول خالد أحمد فواص
مدير التوعية السياسية بمركز ابن خلدون من
شاهد إثبات إلى متهم أصلي في القضية
وبعدها تبين صحة توقيعاته على شيكات
الذعامات للثانية بمركز ابن خلدون وهيئة
دعم الناخبين المصرية «هده» والمصادرة
لصالحه من الاتحاد الأروبي واليات علاقته
من بقية المتهمين المحبوسين في جرائم تزوير

القاهرة تتجاهل الانتقاد الأميركي في شأن اعتقال سعد الدين إبراهيم

□ القاسرة - محمد صلاح

وكان الناطق باسم الخارجية الأميركية ريفشارد باونشر وصف في بيان قصير القاء عقب تنفيذ النيابة فترة الحبس الاحتياطي لإبراهيم ١٥ يوماً أخرى أول من أمس الاعتقال بأنه قضية «تعلق بحقوق الإنسان وليست حالة قضائية» معتبراً أن إبراهيم، لم يرتكب مخالفة قانونية.

وبدا ان اشغال المسؤولين المصريين على المستوى السياسي بمعالجة التفاعلات الى الفرز حكم المحكمة الدستورية العليا بإبطال قانون ممارسة الحقوق السياسية ساهم في تزايد الاحتسا ب تجاهله ردد الفعل الأميركية الفاضلة على قرار التعيد كما حال دون تمكن السفير الأميركي في القاهرة دنيل كيرتز من مواصلة

❏ **قوبل الهجوم الإسرائيلي**
الحضار على الحكومة المصرية في
شأن اعتقال رئيس "مركز ابن
خلدون" لندسات الانجليزية،
الدكتور سعد الدين ابراهيم
بجناح رسمي، معاً مع ملحق
في القاهرة الى اعضاء المظبوط
الى ماسترسة جهات امريكية دعا
عقب القبض على ابراهيم يدعى
الشهر الجاري، وواصلت نيابة
من الدولة العليا للتحقيق مع
شبهتين في القضية من دون
الانكشاف الى المحاولات امريكية
التي تهدف الى اطلاق
القضية او على الاقل مواصله
التحقيقات من دون احتجاز
المواضع الامريكية، سعد الدين
ابراهيم.

جهدوه واتصالاته مع المسؤولين المصريين سعياً وراء إقناعهم بإطلاق رئيس حزب ابن خلدون. وتوقعت مصادر مصرية صدور رد مصري غير تصريح لـ «الحداد» المسؤولين في وقت لاحق، حيث لا يبدو الأمر في حال صدور بيان رسمي سريع على أنه يستحال على الطرفين في شأن قضية ما زالت تحت تحقيق أمام النيابة. ولغقت المصارى إلى أن التحقيقات في قضية حداد لم تكن تنطرق إلى أي تضامات حقوقية مصرية مع مركز ابن خلدون. أو رجاهاه التي تتركز على سلامته تجاه قضية بينها مركز أبحاث حلف الأطلسي (الناقص) وحصوله على منهاج منها غير عموماً قائمه

١٥		المصدر
٩	٧	التاريخ

٦ شارع نصر الدين
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس : ٥٧٤١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: mami56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

والترتوير في محررات رسمية وارتكاب مخالفات مالية تتعلق بشتات المركز والهيئات المتعاملة معه، وهي أمور وردت في شأنها نصوص في قانون العقوبات المصري. لكن فريد الديب محامي ابراهيم الذي حضر معه جلستي التحقيق الأربعاء والخميس الماضيين وصف القضية بأنها سياسية بالدرجة الأولى. مستغرباً اتهام موكله بالتعاون مع «الناو» (راجع ص ٥).

ومنذ القبض على ابراهيم صيدت موائل المسؤولين المصريين في اتجاه تأكيد عدم التدخل في شؤون القضاء ورفض وزير الخارجية السيد عمرو موسى استخدام لفظة «ضغوط» لوصف التحركات الأميركية في شأن القضية، مؤكداً أن مصر لا تقبل بالضغط.

وعلى صعيد التحقيقات اخضعت النيابة أمس متهمين جددًا في القضية للتحقيق، واطلقت مساء السيدة نجاح حسن بعد نحو ٥ ساعات استمعت خلالها إلى أقوالها في شأن تهمة تلقيها أموالاً من جهات اجنبية بصورة مخالفة للقانون من خلال عملها مع سعد الدين ابراهيم في هيئة «نعم الناخبات» المعروفة باسم «هدى» وأقررت النيابة استكمال التحقيق مع المتهمة اليوم.

محامي سعد الدين إبراهيم له الحياة:

تعاون "مركز ابن خلدون" و"الناتو" في أبحاث اجتماعية وليست عسكرية

□ دافع المحامي فريد الديب عن موكله رئيس «مركز ابن خلدون» للأبحاث الأنثوية، سعد الدين إبراهيم معتبرا أن قضية إبراهيم سياسية، وأن البحث الذي طرّقه منه الحلف هو بحث اجتماعي وليس عسكرياً.

□ القاهرة - محمد صلاح

تختلف عن تلك المدونة في العقود بين مركز ابن خلدون والجهات الأخرى إذ ينص على أن يقوم المركز بأعداد أبحاث اجتماعية عن تصورات لما يمكن أن يكون عليه سيناريو التعاون بين أوروبا ومنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط بعد حلول السلام في العام ٢٠٠١.

وقال إن موكله «لم يكن انتهى من عمل البحث وإنما كتب مسودة له تضمنت تصوراته لأربعة سيناريوهات الأول عربي والثاني إسلامي والثالث شرقي الأوسط والرابع يتعلق بصوفا البحر المتوسط وأضاف إن إبراهيم تذكر في التحقيقات أنه رجح أن تجري الأمور في المستقبل وفقاً للسيناريو الأخير، وأنه رأى أن السياسة المصرية حالياً تتم وفقاً لذلك السيناريو مستشهداً بنواقيع على مشروع شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

«أضاف المحامي أن موكله رد عندما سئل عن مصيب تعاونه مع مركز أبحاث ناتو بالقول «إن المسؤولين هناك يطمعون على كل الأبحاث التي تجري في شتى أنحاء العالم في شأن الأمور التي تهتمهم وهم كانوا أطلعوا على بحث قديم كتبه سعد الدين إبراهيم في العام ١٩٧٥ في مجلة

■ وصف السيد فريد الديب محامي إبراهيم القضية بأنها «سياسية» وكشف عن وقائع التحقيق الذي جرى على مدى يومين نهاية الأسبوع الماضي مع موكله، ونفى أن يكون بين الوقائع أي شيء عن علاقة موكله بإسرائيل أو إسرائيليين. واستغرب تقارير صحافية تحدثت عن توجيه اتهامات إلى إبراهيم تتعلق بتسويق بين «مركز ابن خلدون» ومؤسسات أو جهات إسرائيلية، مؤكداً أن النيابة استبعدت تهمة مخالفة الأمر العسكري الذي صدر العام ١٩٩٢ في شأن حظر جمع التبرعات بعد ما تبين أن المركز أسس وفقاً لقانون الشركات ولا يتعلق التبرعات وإنما يحصل على أجور نظير الأبحاث التي يقوم بإعدادها إصلحة الجهات التي يتعامل معها.

وتشرح الديب علاقة موكله بمركز أبحاث حلف الأطلسي (الناتو) وقال له الحياة: «هناك عقد اتفاق بين مركز ابن خلدون ومركز أبحاث ناتو قديمته والسلطات في النيابة على أنه دليل أدلة في حين تبين أن العقد يتضمن بنوداً بين الطرفين لا

رقم الكتاب			
٩	٠	٠	٠
١	٦	٧	١

المصدر

التاريخ

٦ شارع نصر النيل

القاهرة، مصر

تلفون / فاكس ٢٠٦٥٧٥١٥٠٠

E-mail: mari56@hotmail.com

ميريت

للنشر والمعلومات



حين أنها لا تكلف سوى جنيه واحد

تستأنف نيابة أمن الدولة العليا في مصر في وقت لاحق تحقيقاتها مع إبراهيم الذي يقضي فترة اعتقال احتياطي على ذمة التحقيق في قضية أتهم فيها مع باحثين ومثاعلمين مع المركز. ويتوقع أن تواجه النيابة إبراهيم في الجلسة المقبلة ببقية الأدلة المقدمة ضده. وتبذل أجهزة الأمن جهوداً لتوقيف خمسة متهمين آخرين صدرت قرارات من النيابة بتوقيفهم في القضية.

وعاد إلى القاهرة أمس الكاتب علي سالم ألياً من إسرائيل بعدما شارك في ندوة نظمها جامعة تل أبيب عن «الأب في دول البحر المتوسط» ويتوقع أن يمثل سالم في وقت لاحق أمام نيابة أمن الدولة باعتباره شاهداً أميدلي بالقوالة عن فيلم «انخل فريك» شاركه الذي كتب السيناريو له بناء على اتفاق مع إبراهيم ضمن مشروع يقبضه المركز بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

وكانت النيابة اعتبرت الفيلم دليل إدانة ضد إبراهيم. وتنفق سالم أن يكون ناقش مع مسؤولين إسرائيليين قضية إبراهيم أو أن تكون السلطات تعرضت له عند مغادرته مصر، أو عودته إليها. لكنه ذكر أن أعضاء في جماعة «السلام الآن» الإسرائيلية أثاروا القضية أثناء حديثه معهم وأوضح أنه لم يثقف بعد ما يلزم استدعاء النيابة له.

سيكيوري، عن مستقبل الأوضاع في العالم من مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتابع إبراهيم في التحقيقات «جاءت تصوراتي وكأنني أقرأ الأحداث، فأرى المسؤولين عن مركز أبحاث ناتو أنني محل جيد فقرأوا الاستفادة برأيي في ما يمكن أن تكون عليه الأوضاع العام المقبل، إنهم مهتمون بتتبع دول البحر المتوسط وشمال إفريقيا لتكون الحلف يعتقد أن تفادي وقوع صراعات مسلحة فيها كما حدث في مناطق أخرى مثل إقليم كوسوفو أو البوسنة والهرسك سيجنبهم مشاكل جمة كما أنهم يعلمون أن حل مشاكل المنطقة يساهم في منع الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا».

وتناول الديب مساو في التحقيقات في شأن البطاقات الانتخابية المزورة وقال إن موكله نفى صفة بها واطلع النيابة على نص الاتفاق بين «مركز أين خلدون» والاتحاد الأوروبي في شأن مشروع المشاركة الانتخابية. وظهر أن الاتفاق لا يلزمه تقديم بطاقات انتخابية وأنهم مدير المشروع في المركز الباحث خالد فياض بأنه مسؤول عن تلك البطاقات. وكان فياض ذكر في التحقيقات أن إبراهيم أجبر المثاعلمين في المركز على تزوير البطاقات على أساس أنه يكلف الاتحاد الأوروبي على أن تكلف الواحدة منها ستة جنيهات في

المصدر	
١٦	٧
١٦	٧

المصدر
التاريخ

٦ شارع نصر الدين
القاهرة، مصر
٢٠١٧٥٧١٥٠٠ / مكاله
E-mail: meri156@hotmail.com

ميريت
النشر والمعلومات

في قضية مركز ابن خلدون،

الدكتور سعد ابراهيم يعترف بتظهير الشيكات لأنه أمر طبيعي تكلفة البطاقة الانتخابية جنيته باعها بـ ٦ جنيهات والفرق حسابها

كتبت خديجة عفيفي:

الركر والهيئة عن مستندات ادعى د سعد
وتعدي استخراج بطاقات انتخابية مزورة
مقابل ١ جنيه عن كل بطاقة ويقيم الدكتور
سعد بمحكمة المركز بـ ٦ جنيهات ويأخذ
لنفسه « جنيهات عن كل بطاقة مزورة
ويواجهه كل من ليلى سعد وهما
ابراهيم بالتهمة النسوية إليهما -استخراج
بطاقات مزورة- اعتزلنا بتظهير الشيكات
لفقط وانكرتا ما نسب إليهما بشرف
الانتخابات واتهما مدحوس المسحوس
بالتزوير، وأمرت النيابة بإسلاء سبيلهما
على نمة القضية بضمان محل إقامتهما،
ومازالت التحقيقات مستمرة

وأشرف المحامى وأشرف مائل ورايات
عيسى
على د سعدالذين إبراهيم أثناء مواجهته
بتظهير الشيكات من بعض الموظفين باسمه
بأن هناك حالتين في تظهير الشيكات فهناك
من يستحق له شيك يقوم بتظهيره وذلك
لأشرفاه وعدم إمكانية نداهه إلى البنك
خزينة المركز يأخذ قيمة الشيك من
أشرفه يقوم بتظهيره ويتنزل عن قيمته
للمركز
وكشفت الأرقام والمستندات التي
ضمت أثناء قيام فريق النيابة بتفتيش

مازالت نهاية أمن الدولة العليا تواصل
تحقيقاتها في قضية مركز ابن خلدون،
التيه الأول فيها د سعدالذين إبراهيم
استاذ علم الاجتماع السياسي بالمحكمة
الامريكية و١٢ ألفين حيث أمر المستشار
مهام سرايا الحزامي العام الأول للنيابة
بإسداء ١٥ شخصاً من العاملين بهيئة
دعم الانتخابات للعمليات لإزالة بالوثائق،
كما أمر بسرعة ضبط وأحصار مدحوس
المسحوس الذي ثبت تورطه في تزوير
الانتخابات بإيثار التحقيقات مهام بدوى

المجتمع المدني العربي: الحقائق الغائبة



السيد ولد أياه



فجرت حادثة اعتقال الباحث المصري المعروف سعد الدين إبراهيم مؤسس ومدير مركز ابن خلدون بالقاهرة ملف تنظيمات المجتمع المدني في البلدان العربية.

من أبرز الإنجازات التي طرحت بخصوص هذه القضية الحيوية طبيعة هذه التنظيمات وظفائرها الفكرية وروابطها الخارجية ومدى استقلاليتها إزاء مراكز القرار، وهامش الحرية المتاحة لها في المسائل السياسية والاجتماعية الراهنة.

ولا بد من الإشارة بدءاً أن مركز ابن خلدون إثر منذ تأسيسه ضجة هائلة، وطرحت حوله شبهات وأسئلة كثيرة ناجمة عن مسار الرجل الفكري والسياسي ومواقفه من الأحداث والتطورات الجارية. فبعد الدين إبراهيم كما يعرفه الجميع من الباحثين الموقفين في تخصصه، ودراساته في علم الاجتماع السياسي للوطن العربي جادة وهامة، كما أنه أسهم إيجابياً في أبرز المشاريع الفكرية العربية المستقلة التي ظهرت خلال العقدين الأخيرين، ومن أبرزها إشرافه على نشاط منتدى الفكر العربي معمان تحت رعاية ولي العهد الأردني السابق الأمير الحسن بن طلال، حيث كان له الفضل في تنظيم ندوات فكرية متميزة وترتيب لقاءات وجواريات عربية مع شخصيات ثقافية وسياسية تمثل أهم القوى الدولية الفاعلة، كما أسهم في جل ندوات مركز دراسات القوادة العربية ببيروت وتولى تنسيق مشروع استشراف المستقبل العربي في محور الدولة والمجتمع.

وكان سعد الدين إبراهيم يعبر في كل نشاطاته عن روح علمية نقيضة وانتماء فكري عروبي باعتباره متاضلاً نامورياً سابقاً، وداعية لوجدة العرب وتضامنهم. بيد أن مرحلة تأسيس المركز الذي قبل الكثير حول مصاره العضوية وعلاقته الخارجية اكتبها بتغير واضح في اتجاهات الرجل السياسية والأيدولوجية من أبرز ملامها الالتحاق بقطار تطبيع مع إسرائيل وتكريزه على ملف الأقليات في الوطن العربي، لا من منظور علمي وعضلي، وإنما من منظور الجرح على تالية دور سياسي تحت لافتة حقوق الإنسان.

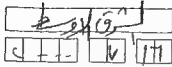
وكلما يتذكر الجدل الذي أثير قبل ست سنوات عندما دعا سعد الدين إبراهيم إلى تنظيم مؤتمره

البحراني الأول حول اللاتيات الذي قدم له أطراً منهجياً في كتابه حول الموضوع ذاته، وهو كتاب غابت فيه رصانة العالم ودقة الباحث وبيت قسية مناورة السياسي وطابعه السجاني.

وليس من هذا الاسترسال في عرض أعمال ونشاطات سعد الدين إبراهيم في مرحلته الأخيرة، وإنما تكفي الإشارة إلى أن المركز تحول في الأعوام القليلة الماضية إلى منتدى سياسي نشط تتركز موجوداته حول ملفات حقوق الإنسان وسير المؤسسات الديمقراطية والتطبيع مع إسرائيل، مما جر على صاحبه عداة مجموعات كثيرة متباينة الخلفيات والمصالح من بينها الأجهزة السياسية الرسمية والحزب والتنظيمات القومية والإسلامية.

إن المثال الذي وقفنا عنده يحل في ما وراء طابعه الحقني الفكري إلى أحد أبرز معطيات الواقع الثقافي والسياسي العربي، أي ما عبرا عنه بمنزلة تنظيمات المجتمع المدني في الساحة العربية. وإنكار بالإشارة إلى أن عبارة المجتمع المدني، هي من المقولات الأكثر رواجاً وشيوعاً في أيماننا، وأن كانت ليست لها دالة نقيضة متخلف عليها، فهي إما أن تعني الأحزاب والتنظيمات السياسية أو مجموع الفاعلين في الحقل الثقافي بدون تمييز أو مختلف التنظيمات الثقافية والاجتماعية وهيئات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، أي عبارة أخرى التسيج الجمعياتي الخارج عن سيطرة الدولة.

بيد أن الدولة الأكثر رويداً وحضوراً شتمياً في الخطاب الراجح حول المجتمع المدني، تتخلص في حص هذا المفهوم في نمط خاص من التنظيمات الحرة، هي



المصدر

الفاريز

٦ شارع قصر النيل

القاهرة، مصر

بلاطرين / مكتب: 0111 5656565

E-mail: merit56@hotmail.com

ميريت

للتشروالمعلومات



حدودها المرسومة لينا

وطبيعة الأمر، يتعين التمييز بين أصناف هذه التنظيمات، فلمست سواسية من حيث الخلفيات والانتماآت والصيغة الفكرية والأخلاقية فعضها لا يجار على إعداده وسعيه، يضطج بدور إيجابي، وفاعل في الساحة العربية، كما هو سان العديد من منظمات حقوق الأسفل العربية التي لا تالو جهداً في النفاذ عن قضايا المظلومين وضحايا القمع، دون أن تسمر عن مواقف سياسية مسبقة أو كتنتج مسلك الترحيف والعطف. ومنها كذلك الجمعيات ذات السمة الاجتماعية الإنسانية التي تؤدي دوراً محموداً في الدمج الاجتماعي ومحاربة الفقر وفتح فرص التفتيل أمام الضحايا، كعاطل عن العمل، وفي جمعيات تستجيب لحاجات موضوعية قائمة، بعدما أصبحت الدولة الوطنية في أغلب الأنظار العربية عاجزة عن تأمين الحد الأدنى من دورها الرعوي، كما أنها تترجم نزوعاً دولياً قائماً لاشراك القاعدة للشعبية العربية في مجهود الإنعاش والتنمية.

ولا بد من الإقرار أن من بين هذه التنظيمات أيضاً هيئات ومؤسسات مشبوهة (بالعنى القوي الحرفي وليس بالمعنى السوليبي)، ويتعلق الأمر بجمعيات تشر نشاطاتها شكوكاً وتساؤلات عديدة حول صقيقتها الفكرية والأخلاقية، في مرحلة ظهر للجميع أن مثل هذه التنظيمات، عداة ما تركز مثل هذه المجتمعات في البلاد العربية على موضوعات يعينها مثل الصوار والتسامح مدخلاً للتطبيق، وحقوق اللأليات معبراً للتدخل الخارجي، والتنشيطات الفكرية اصطفاً بالخصوصيات الدينية والحضارية أن ما يزيد أن تخلص أية في ما وراء حادقة اعتقال مدير مركز ابن خلدون، هو أن الوقت قد حان لإعادة تنظيغ وتسيير قطاع المجتمع المدني العربي، في صراع من الشفافعية وحرية التعبير والممارسة، على أن تحدد العلاقة موضوع بين منظمات النشاط الفكري والإبداع الثقافي ومقتضيات الفعل السياسي الحر ومستلزمات النشاط الجمعياتي غير الحكومي، وكلها حاجات حيوية وموضوعية في السياق العربي، والخطر كله من أن تدأخلها السليبي.

ذلك التي تجمع بين الجانب الفكري والنشاط السياسي غير الحزبي، وتنافس على قيم الديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان، وتستخدم في الغالب خطاباً تنويرياً تحديثياً يستند إلى قيم إنسانية كونية.

أن مثل هذه التنظيمات حديثة النشأة في السياق العربي، ترتبط عضويًا بالتحضر الأيديولوجيا اليسارية وكيفية العلم العربي، كما تمثل في جانب منها، ردة فعل على الاتجاهات الإسلامية النشطة في الساحة العربية، وتتميز بعلاقتها المهادنة لجمالاً لأنظمة الحكم وبياراتها الخارجية الواسعة سواء مع أجهزة الأمن المتحددة المعنية بهذه الموضوعات، أو بالهيئات غير اكفرا اليوم في بلاد العرب.

وكما هو جلي، فإن هذه المنظمات تمارس أدواراً متعددة، منها الفكري الخاص الذي لا اعترض عليه من الأطراف الفاعلة في الحقل السياسي حكومات ومعارضات، ومنها الأيديولوجي الذي تترجمه الصراعات اليومية حول أزمائات المجتمعية التي تطرح بذاتها أشكالاً قديمة أو علفية مثل الدين والرأ وحرية الإبداع، ومنها السياسي الذي يتخذ وجهة حقوق الإنسان وهو بقعة التصادم مع الحكومات التي وأن كانت تجد في هذه المنظمات حلفاء طبيعياً في مواجهة الأصولية والطرف، إلا أنها تخافها وتبني امتصاصها نشاطها المدافع عن المريات الديمقراطية والتعددية السياسية، وتلجس الخطر مسن علاقتها بالقوى الخارجية، ولا تتردد في إنهاكها بالمالة والعمالة للجهات الأجنبية عندما تخرج عن

المصدر

التاريخ

٦ شارع مصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

ميريت
للتشرو المعلومات

واشنطن تواصل محاولاتها للتدخل في الشؤون المصرية الخارجية الأمريكية تصر على وصف قضية ابن خلدون، بأنها حقوق إنسان!

الأمريكي حول العديد من القضايا ومن بينها حقوق الإنسان وللجمعية للنشر. طلب للتحديث باسم وزارة الخارجية الأمريكية مصر. يذكر إعلان وأرسلوا قاضي يهينه في الاجتماع الأخير لجمعية قديم قرأه في إحدى عقد مؤرخاً في دولته. وقال للتحديث الأمريكي: «في حالة الدكتور سعد والجمعية للصير بشكل عام، اهتمامنا الأول هو دعم تطبيق القانون وتحسين حرية التعبير في المجتمع المدني، وكانت ٧ منظمات دولية للدفاع عن حقوق الإنسان قد أعربت عن قلقها إزاء تجديده حبس الدكتور سعد طابعت للمنظمات الحكومية للصيربة بتحديد الأساس القانوني وطبيعة الاتهامات للوجهة إلى الدكتور سعد والمعتقلين في قضية مركز ابن خلدون».

واشنطن - توماس جورج جيسيان
- لندن - وكالات الأنباء:
واصلت امس الولايات المتحدة محاولاتها للتدخل المباشر في شؤون مصر الداخلية. رفض للتحديث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، قرار السلطات المصرية باعتقال الدكتور سعد فدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون بسبب انتهكه القانون للصير، ووصف قضية الدكتور سعد فدين بأنها قضية حقوق إنسان. كما زعم تعرض حرية التعبير في مصر للخطر. اعتقد للتحديث الأمريكي استمرار حبس الدكتور سعد، وقال: «الولايات المتحدة مازالت قلقة من وضع الاتباعي للصير - الأمريكي المعتقل في مصر». وأشار في استمرار للحوار للصير -

دفاعاً عن «المجتمع الأهلي»

رضا هلال

صدارة الشهود السياسيين، فاصدروا بين ألية وضحاها المدافعين عن حقوق الإنسان، دين أن يراقدوا أنفسهم أو أن يمتدروا عن مشاركتهم وتأييدهم لتشكيل حقوق الإنسان في مرحلة سابقة وفي خطوة تالية، حاولوا أن تكون تنظيماتهم وجمعياتهم مدلية للاحزاب السياسية القائمة وهي خطوة تالفة، كان الصدام مع الدولة في موضوعات تنقطع الدولة يد من تشدد إليها بالعبث مثل موضوع الاقتراب ومياه النيل وموضوع التدخل الأجنبي في الانتخابات التشريعية، ومن ثم كان رد الدولة برصم بعض تلك الجمعيات والفتيات بأنها تعمل لخدمة الخارج الذي يولها والاستطيع إلى، قد ينكر ظاهرة طوبونات الجمعيات الأهلية من اليساريين القوميين، كما يستطيع أن يتجاهل السؤال حول ما إذا كان ضرورياً، أن يكون العمل الأهلي بالدولار واليورو؟ وبالطبع فإن الحياة في ضرورة وجود نظام قانوني يضمن الحماية والشغافية فيما يتعلق بالتمويل الأجنبي حتى لا يتلصحا مشهورا للشهير بالتقصير.

ولكن الالام من ذلك هو وجود بدل وطني للتمويل الأجنبي للعمل الأهلي، وإفضل للدولة والجمع، السماح بالتصاريح الأهلية لتمويل العمل الأهلي حتى يكون خالصا لوجه الوطن وفي امريكا نفسها تضخم التحويلات الخارجية للمرافق والمسابسة والنم من أو إلى دول ومنظمات محددة، ولكن التصاريح الأهلية، في امريكا، أن يتبرع بها الأفراد والشركات تدل إلى حوالي ١٢٥ مليار دولار سنويا. لقد عشنا زمنا طويلا، جلت فيه الدولة محل المجتمع الأهلي، وأن نعزو الصراخ والظلم الخاسر للمساهمة في بناء وإعلاء مصر الحديثة والمتنق الآن هو أننا نسمح بالتمويل الأجنبي، ثم قد نصف أحيانا بعد ذلك بعض من يتلقونه بالخدمة للخارج، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن البديل الوطني للتمويل الأجنبي للعمل الأهلي، قد تراجع بعد أن كان الأساس في النصف الأول من القرن العشرين وحتى لاحتياط الحال وبالتالي فإن الدولة دورها، وللأحزاب دورها، والجمعيات الأهلية دورها، فتداخل الدول هو الفوضى بينهما.

في جالسة الأسبوعية مع الكاتب الكبير نجيب محفوظ حاول أحدنا أن يورطه في تعليق حول حادث القبض على الدكتور سعد الدين إبراهيم ويستخريته الموهوبة، قال الأستاذ: إلى حصل لسعد، غير وصايته ما امنه ماشفتوش إلى كالم يحصل أيام عبدالناصر.

ثم أضاف هو العمل الأهلي لازم يكون بالدولار، واليورو؟ وفي الحق أن قضية سعد الدين إبراهيم، تثير عدداً من المفارقات المفارقة الأولى، أن الرجل كان مله السمع والشمع وليس له برنامج تلميعيوني على لغة الأهلي، ويضم في مجلس أمناء، مركز لبحثه [مركز بن خلدون] الذي يديره، سعدا من الوزراء الحاليين والسابقين والمفارقة الثانية أن الرجل تم القبض عليه بطريقة تشبه بطريقة القبض على المجرمين، كما عالجته الصحافة تشبهته بنوع من الأسرار، وكان المطلوب هو الغتيال مخنوء لشخصيته من خلال التشهير. أما المفارقة الثالثة والام، فتتعلق بمستقبل «المجتمع الأهلي» في مصر حتى لا يبدد الأمر وكل الدولة ضد المجتمع الأهلي وجمعيات حقوق الإنسان.

إن تغيير المجتمع الأهلي يبدو أملي واقف من تغيير المجتمع للثني، فالمجتمع الأهلي مصدره، الأهلى، لدى التمييز بين (الأهلى) و (الرسمي) أو (الأهلى) و (المكسري). وهو أدق من تمييز (المختار) لأن (المختار) يتغير في المفاصل (المختار) أو (المكسري).

والعمل الأهلي في مصر تاريخ طويل، جامعة القاهرة أقيمت شرعات أهلية، جمعية الواسطة والمستشفيات التي أنشأتها كان رؤسها عمل أهلى، وكثير من المستشفيات والمدارس أقيم بجهود أهلية، وبك مصر وشركاته كبريتال على الجهود الأهلية في بناء الاقتصاد وأجيرا، كان إنشاء مجلس الشئون الخارجية، العام الماضي يتبرعات رجال الأعمال واشتركت الأعضاء فيه، غير أن مصر شهدت في العقدين الآخرين، ظاهرة عرفها العالم ككل، هي ظاهرة التمويل الأجنبي لتنظيمات وجمعيات المجتمع الأهلي وتعلقت تنظيمات وجمعيات العمل الأهلي، عند قبولها للتمويل الأجنبي، بأن الدولة نفسها تحصل على تمويل أجنبي لمص مشروعاتها، وحاول نفر من الماركسيين القدامى والناصريين، بعد سقوط الشيوعية، أن يستمر في

المصدر لا إكراه

التاريخ ١٧ ٧ ٢٠٠٧

٦ ب شارع مصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٦١٥٠٠٠ [٢٠٢]
E-mail: merit56@hotmail.com

ميريت
للتنشروالمعلومات

ملحة من ؟

قرأت وأنا في الخارج نبأ القبض على الدكتور سعد الدين إبراهيم والتحقيق معه حول عدد من الوقائع التي تدور حول التعامل مع جهات أجنبية وإجراء دراسات لحسابها والإسداء إلى سمعة البلد والحصول على منافع مالية من تلك الجهات والدكتور سعد الدين إبراهيم أستاذ جامعي ومفكر معروف، وكثيرا ما كانت أرائه محل جدل وخلاف بين الاتجاهات الفكرية السائدة، ويشارك الدكتور سعد الدين إبراهيم في معظم الندوات التي تعقد في مصر أو في خارج مصر وتتناول القضايا العامة وبطبيعة الأحوال، فإن مكانة الدكتور سعد الدين إبراهيم في الوسط الثقافي ليست حصة له أمام مخالفة القوانين أو العيث بها، فهو - كغيره - مواطن لا بد أن يخضع للقوانين السائدة، وتتخذ في حقه كل الإجراءات الراجحة لحماية المصلحة العامة، ولكن بعض أجهزة الإعلام في الصحافة لم تحفظ فيما تنشره عنه قبل أن ينتهي التحقيق، بل وقيل أن يصدر في شأنه قرار الاتهام، مع أن الأمر لا يزال في مرحلة التحقيق في عدد من الوقائع المنسوبة إليه.

والسؤال المطروح هو : ملحة من ذاك وفي هذا الوقت بالذات الذي تجري فيه الاستعدادات لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب؟ إن آخر الأنباء التي تحتاجها في مصر هو إثارة جدل حول حرية الرأي فيها. والحملة الصحفية على الدكتور سعد قبل أن يصدر القضاء حكمه عليه تصب في خانة الإسداء إلى سمعة مصر، وإلى المثقفين، وإلى حرية الفكر، فمن المستفاد؟ هذه حملة تفسر ولا تنيد، وأمل من وراءها صديقا جاهلا، الذي هو دائما أسوأ من عدو عاقل، والله أعلم.

د. حازم البيلادوى

واشنطن تواصل ضغوطها لإطلاق سراحه

حكاية سعد الدين إبراهيم مع «حلف الناتو»!!

غير من الجهات الدولية في تحميل لصية سعد الدين إبراهيم بعداً سياسياً ، حيث إن للصية طابعها القانوني والقضائي البحت وعلمت «الأمم» أن أسئلة أمنية تم طرحها على بعض الشخصيات السياسية التي ارتبطت بسعد الدين إبراهيم في نشاطاته خلال السنوات السابقة، وأن هذه الأسئلة طالت شخصيات مهمة، وذلك لمعرفة حقيقة تورم في مشروعات الإحصاء التي كان يورمها سعد إبراهيم عن الأضرار المصرية خاصة في إطار ما كشفت عنه المعلومات من أن إبراهيم نجح في إقناع شيكا من المصالح المشتركة مع الولايات المتحدة وإسرائيل وأوروبا والشرق، وذلك بهدف النساء للامس القوي المصري، وأن هناك ترانسات وأبحاثا كان يورمها تشكك تماماً في الاقتصاد المصري وتقلب العلاقات رأساً على عقب، فارت بشكل مباشر في الجهود الرامية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية في البلاد وعلى صعيد آخر، تجرى الأجهزة المختصة تحرياتاً اللازمة لتتبع حقيقة العلاقة التي يربط بسعد الدين إبراهيم بالفضل والمحق الإعلامي السفارة الإسرائيلية بالقاهرة خاصة في ضوء ما كشفت عنه خالد إبراهيم - أحد اعلان مدير مركز ابن خلدون- في هذا



حسن إبراهيم

الخارجية الأمريكية أيدت تدويرها من طوح القصية في تلك الرحلة على الكونجرس، معتبرة أن حدوث ذلك في الرحلة الحالية من شأنه أن يوقع بالحكومة المصرية إلى التشديد في إجراءاتها ضد سعد الدين إبراهيم وفقاً للمعلومات فإن كافة الاتصالات التي أجرتها واشنطن في هذا الشأن أكدت رفض الحكومة المصرية لتمام التخليق الأمريكي في هذه القضية، مشيرة إلى أن أعضاء المصري يتخذ أن كافة إجراءاته العلنية في كشف كافة الاتهامات الموجهة إلى مدير مركز ابن خلدون - واكتسبت أن هذه القضية لا تتعلق بحقوق الإنسان من قسوم أو بدمج وأنها قامت على اتهامات وجهت له باعتقال في القرنين وتهمته من جبروتي مختلفة، وأن التحقيقات المصرية سوف تكشف عن طبيعة هذه الاتهامات وعمرت مصر من أن أي تدخل سياسي في قوات الزمان قد يضر بمصداقية القضاء المصري كما أنه

سيؤدي إلى تدمير بعض المصريين دون الآخرين، الأمر الذي لا يكون منصفاً على احترام حقوق الإنسان، ويطبق مصر ضرورة أن تدرى الولايات المتحدة أو

كل يوم تكشف لنا التحقيقات مع سعد الدين إبراهيم -مدير مركز ابن خلدون- عن العديد من الأسرار المثيرة والمخاطبات المريبة. وأخيراً ما كشفت عنه التحقيقات التي تجريها نيابة أمن الدولة العليا تمثل في وجود علاقة بينه وبين حلف شمال الأطلسي «الناتو» حيث تنكس أن إبراهيم كان يمد الناتو بالأبحاث والمعلومات مقابل تمويل سخى يحصل عليه. ومنحسب للمعلومات فإن مدير مركز ابن خلدون يعد واحداً من نحو ٥٠ شخصاً على مستوى العالم، يعملون حلف الناتو بمعلومات وأمنية وتضميلية عن الأوضاع الداخلية في الدول، وأن تعامله كان يتم مع مركز أبحاث الناتو، الذي يعد المركز الرئيسي لإدارة الاستخبارات العسكرية في الحلف، وشملت أبحاثه كافة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في مصر، حيث كان يمد بها الحلف بشكل دوري. وإذا كانت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا قد امتدت لتشمل كل للتعاون مع مدير مركز ابن خلدون لكشف كافة الحقائق والبرهان بالأمن القومي على مدار السنوات الطويلة الماضية، فإن الإدارة الأمريكية وأصعب على أجهزتها المخططة تصديق حملتها ضد مصر سيما وراء إطلاق سراح إبراهيم، فالعديد من المستنوع بالخارجية الأمريكية أجروا اتصالات مكثفة مع المسئولين المصريين، كما واصل السفير الأمريكي في القاهرة دانيال كيرتون اتصالاته في هذا الشأن، حيث ركزت الاتصالات على أن ليست هناك أسباب قانونية وراء هذا الاعتقال. وعلى ضوء ذلك شهدت بعض ارجان الكونجرس تحركات إثارة القضية في نواتر الكونجرس، إلا أن

محمود بكرى

المصدر	
٩	١٧
٢	١٧

٦ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
هاتف / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail mari56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

القاهرة ترد على واشنطن:

حبس سعد الدين ابراهيم لا علاقة له بحقوق الإنسان

أكدت مصادر أمنية أمس أن حبس الدكتور سعد الدين ابراهيم لا علاقة له بنضالها لحقوق الإنسان. قالت المصادر في تصريحات لصحيفة البيان الإماراتية إن إتهام الخلية إلى مدير مركز ابن خلدون لأعلاقة لها بحقوق الإنسان أو الديمقراطية وأضافت أن ابراهيم متهم بالاتصال مع دول اجنبية واسرائيل واعطائهم معلومات مدفعها الاضرار بسعة مصر. جاءت تصريحات المسؤولين الامنيين بعد ما رده المتحدث باسم الخارجية الامريكية من أن مدير مركز

- ابن خلدون متهم بغضائيا تتعلق بحقوق الانسان والديمقراطية كانت نيابة امن الدولة قد امرت بالقبض على مدعوح السيسى وهو موظف بالمركز بعد ثبوت تورطه فى عمليات تزوير البطاقات الانتخابية
- وفى تطور جديد اتفقت منظمة العفو الدولية امس قرار تمديد فترة لمتجاء سعد الدين ابراهيم المتجنس بالجنسية الامريكية ويحدد ممثلى الاعاء حبس للتهم ١٥ يوما على نمة للضحايا للتورط فيها.

آخر تطورات قضية سعد الدين إبراهيم

سلطات التحقيق تحقق في علاقة المركز مع منظمة بحثية تابعة لحلف الناتو

قرر على إثره حائط أوسعة أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الاستحاب من مينة الدواع كما اطعت النيابة على ميرساية ابن حلدون واكتشفت ان المرباية المنة تبلغ مليوني جنيه وعلى مدى عدة محاولات أخرتها النيابة مع سعد الدين إبراهيم بالمستندات التي عثر عليها داخل مركز ابن خلدون ففجرت مفاجات جديدة كان أهمها علاقة مركز ابن خلدون بعدد المراكز البحثية التابعة لحلف شمال الأطلسي

وأنسى سعد الدين إبراهيم أن هذا التعاون لم يكن أكثر من عملية متبادل إيجاده وكانت علاقة الدكتور سعد الدين إبراهيم بحلف شمال الأطلسي قد بدأت في أثناء حرب الخليج حيث شرع الدكتور سعد الدين إبراهيم بمعاملة عدد من باحثي المركز للقرابين في إجراء بحوث واستطلاعات رأي ومسوح لولمناعة عن لاجتماعات الرأي لقسم المصريين من العراق والقيادة العراقية بأزمة غزو الكويت ولجاسات الرأي العام المصري حولها

ثم طلت علاقة سعد الدين إبراهيم بالناظر بمزحل عن المحيطين به حتى كانت فكرة تأسيس منظمة لشفافية تأتي ثم تليها وهو بالفرار (نظر) لا لم يدرج كعضو مجلس إدارة وكانت بالولس شخصيات لم يكن سعد الدين إبراهيم يرغب في وجودها بمنظمة الشفافية لشكل مجلسا جديدا استبعد منه القس إبراهيم عبدالمسيح (في قمة الله) روجاني غايد وبالعالمين القبايلي وهدي وكروا وأخريين

واختار شخصيات طيبة سبيل على إقناعها بشوته على طلب التمويل الأجنبي للمنظمة الجديدة. وكان أول الأحداث ذلك البحث الذي أثرتا مسبقته على صفحات الأسبوع والذي كان في شكل استمارة تسأل المصريين عن درجة ثقة المصريين في أقرانهم بالشفافية إلى ١١ مؤسسة أمنية أخرى

تقرير: زهير العربي



د. سعد الدين إبراهيم

هشام سمرايا لحامي العام الأول لنيابات أمن الدولة هشام أخلا سميل ثلاث تهمة من سبيل حسين على ذمة التحقيق من روية على باهي وإيلي سعد ودية إبراهيم بعد أن كشفت التحقيقات عن قيام شخص آخر يدعى ممدوح البشبي بإصدار البطاقات الزيرة لهن كما تقرر ملو عشرة أشخاص جدد للإتلا. ناقولهم في التحقيقات وصورية شبيب إبراهيم كمال وصلاح سمير بخلال المصيص للفضي تتصل رئيس مركز ابن خلدون من مستراية من كل المخالفت المالية وكذلك تزوير السلطات والإ.خ. والتي بالمستوى على اثنين من التهمين هذا حال لياض وأسملة حماد وهو أمر أدى إلى حدوث خلافات شديدة بين أعضاء مينة الدفاع عن التهمين

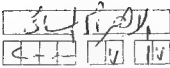
اتفق الدكتور سعد الدين إبراهيم رئيس مركز ابن خلدون والمصيص على ذمة الشخصية رقم ١١١٣٢ جسر ابن دولة على مع عدد من اصداقته للقرابين الذين زاروه خلال الأيام الماضية على طبع كتاب ممدوح «مخلف تحت الحصار» محاكمة مركز ابن خلدون. وتم ترسيم لحد باعش للتركز والذي لم يتم استمعاؤه خلال التحقيقات الجارية رغم تورطه في إجراء بحث مشبه لصالح إحدى الجهات الأجنبية بإعداد الكتاب وكتابة مقدمته

من المقرر أن يتضمن الكتاب تفاصيل التحقيقات الكاملة مع سعد الدين إبراهيم في نهاية أمن الدولة العليا ويوصفا كاملا لما حدث معه على جميع المستويات وعددا من مقالات الكاتب الذين لادعوا من سعد الدين إبراهيم بعد التقاضي عليه

في جانب التقاضي على الصحف والكتابات التي ماجمت الدكتور أثناء حبسه. كما طعت «الأسبوع» أن الدكتور سعد الدين إبراهيم على من زوجته الأمريكية بابروا «صوف مروت» شهيرة للعاملين بالتركز بلا استثناء ومن بينهم القروص عليهم حاليا وهو ما وصفه البعض بأنه محاولة لتكديس الشائعات التي روجها منصوره عن وجود صفة سرية عليها الأسروكان مع الحكومة المصرية ولتقضي بإطلاق سراحه

وكانت مجلة واشنطن بوست قد كتبت في عددها الأخير أن ما يحدث لسعد الدين إبراهيم مجرد فرصة الآن وهو فعل من جانب الحكومة لأنه قام بتشكيل لجنة مراقبة الانتخابات البرلمانية القادمة بمشاركة منظمة الومية الأنلية الديمقراطية الأمريكية ومؤسسة كارنير وكانت نابعة من الدولة العليا قد جندت الأرماء. الماضي جيس الدكتور سعد الدين إبراهيم ونشاية عبدالله كما قررت جيس ٤ موافقين جند بالتركز مع ماجدة إبراهيم وعبدالله ربيع وعوض عبيد وأمين جبل لحامي ١٦ يوما لاتهامهم بالاشتراك في تزوير السلطات الانتدابية وفي تطور لاحق قرر المستشار

قد استشارتني في البداية من أجل
العام الأول لنيابة من الدولة العليا أخلا.
سبيل الفاحشة نجاح إسماعيل التي تعمل
مركز ابن خلدون بضمن محل الإقامة
وعلى ذمة التوقيعات التي تجربها النيابة.
حيث وجهت لها تهمة الاشتراك بالمساعدة
على قبول مبالغ مالية من الخارج. ومن
النظر أن تتسلم النيابة تقرير وزير
الدرك على الكشف عن حسابات



المصدر
التاريخ

٦ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
20101
فلكس / فاكس
E-mail: merri56@hotmail.com

ميريت
للتشرو والمعلومات



بعد إخلاء سبيل باحثة بمركز ابن خلدون، اليوم.. النظر في أمر حبس عدد من المتهمين في القضية

في تطورات جديدة للأحداث التي تشهدها قضية مركز ابن خلدون، قرر المستشار هشام سرغيا المحامي العام الأول لنائب أمن الدولة إخلاء سبيل باحثة بالمركز بينما تأخر لتجليل النظر في أمر حبس عدد من المتهمين الآخرين إلى جلسة اليوم، وسواء يتم عرض نتائج التحقيقات وماتم فيها أمام المحامي العام الأول للنائب لاسدوار القرار في نهاية الجلسة.

على صعيد آخر من الانتظار أن تواجه النيابة خلال الساعات القليلة المقبلة سعد الدين إبراهيم بالاقوال التي أدلى بها عدد من المتهمين في القضية.

وكانت النيابة قد أمرت بحبس كل من حادثة إبراهيم وعبد النعم وبيع وأمين جميل وعوض عبودة ١٥ يوما في وقت سابق، وذلك بعد أن أكدت التحقيقات أن المتهمين وهم من العاملين بمركز هيئة دعم الفاعليات التابع لمركز ابن خلدون للدراسات الانسانية التي يرأسه الدكتور محمد الدين

إبراهيم المصوبوس هاجموا

أشتركوا بطريق المساعدة

والتماعى مع سعد الدين إبراهيم

في توزيع البطاقات الانتخابية

والتيديها مع كشوف وهمية عن

الانتخابات إلى جهات إقليمية

والحصول بطرق احتيالية على

مبالغ مالية من تلك الجهات.

وسى المقرر أن تجرى قديمة

مواصلة مدير مركز ابن خلدون

مواجهة مديري المركز بالأقوال التي أدلى بها بعض المتهمين

بالاقوال التي أدلى بها عدد من المتهمين في القضية، كانت النيابة قد وجهت لدير المركز عدة تهم من بينها جمع أموال بدون الحصول على ترخيص من الجهات المختصة وإيهول مبالغ مالية من دولة أجنبية بقصد ارتكاب عمل ضار بالصحة القومية للبلاد عن طريق إنتاج فيلم سينمائي يسيء إلى سمعة مصر بالخارج.

كما شملت الاتهامات تأني أموال من منظمات أجنبية تعمل في مجال حقوق الإنسان عن طريق استخدام اساليب احتيالية والاشتراك في تزوير سجلات رسمية بأعداد كاذبة، لتستطيع وعية لجهات أجنبية بقصد الحصول على مبالغ مالية منها.

كما وجهت لنيابة المتهمين المشتركين مع التهم تهمته الاشتراك والتعاون والمساعدة في

ارتكاب التهم المسندة للتمهم الأول الدكتور سعد الدين إبراهيم.

عادل السروجي

المصدر

التاريخ

٦ شارع نصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٠٠٠ (٢-١)
E-mail: morit56@hotmail.com

ميريت
للتشرو والمعلومات

سقوط موقعة بمركز شباب ابيانة في فخ ابن خلدون إخلاء سبيل باحثة والاثهات تتوالى ضد فياض

امرت النيابة التي تقسم الحرف المشاير وشرف
هلال وكهفي اول النيابة بالحرف للشيخ مشاير
سرايا الحراسي العام الاول باخلا، سبيل سماح
اسماعيل الباحثة بوثق دعم الفخوات بعد ثورت عدم
تورطها في تزوير كشوف الناخبين.
استمرت التحقيقات ه ساعات. وحلف الجمهورية ان
النيابة ستستدعي موقعة بمركز شباب ابيانة سخط
في فغ مركز ابن خلدون وتورط في تزوير كشوف
الناخبين بالناطاق الشعبية مقابل ه جنديات لكل بطاقة
خلمية بالميدان واستخفط عملها في مصر الامية
بمركز الشباب للحصول على أسماء الفخوات مع
سيدات لفخوات من البحرية وكار الشيخ.

كتب - جمال عقل:

وأجه هشام بدوي رئيس نيابة امن الدولة خالد فياض
مستقل التربية السياسية بمركز ابن خلدون بالتهامات
ه. سعد الدين ابراهيم ورئيس المركز ونادية مبدلانو
الدير المالي والاداري والمتهمة الاخرين له بتزوير
كشوف ناخبي القاهرة والمحافظات وتزيفها على
استلام الشيكات المشبوهة من جهات اجنبية.
اثبت ١٧ متهماً تورط خالد فياض في كل مخالفات
مركز ابن خلدون واستماتت بباحثي امير ايمانا عن
الطروف الاقتصادية والسياسية في مصر وأرسالها
للاتحاد الأوروبي ومنظمات اجنبية مقابل اموال.

العدد ٢٥٩

اسمه حسن كاراتيه « زرزور » سابقاً

الكنز الذي عثر عليه سعد الدين إبراهيم في إمبابة

في الأسبوع الماضي كتبنا عن علاقة الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون ومنطقة إمبابة. قلنا إن كلمة السر في دخول رجل الاجتماع السياسي إلى هناك كانت اسم (حسن كاراتيه). ورغم أن حسن كاراتيه كان الوسيلة التي اقتحم بها رجل البر والاحسان منتجعات القصر وكان بالأدق بوابة الدخول إلا أن خروج سعد الدين إبراهيم من هناك متهمًا وضع عددًا من التساؤلات حول شخصية كاراتيه من هو وكيف بدأت العلاقة بين الطرفين.



العدد ٢٥٩

عودته من السعودية التي عمل بها منذ عام ١٩٨٨ مغرباً للكراتيه في مركز المدرب بمدينة جدة ثم عاد للقاهرة عام ١٩٩١ وتم اعتقاله في شهر ديسمبر من نفس العام هو وشقيقه خالد طالب الاعدي بعد ضبطه هو وشقيقه اطلقت الصحافة عليه لقب قائد الجناح المصري للتطعيم.. وتم اعتقاله والافراج عنه بعد ١ شهر بدون اتهامات.

لم يكن اسم كراتيه قد اثير حتى الان حيث كان يدعي حسن زيزو ولكن اطلق عليه بعد ان تم اعتقاله حاول بعدها السفر الي السعودية للعمل هناك الا انه فشل.. ثم عاد للقاهرة ليستكمل في تدريب لجمعية الكراتيه في معمل الاندية منها اتحاد الشرطة الرياضي ومركز شباب اميلية وفضاء طهر الدكتور سعد.. البداية كانت لقاء تلفزيونيا في برنامج (مهدا عن الاضواء) الذي كان يقدمه سعد ابراهيم في التلفزيون المصري.. وتعرف به عن طريق واحد من اعضاء المجلس المحلي بالعبانة وذلك في عام ١٩٩١.

ومن ذلك التاريخ بدأت وعساة الدكتور للارهابي التائب وهو الوصف الذي استعاره منه جميع الاطراف.. وفي نفس العام عرض الدكتور سعد مساعدة علي حسن سلطان الذي تحول الي نجم نجوم الاعلام التبرير والنموذج الخاضع امامهم للصحف عن الارهاب في مصر.. كان حسن يقول في كل مرة انه كان يقتل الاجانب والاقليات ويرفض معاشرتهم لانهم كفار.. وأنه كان يقوم بمهام ارامية عديدة.. رغم عدم توجبه اي اتهامات اليه.. ورغم انه كان ارماليا من ورق صنعه الدكتور سعد من حباله.

توالى اللقاءات الصحفية واستمر حسن في تأدية دوره ولكن مع اضافة

كالي من الطبيعي ان تكون هناك تحركات وزيارات لمعروف هذا الشخص سالما عليه ولم يجد مصورة به مطلة الميرة ناسامة حيت سمع من الطبيعي ان يتوقع رؤية شخصية غريبة الاطوار.. ملتحج علي الاقل بحكم المص الذي كان يشغله في مطورة الارهاب في جمهورية اسباب وهو مسئول الجناح المصري بالتطعيم .. هكذا قالوا عليه وهكذا كان الوصف الذي استعاره منه حسن حيدا كما استعار الدكتور سعد ومركز ابن جادين.. نعمنا اليه.. فسلبا سر جرح قلبي.. تلكا احرار.. حوار معه فرفض.. اما الاسباب ان هناك من طلب منه السمات.. ولانه يتسمر انه مهد في لحة عيشه.. حاولنا اقناعه ولكن سألناه عن الدكتور سعد فقال ان علاقته انتهت به من عام ١٩٩٩.. ولا صديق ساماه عن زيارة السفير الامريكي لمزة المحتى فقال لم اكن موجودا ولا اعرف سببا واضحا لزيارته ولذا اتي به الدكتور سعد.. ولا مزيد.

سألناه عن سبب الخلاف بينهما.. فقال شعرت انه بدأ يشغلني في امور اكبر مني فقررت الانسحاب.. ثم طلب منا الانسحاب.. شاكرا.. لم نرد ان نضبط عليه اكثر من ذلك رغم وعيبتنا في هذا الا ان طلبه في الاتهام عن تلك القضية هو الذي جعلنا نبهت عن حسن كراتيه معيدا عن حسن كراتيه نفسه

■ من هو حسن كراتيه؟

- اسمه حسن علي احمد سلطان.. اطلق عليه اسم حسن كراتيه لانه مدرب لتلك اللعبة الالبانية الشهيرة.. من مواليد ١٩٦٨/١/٢٠ اسبوط ينتمي للقبائل بني عدي.. حاصل علي الحزام الاسود وطولة الجمهورية بدأ في الظهور مع الجماعات الاسلامية في اميلية مع بداية ما سمي بتطعيم جمهورية اميلية الشهير بقيادة الشيخ جابر وذلك بعد

٢٥٩

مل وحتى مخابرات وقت المنص
و ظهرت اليوادر في شكل منح دولية
اخرها منعة من السفارة الهولندية
بالقاهرة بوقت ٢٢ الف جنيه.
واستمر الحال كما هو عليه حتي
عام ١٩٩٨ حيث بدأ التوتر بين حسن
وموظفي مركز ابن خلدون.. نظرا لانه
كان المدير غير الرسمي لمشروع تاهيل
القراء لرجل البر سعد ابراهيم علي
اساس ان ارض امبيات التي يسموها
حسن جيها هي ميدان العمل لآل ابن
خلدون.
وعندما بدأ توميش دور حسن قام
بطلب اللقطة علي الدكتور سعد والقبع
المواطنين ومعه عضو المجلس المحلي
(وان كان كلا منهما يمشي علي ليلاد
بطريقته) بعدم سداد القسط الترويض
التي حصلوا عليها من الدكتور لم ازاداد
التي والتوتر بعد ان تطلق الدكتور
سعد في الحديث عن اصطهاد
الاقباط وبعد ان لاحظ ان الدكتور
سعد يقدمه للضيوف الاجاب علي انه
ارهابي في الوقت الذي سقطت فيه
تلك الصفة عنه.
وتم قطع المكافأة... وتم اعادة عن
مشروع التربية السياسية رغم اشتراكه
في الامداد لبعض المؤتمرات وتم
ايضا بدلي اخر له وهو طارق حسان
الذي يسكن عزبة المقي هو الآخر.
ثم انتهت العلاقة تماما بين حسن
وكارتيه والدكتور سعد بعدما علم
بوجود تزوير في صور الانتفاشات
الضوئية خوطا من ان يتورط.
وعندما زار السفير الامريكي
دانيال كيرتز عزبة المقي منذ شهر
لم يكن حسن في الصورة... ابتعد
تماما او بعد ان ابدوه بابتهاية دوره
المطلوب منه وفي المقابل بدأ حسن
بهجوم الدكتور سعد فذع عاملين من
٩٨ الي ٩٩ وتموت اعترافاته بالقتل
الي التبرأ منه ومن الارهاب
والجماعة الاسلامية

والسبيلوي وعربة المقي.. واصبح كل
اهالي تلك المناطق ارهابيين يستغل
الدكتور سعد.. وكل من حصل علي
قروض من الترويض التي منحت سمي
ثانيا.. والقب رخيص لا يساوي سوي
٥٠ حيه قيمة القرض والذي استغاد
منه عدد من الاسر بمساعدة حسن
فاتحة الخبر كما اطلقوا عليه في
مركز ابن خلدون.
وتحول حسن مرة اخري من ارهابي
الي صاحب كسولة ثم الي موظف
بالمركز مقابل مكافأة غير دورية ١٦٠
جنيها شهريا بجوار صداقة الدكتور..
والذهاب معه للجامعة الامريكية بل
الثاء المحاضرات علي الطلبة هناك.
ووصل الامر الي اجراء دراسة عنه
والاعداد لكتاب يصدر عنه.. وتوسع
مشروع اعادة تاهيل سكان امبيات
القراء الذين تحولوا الي ثابئين علي
يد الدكتور سعد.
واستغل حسن في ترويج بعض
الحالات الخاصة بالمركز والتي قال
فيها الدكتور سعد ان ابن خلدون
التي يخدم في مجلس امبائه ٢٢
عضوا منهم وليس وزراء مصر الاسبق
الدكتور عبدالمنيز حجازي وثالث
رئيس الوزراء ووزير التخطيط د.
ابراهيم حلمي ووزير الصحة الاسبق
مصمود مستوفد ورئيس مجلس
الشورى الاسبق ميمحي عبدالحمك
والسفير عمطفي المقي والدكتور
سمير سرحان رئيس هيئة الكتاب
فهل هؤلاء يشاركون في مركز مشبو.
اي ان الدكتور لم يستغل حسن
سلطان فقط وقتها بل استغل وزراء
سابقين بل وحاليين بعد ان اكتشف د.
علي البين هلال منصف الوزير وهو
واحد من اعضاء مجلس الامناء وحتى
لا يتسع التمهول كلب حسن هو
التحدث الرسمي غير الملن للحديث
في امور المتطرفين مع كل حالات
ارهابي يقع واحدها حدث الانصر..

اسم الدكتور سعد ومركز ابن خلدون
ثم حصل حسن علي منحة من رجل
الاعمال القبطي (الاحط) هابي زرق
بعد ان رآه الدكتور سعد.. وتحول من
ارهابي وسفك دماء وشاغل الي
مواطن وبيع وشهير يقبل الحصول
علي الهبة من الاقباط (الذ) امدائه
فيهم اسبق والذين تحولوا الي اصغفاء
بفضل الدكتور سعد ثم حصل حسن
علي شكل في امبيات بتزكية اخري من
الدكتور سعد للدكتور عبدالرحيم
شحاته محافظ الجيزة وقتها وذلك
في ٢٤ ابريل عام ١٩٩٥.. واعلن ان
الكشك لارهابي الثالث قائد الجناح
المسكري الذي لم يوجه له اي
تهامات الا هذا القبي.
واشتدت قصة حسن الذي تحول
من ارهابي الي صاحب مال بفضل ابن
خلدون والدكتور سعد في كبريات
الصفحة الأجنبية ومحطات التلفزيون
قايه لريشد ميرست كبري محوري
الجاريين واخري معه حوارا ضخما
ودسم بالاكاذيب ثم جاءت المنحة من
هيئة التنمية القبطية ١٠ الاف دولار
ليعمل مشروع اعادة تاهيل المتطرفين
في بؤر العنف بمنطقة امبيات

العدد ٢٥٩

وقال ان قبوله منحة رجل الاعمال
القبضي هاني رزق لم تكن تكثيرا عن
الدب كما ادعى الدكتور سعد.. اما
الشريب انه قال في احد اللقاءات
المحصرية معه في يونيو ١٩٩٨ ان
مشروع اعادة تأهيل المتطرفين الذي
كلى يشرف عليه بشكل عرور رسمي لم
يستفد منه سوى شاب واحد فقط من
الشائين وان كان غير متضرع في
الجماعات بشكل تطهيري.. وانه لم
يكن تأهيلا للمتطرفين بل فريوسا
للخبراء والآن من حصلوا عليها

مهددون بالحبس.
شيء غريب اليس كذلك.. لقد
انخرط حسن في تنظيم اسلامي . ثم
في تنظيم ابن خلدون.. وفي المرحلي..
كان متعيا ومثوبها.. تلك هي قصة..
كاراتيه. سعد الدين ابراهيم.. لديها
تكون مسعود الهام وليتكار.. من
يدرون اصول اللعبة.

حسن الزوام
مطالع بركات

الرجاء كتابة العنوان في هذا المكان

١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

المصدر

التاريخ

٦ شارع قصر النيل

القاهرة، مصر

تليفون / فاكس: ٥٥١٥٠٠٠ (٢-٥)

E-mail: merit156@hotmail.com

ميريت
للتشرو والمعلومات

في قضية مركز ابن خلدون،

تجديد حبس منسق المروع بالمركز وأخره ايوما واخلاء سبيل آخرين

كثبت خديجة عفيفي:

يوميين تواليه لنتهم خالد فياض بالوقال د. سعد الدين ابراهيم وتطهير لشبكات. قرر القبطيات الانتحائية وتطهير لشبكات. قرر ان مدير المركز يتلقى الاموال من كل الدول الاجنبية مقابل تزيف القبطيات الانتحائية ليحصل لنفسه على ملايين الدولارات واصناف نان ليس هناك مصلحة مادية يستفيد منها موظف بالمركز لانيه بتزوير الانتحائيات واصناف نان د. سعد استغل منصب بالمركز وقام بالاضط على موظفي بتطهير لشبكات وخلافه.

من قيام الجيش المصري بتعذيب الاسرى الانتحائيين روا على جرائم الحرب التي ارتكبتها اسرائيل ضد الاسرى المصريين في حرب ٦٧ واصناف نان القيله-مسيحين الاسرائيليين عرضا على د. سعد مشاهد من القلالم تم تركيبتها لتقيد قيام الجيش المصري بتعذيب الاسرى الانتحائيين. وقرر خالد فياض قيام د. سعد بنفسه واخرين كلهم بتزوير القبطيات الانتحائية ضمن مشروع يدعاه الاتحاد الاوروبي وخمسرا ١٦١١ بطاقة مزورة مدون عليها اسماء اشخاص وهميين. واسر للمصري قيام الاول باستعمال تقرير البنك المركزي لكشف عن سرية حسابات التهمين والمركز وبنية دعم القبطيات للمصريين.

قرر الاستشار مشام سرايا للمصري العام الاول لنيابة امن الدولة العليا تجديد حبس كل من خالد فياض منسق مشروع الانتحائيات بمركز ابن خلدون واحمد عطا العنفل بالمركز ١٥ يوما على دة التحقيقات التي تجريها النيابة واسر للمصري العام الاول باخلاء سبيل منتهمين بضمحل محل الاستموا وعلى دة التحقيقات. قرر خالد فياض امام جهات التحقيق ان د. سعد فدين ابراهيم كان يعد لاضط فيم عن قيام الجيش المصري بضمحل الاسرى الانتحائيين. يتأخر التحقيق مشام بنوى رئيس النيابة واشرف العمساري واشرف هلال وكيلة النيابة على مدى

٢٩٩ دد ١

أثارت قضية «مركز ابن خلدون» خاصة فيما يتعلق بتهمة التمويل الخارجي.. العديد من الاستفسارات والرسائل حول التمويل الخارجي للكثير من الهيئات والمراكز العلمية في مصر، والتي تتلقى أموالاً من الخارج بدوى أنها تمويل للأبحاث العلمية التي تقوم بها.. وقد أثارت هذه المسألة أيضاً منذ عدة شهور عندما كشف عن قيام بعض منظمات حقوق الإنسان بتلقي أموال طائلة من بعض الجهات الأجنبية.. كما أثارت ضجة كبرى بسبب قيام أحد المراكز البحثية الكبرى بتلقي أموال لتنفيذ تقارير استراتيجيية وتقارير حول الحالة الدينية في مصر.. ومنظمة حقوق إنسان أخرى تلقت ٢٤ مليوناً من دولة أجنبية تعمل تقريراً عن أحداث الكشخ.

وإذا رجعنا للتاريخ نجد أيضاً أن الأبحاث العلمية كان لها دور كبير في الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢م، حيث تم هذا الاحتلال بناء على تقرير بلورنغ الفصل البريطاني الذي قام بعمل دراسة تفصيلية بمعاونة الفصل الفرنسي «بوالكت» عن المجتمع المصري وعن كل شيء فيه. والرقام تؤكد أن غالبية الجمعيات والمراكز البحثية الموجودة في مصر حالياً تقبل معونات خارجية لتدعيم نشاطها لخدمة المجتمع.. الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن الهدف من هذه المعونات في تدعيم هذه الأنشطة، وكيفية ضبط هذه العملية، حتى لا تتحول المراكز البحثية إلى مراكز تجسس على مصر، وماهى الجهات المسؤولة التي يمكنها الإشراف على هذه المراكز البحثية في مصر.

لرحنا هذه التساؤلات على العلماء والباحثين والخبراء الاستراتيجيين.. لماذا هذا؟ في البداية نستعرض قانونية تلقي الأموال من الخارج فيشير المستشار عبدالحامد الشامي، الرئيس السابق لمحكمة استئناف القاهرة وعضو المجلس القومى للخدمات والتنمية إلى أن البحث العلمى هو كل هدف علمى يهدف المجتمع للخير والإعلاء شأن ومكانة الأمم.. فالعلم سلاح ذو حدين، أما للتدمير أو للتدمير.. والعلم الذى يخرج عن حدوده الخيرية والأبى إنما هو علم يابس يعل.. فالمصائب التى يجب أن نقاسم به كل باحث وكل علم وهو مسجل فى التفتيش والأبى وهلمب العلم هو خير الناس والبشرية جمعاء.. وقد توجد من يقول ذلك «الصريه».. والصريه رأى ممارسه الرأى في حدود القانون ودون عدوان على أحد أو إساءة إلى أحد.. فهذه هي حرية الحقن.. أما الحرية للاعتقاد.. فهذه حرية الصديق وهناك عقوبات.. عقوبة مالية تنصتلك الدولة وهناك عقوبة معنوية تتمثل في غضب كله وإزراءه الناس لأننى بذلك أكون قد خرجت من قسم المجتمع وتقاليده وتراثه. وحول تأثير البحث بالتشويى الخارجى والنتائج للتشويى على ذلك يشير المستشار الشامسى إلى أن الدعم نوعان، دعم واضح لا يكون مشروطاً بشرط من شأنه الإساءة للمجتمع.. وهناك معونات كثيرة من هذا القبيل تعرض على مجلس الشعب وتقدمها

الأمم المتحدة وإذا كانت الجهة الممنحة جهة غير مشيعة فالممنحة تدخل والظروف الضمنية والدولة تراقب على ذلك أما أن تقبل هذه الفتح بعيداً من مظنة القانون فهذا أمر محفوف.. والنظام لا يمنع في قبول منح بشرط ألا تكون من تحت التفتيش.. أما خارج نطاق الدولة فهذا مساع على الحرية. وإذا قبلت الأمة بعيداً عن نطاق القانون سلايد أن يكون رباحاً جسيمة وإساءة للوطن وهذه الحرية لا تفتقر.. وهناك مواد في قانون العقوبات لسنة ٢٢ أو ٧٤ أو العمل لمعالجة ذلك وانتهاك مرفق من الجمعيات التي تقول إنك إما يعلها أو الاعتراض عليها وتفتيشها وتحويلها إلى الجهات المختصة. أمر مرفوض أما المستشار إبراهيم على التبعي.. نشب رئيس هيئة قضايا الدولة الأسبق فيؤكد أن البحوث العلمية والإجتماعية أساساً للتطوير والتنمية للشار من خلال.. التجربة والاستقرار.. وفي ضوء هذه الدوافع يمكن الباحث أن يضيف إليها الجديد بشرط ألا يكون في شأنه أمور مسيئة تجعل من البحث العلمى أداة مسخرة لخدمة هذا الهدف.. فهداً ليس بحث علمى وإنما بحث مصالح لخدمة مصالح الباحث والمهد، الذى هو في رهن الباحث. ويوضح المستشار إدوار التبعي، أن الخروج من هذا الإطار للبحث لا يسمى بحثاً ولكن هو لخدمة أهداف معينة قد تكون في ذهن الباحث.. لأن البحث يجب ألا يكون لخدمة أو خدمة أمور معينة.

العدد ١٩٩

كيف تختبر هذه الخطوط الحمراء؟
لا بد من تجنيد شبكات تقوم بهذه المهمة
غير العادية بعد انتشار وسائل
الاتصالات وتقيرها، وهذا ما يقوم في
رءاء البحث العلمي، فمن خلال البحث
يقوم للتحسس والبحث في شئون الدول
الدبلوماسية ويقدمها للجهات الأجنبية التي
تقوم بتجنيده. هذه الصائل تخص لشبائ
معية محظورة خاصة مايسمى بالانترباء
بمعنى ماذا تريد من هذه المعلومات؟ لأن
الحصول على المعلومات نفسها الآن
اصبح متاحاً للجميع، ولكن السر يكمن
في ماذا يعمل بهذه المعلومات.
ويضع دسوقي الحنفى ان من مصلحة
الأمن القومي ان يكون هناك مناطق
ومحظورات لا يمكن تدميرها، كما ان
البحث العلمي لا بد ان يعمل في ظل
قوانين وشرائع الدولة، وأذا قامت تسمية
كل ذلك يكون الأمر قد دخل دائرة الخطر
والخطر. وبالتسبة مصر فقد حدث
انتهاكات في مجال البحث العلمي، بحيث
ان المجتمع المصري اصبح مكتنفاً أمام
الخبر من قوى وضعف، ولكن يجب
التنبية هنا ان القوانين الدولية ما قد
تكون غير مهمة لدولة أخرى
ويؤكد بان التمويل الخارجي للمحور

والدراسات تؤثر حتماً على خطة وتتعلق
البحث، لأن الجهة الأجنبية التي تقدم
التمويل هي التي تحدد الأستراتيجية والأهداف
التي تريدها، بل انها تصعد الحصار
الرئيسية التي يطور حولها البحث. لذلك
عندما يكون هناك تمويل اجنبي لابد ان
تخطر الدولة حتى تعرف لوجه انفاقها.
خاصة وان بعض الجهات البحثية تقوم
بأسروين، إما بعد إخطار الدولة بهذا
للتحويل وإما بالتلاعب على الدولة
بمعنى انها تخطر الدولة بعمل بحث الذي
حصل عليه التمويل مختلف تماماً عن
الذي تقوم به بتقديمه للهيئة الأجنبية
ليكون ستاراً لها عما تفعله. وهذا ان
الأسرار يتدخلان صاحبها تحت مظلة
القانون.

تقبل التمويل - ولكن
ويشير اللواء طاعت مسلم - شهبير
استراتيجي - الي ان البحث العلمي
مجال كبير وواسع، ولا يجب ان تكون
هناك حدود تقيد هذا البحث، بمعنى انه
لا يجب وضع قيود مسبقة على البحث
العلمي حتى تتاح امامه فرص للبحث
ولكن اذا ثبت تورط احد الباحثين في
امور بحثية لصالح دولة اجنبية فان ذلك
يجب معاقبته، ولكن أيضاً يجب ان يتبع
التمويل الاجنبي للابحاث العلمية المرد
والسبر فيها، فلا تتوقف عن البحث
العلمي بحجة اننا نخاف التمويل خاصة
وان تمويل البحوث العلمية في مصر
ضعيفة جداً نتيجة الظروف الاقتصادية
التي تمر بها البلاد. لكنني معك لا
انكر ان هناك تذكيراً سيكون على البحث
العلمي من خلال الجهات الأجنبية التي
تموله، لأن هذه الجهة ان تطهية تمويل
إذا كان البحث يستخدمها، انك على

ويقول: أما بخصوص المساعدات
والاعانات الخارجية فهذا امر ليس
مرفوضاً بالرة، فالقانون لا يشترط موافقة
الحكومة على هذه المساعدات لكي تكون
والخدمة وفي الضرر. أما من قبل على
نفسه او جمعيتي التي يتزلفها اعانات
اجنبية في النظام فهذا امر مرفوض
ويمتدح عليه القانون لأن هذه اللجنة تكون
مشبوهة وتخدم أغراض معينة في نفس
الباحث. ومنصوص قانون الجمعيات
انه محظور على أي جمعية تلقي أي
معلومات اجنبية الا بعد موافقة الجهات
العنية ووضع الضوابط اللازمة لذلك. أما
إذا قبلت الجمعية ذلك فتعتبر قد خالفت
نصوص القانون وهذا يعد سبباً جوهرياً
لإلغائها ومصادرة هذه الأموال. وان من
يقبل ذلك العمل بعد مشورتها أيضاً
وشأننا لربطه وإبلاغه وإبهرل من تحت
سما هذا البلد الذي يظلم.
وتوسع الدكتور فوزية عهديالستار
الاستاذ بكافة الحقوق بجامعة القاهرة
ورئيس اللجنة التشريعية السابق مجلس
الشعب ان القانون يمنع الجمعيات
والهيئات العلمية من تلقي الأموال من
الخارج إلا بعد موافقة الجهات المشرفة
على الهيئة البحثية، وذلك من خلال
معرفة مصدر التمويل وكيفية ومصادرة
انتقاله، حتي لا يكون الأمر مشاعاً
للجميع ليعلم ما يفعل خاصة وان بعض
الجهات الأجنبية تتجهن الفرص لتنفيذ
أغراضها السياسية.
وتشير الي ان البحث العلمي الذي يعتمد
كأياً على التمويل الخارجي لا يعد بحثاً
بل هو نوع من القيام بدور معين لصالح
جهة التمويل وقد تكون بريئة او شريرة،
لهم ان البحث العلمي هنا يكون تحت
رعاية جهة التمويل خاصة وأنها هي التي
تحدد موضوع البحث، وتحدد نتائجها
وأهدافه، وعلى الباحث القيام بدور الناذ
لهذا البحث، فهو أداة فقط وليس بحثاً لا
يستطيع وضع أوله وتصوره في ذلك
البحث فإذا فعل ذلك سيخون من التمويل
ومن الأموال الممنولة التي تم دفعها له
مقابل تنفيذ مايلب منه.

خطوط حمراء
وعن تفسير الجبراء الاستراتيجيين
لخطورة التمويل الخارجي أكد الخبراء
الاستراتيجيين اللواء تاحمد شوقي
الصفي أن رغم الخطور الهائل في
المعلومات والاتصالات التي يشهدها
المصر الحالي، إلا ان ما زال هناك حدود
وخطوط حمراء لابد من التوقف عنها..
لأنه لو كان كل شيء مجافاً، ماكانت
الدول لجهت نفسها في تكوين وعمل
أجهزة استخبارات، بل ان أجهزة
الاستخبارات هذه أصبحت الآن أكثر
تطوراً. وعلى سبيل المثال جهاز
الخبايرات الروسية المركزية C.I.A
تجسس على المعلومات الاقتصادية
الخاصة بفرنسا.. فلم يعد عمل أجهزة
الخبايرات حاسراً على المعلومات
العسكرية.. فهناك حواجز وخطوط
حمراء لا يمكن تدميرها ومن هنا تقول

٢٠٢٩

إسناد القضية

ويتفق مع رأي السائق الدكتور وراعت سيد أحمد مدير مركز باحث للدراسات الاستراتيجية ويقول هناك خلط متعمد بين دور هذه القضية الحقيقية وتجنر الشفافية بين مفهوم البحث العلمي والتجسس العلمي فمما يحدث في مصر الآن ومعد أكثر من ٢٠ عاما هو أقرب إلى حالة السبيلية المعلوماتية وبشكل من أشكال التجسس على المجتمع لصالح دول وسفارات غربية والحدود، أي، القدرة العالية كلام مفروض فهناك تضليل متعمد في كل مجتمع من المجتمعات لا يستطيع أن يخلي شمله إلا مئات معية تدير في المجتمع وبهما تطورت الفترات العلمية والأساليب الانتكارية لا يمكن للدراسات الخارجية معرفة تفاصيل المجتمع الداخلي ومنها ما يتصل بالعقائد والأسماء والقرارات والجماعات والجمعيات الشرعية والجهنم والقضاء والتفتيات وغيرها من المفاصل التي تقوم عليها الكيان السياسي لوفرن.

المنافسة من اللافت أن الفضائل التي يطلب

المسلح بحشوا لا يكذب فيها إلا أهل القتل والفساد، بسبب استهلاك قدرها غالبا من الثقافة والقدرة على التحليل والتطوير وليس من المصادفة أن أنقل لصحاب «الذكاء» البهيمية من أهل البلاد مومض يعمل فيها الآن أكثر من ٦٦ مؤسسة بشرية وتتباين من جهات خارجية وتحصل منها على أموال من وراء ظهر الحكومة ولا يتروم الدولة إلا لظلم، الشكوى حتى تغشى الطرف عنهم، فقد بلغت الاسرار القديمة من الجهات الأجنبية المراكز البحثية التي تعمل في مصر أكثر من ١٥٠ مليون دولار قدمت لأبحاث لا يروها قسب أو اللغة الثقفة ولا تترجم إلى اللغة المصرية بل تنجح في اصحاب القرار في دول الأجنبية، التتبع الأجنبي قصده ضرب والمضاد الفتنه وصرفها وتحجيجها من فضائل المجتمع الانسانية فيفسر الصراع العربي الاسرائيلي نزاعا وتتبع علاقة التجميع مع العرب في ثمانين ويصنع الثقف الثائر ثابعا ومستنسا وشغلا بمصلحه الخاصة.

تحقيق الشفافية

ويقول محمد منيب الحامسي أمين عام للشفافية المصرية الأسبق - التمويل الذي يقدم المؤسسات للمجتمع المدني يتم بلم الحكومة لمهنة المؤسسات لها حسابات في القبر معروفة الدولة وإذا أطلق باب التمويل من الممكن البحث عن مصادر تمويل أخرى وتوضيح شروط لمهنة ان يكون التمويل بعيدا عن الحكومات، وإن تجدد مؤسسات المجتمع المدني المصرية جحول أعمالها وبطبيعة الأنشطة التي تقوم بها وليس جهات التمويل وأن تتحاشى كل هذه المؤسسات مصادر تمويلها التي تتنافسها والمبالغ التي وأوجع اتفاق، وإذا حدث ذلك فلا يصبر أية مشكلة تنجم عن التمويل خاصة مع توافر الشفافية والملازمة وليس هناك قيد أو تحرير يعد من حرية الباحث على أعماله وهناك اتفاقية في أوروبا من الوجهة

الدولة أن تصنع ضوابط ومعايير لتمويل البحث العلمي من خلال إشراف وزارة البحث العلمي ومعرفة مصادر التمويل وجهة انتقاله وسير البحث العلمي، ولكن لا يجب أن توفيق البحث العلمي بحجة انه ممول من الخارج.

أراء متعارضة

التفتينا مع مجموعة من معيري مراكز الأبحاث فوجدنا منهم المؤيد والمعارض.. فالدكتور حمدي عبد العظيم - مدير مركز السموت والعديد السابق لأكاديمية السادات يعتقد أن التمويل الأجنبي للدراسات أو المرتبطة بالحصول على نتائج

الأبحاث مرفوض لأنه يهدد الأمن القومي لأننا نعيش في إطار حرب جاسوسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذه الأبحاث تجرى بهدف معرفة مكان القوى الاقتصادية والاجتماعية في مصر -الجهات التي تقدم التمويل تسعى لمعرفة الاتجاهات السائدة في المجتمع وبهذا معرفة كيف يمكن التأثير على المجتمع لشر مبادئها وإفكارها لتحقيق نوع من التنمية السياسية والاقتصادية لاحتكام السيطرة علينا في إطار الدولة -أصلا- المسألة ليست جديدة فإبان الستينات فوجئ الرئيس عبد الناصر بدراسة أجراها الروس عن كيفية تقبل الشعب للمبادئ الشيوعية في إحدى القذري المصرية وهي دراسة ميدانية تمت في إطار الصداقة المصرية - الروسية ومن خلف ظهر الحكومة المصرية!

فالمجاهد للامانة لا تعلم اموالها لوجه الله وإنما لتحقيق اهدافها فهذه الجهات ترفض اللجوء للسلطات المصرية من أجل الحصول على المعلومات لأنها تعرب مدى خطورة هذه المعلومات وأنها لا تحصل عليها.. ولا يجب الاحتياط بأننا في عصر المعلومة وسرية المعلومات ليس كل شيء يباع وليس كل البيانات تنشر خصوصاً البيانات الحساسة فهناك بيانات داخلية - داخل المؤسسات والمصنوعات الحكومية أو نتائج دراسات ميدانية لا يستطيع أحد أن يعرفها غير الباحثين الذين أجروا البحث الميداني تتعلق الأسس الجهادية وأراء وشخصيات إقليمية للمكان والاعتبارات الثقافية للشعب لا يطعها إلا الباحثون المتقنون لهذا التخصص.

وأوضح بقاء ليس هناك الغرب يعلم عنا كل شيء، مصر لا يشاع من أن الغرب يستخلص نتائج من المعلومات والبيانات التي يحصل عليها من الباحثين المروان وإذا ألقينا عليه هذا الباب من الصخب عليه أن يستخلص النتائج ويخذ القرارات التي تهدد أمننا

ويجب ألا يغفل أن أمريكا والدول الأوروبية تقدم للطلومات التي تحصل عليها من مجتمعاتها الدولة الصهيونية تستخدم هذه الطومات في الحملات الاعلامية التي تنتج من مصر من أجل السيطرة علينا والتأثير في القرار المصري.

العدد ٣٤٦

لا تمويل بلا مقابل
الدكتور صومى ابراهيم
- الرئيس الاسبق لمجلس
الشعب - له رؤية متميزة
في تلك القضية يتناول
فيها لا توجد دولة اجنبية
تتمسك تمويل لدولة او
مركز او فرد دون مقابل.

وقد يكون هذا المقابل سياسيا او اقتصاديا
او لاسباب اجتماعية او عرقية. وعندما تتلقى
الدول تمويل اجنبيا فهي تتعرض لمخاطر تلك
الدوليات واثرها لان هناك رقابة على عملها
من الاجهزة السياسية كالدول وغيره
ويقال في ذلك واللاتية للشروط القوية في مثل
التحويل اما بالنسبة للاموال والاركان
الحقيقية او للجمعيات الاعلى فلا توجد مثل
هذه الشفافيات ولا الضمانات فالدولة التي
تتمتع بجمعية او مركز في دولة اخرى قد
يكون لسبب خفي لا يعلمه المستفيد من
الجمعية - فهو مثلا يتلقى اموالا باسم حقوق
الانسان او البحث العلمي او الاجتماعي او
حماية المستهلك الا انه لا يعلم ان هناك
اهداف اخرى للدولة التي تم تمويل هذا التحويل
فهي قد تلبي بيانات او احصاءات او رصد
للمظاهر الاجتماعية او رصد تطورات اقتصادية
او سياسية تستفيد منها الدولة القوية
للاطلاع ولا تترك الجمعية او المركز حرة ما
قدم من بيانات. فبعض الدول المثال في ابحاث
الكثير قامت جمعية اتخذت من شعار حقوق
الانسان ستاروا لها لتلقى تمويل من جهات
اجنبية لاستغلال المعلومات التي استلمت
استغلالا سريعا ضد مصر. بل ان هناك
جمعيات اخرى تلتقي تمويل لشراء فكر
سياسي او اقتصادي او اجتماعي معين.

لذلك فكله حتى تصانف الدولة على انها من
جانب وتكفل الحريات من جانب اخر لابد من
ايجاد وسيلة تستطيع الدولة من خلالها ان
تعرف الجهة المانحة وتضبطها وتضاول
استغلالها لاهدافها وكيفية اطلاق تلك الاموال
لان مصلحة الوطن مقدمة على مصلحة
الجمعية او افراد.

للكر الاساسي الدكتور مصطفى الشكعة قسم
التحويل الاجنبي الى قسمين اولها على سبيل
النحو وهذا لا غبار عليه لانه تكون هناك نوع
من الشفافية على كل

مراحل سير المشروع.
ولتنبيهنا عن طريق
القرض على التي نخدم
حوالها شهيدات لانها
تختلف من مرض اخر
وهنا لابد من توافر شروط
الشفافية والتعامل العلمي
والجهد من المراقبة
والاعمال المشروعة سواء
في القرض او القرض.
وهنا لابد من التأكيد عن
نقطة ان القرض لا يقدم
اسرولا الا اذا كان على
علم انه مستفيد من
ورقة وبشكل او يفسر
وقد تكون هذه الاستفادة
- في امور اجتماعية او
سياسية او ثقافية. وقد تصل في درجة دعم
الانشطة التجسسية التي من شأنها الامور
بمصلحة الوطن الذي يعيش فيه للقرض

الحثية والحث يمكن
اتخاذ الاحكام مع
مقدماته والتمتع المستخدم في اعداده والقتاج
التي انتهى اليها. فالحث يولد به بحث اخر
لخفاء المعلومات مستحيل

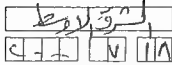
ويشير الدكتور مؤيد السعيد الاستاذ بالكر
القومي للحوث الجنائية والاجتماعية الى ان
احكام المعلومات اصبح صوريا من شروبه
الاستيعاب في هذا العصر لان المجتمعات الآن
اصبحت مفتوحة امام الجميع وانها ليس دولة
في العالم تستطيع اغلاق مجتمعاتها وجعل
الشككة ليس في لخداع المطوية او منع النشر
بعض البحوث. الشككة الاساسية في عدم
وجود حجة وطنية لتوظيف البحث العلمي
والاستفادة من نتائج دول العالم الثالث كله
ليس لديها خطط للاستفادة من الدراسات
والبحوث التي يقوم بها العلماء في قطاعاتها
العلمية المختلفة

انضاف ليس علينا ان نهتم بمسألة وصول
البحوث الى جهات ما في الخارج لان في كتاب
يصدر في مصر يصل الى مكتبه اكثر من خمس
الامريكي وعلينا ان نناقش قضايا الامنية
اذا كانت درجة الحساسية التي تتبرها باتساقها
وتبحث فيها من ارضية وطنية ومن ممتلكات
قومية وهذا لا يترك مسلكا لتصنيف الشركات
وتخلق بيئة من الوهم والتزييف وهذا كليل يخلق
رأي عام ناصع يبرز من يتحدث لمصلحة الوطن
ومن يسمى للاضرار به.

قضايا الداخلية ايا
كانت درجة الحساسية
التي تتبرها مناقشها
وتبحث فيها من ارضية
وطنية ومن ممتلكات
قومية وهذا لا يترك
مسلكا لتصنيف
الشركات وتخلق بيئة من
الوهم والتزييف. وهذا
كليل يخلق رأي عام
ناصر يبرز من يتحدث
لمصلحة الوطن ومن
يسمى للاضرار به
ويصبح د محسود
الخيال. سكرتير عام
الجمعية المصرية

ويوضح د محمود الخيال.. سكرتير عام
الجمعية المصرية للتقريب انه لا مانع مطلقا من
تلقي اموال من اى دولة في العالم لشدة
بالدى. يشرك انني كيف استخدم هذه
الاموال وكيف اديرها.
اما عن ضوابط القحة والساعات فهذه
لضوابط تضمنه للجهة المانحة لتضبطها ثم لنفذ
شروط الصرف منها. وهذا لا غبار عليه.
ويؤيد د خيال: ان ما قام به مركز دراسات
ابن خلدون من اعداد دراسات فهذا لاجتهاد
وبعض هذه الدراسات
التي اطاعت عليها الواقع
عليها تماما وان للتركز
تمام بدوره في هذا
الجانب.
فعالية الجمعيات
والاركان الحقيقية في مصر
تقبل معونات خارجية
للدعم نشاطها الحمة
المجتم

وأوضح أن الدولة مطالبة بمراقبة أي شخصية
عمرها مشغولة بشؤون وزارة الأبحاث و حقوق
الإنسان لتلا ذلك حريات منها من هادن من
مجلس مصالح الدولة بحسن علاج قضية التسليم
بما هي في مركز مرضي أو لا يملك على عظمى
في فئات أو يشتت بكتفها ولا يفتصل في
ذلك المراقبة الدولية لسواء على الأرض أو
تتميز الوضعية وكيفية أعان والشخصيات التي
تتولى اتخاذ
الفتوى من جهة أخرى
التي هي البنية من التفتيش وخاصة أن
الممارس على علاقات متشككة فتأكد
بصورة جادة لعدم مستفيضة أو مساعدة
سريسية من أي كيان أو هدف سياسي
الأساسية الإنسانية أو حقوق الإنسان
المتصور في الدولة مع كل ما ليس أن الوطن
يوجد على البرية و هو يتألم من مهادنا أن
الفراد الذي يحاول المساهمة أو تذكاة وأبد أن
نقدم من حتى التظلم الإنسانية أو التوسعة
تحت شغل التماس مصالح الإنسان
ببنايات ولحاصات مصالح الأفراد، سواء
الذين يظهرون على أن لا يجب أن تراقبهم
حتى تصبح مصالح الوطن



المصدر

التاريخ

٦ شارع قصر النيل

القاهرة، مصر

تليفون / فاكس: ٢٠٢ (٥٧٥١٥٠٠)

E-mail: mar158@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

مجدي الصريح الإفريقي

الشخص والفكرة

أصبح ما في قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم أن لا تستطيع أن تدافع عنه، ولا عن الذين اعتقلوه، والأصعب من ذلك أنه سيذهب - كالعامة - بين الأقدام خلق كثير بينهم العديد من الباحثين الجادين الذين عملوا بعقل منفتح، وبشعر مستريح، لأنه ليس عنهم ما يخفونه، ولا ما يخافون منه. ولو كانت الجامعات المصرية والعربية عموماً تقدم بولوجياتها البحثية كما يجب، ونجد التمويل والحوية العلمية لما تحوات المنطقة العربية إلى أرض خصبة للجمعيات والمعاهد الممولة أجيباً التي تنبت أسرع من الفطر في كل مكان، ومعضنها لا يعرف أحد من أين أنت، ولا ماذا تعمل، ولا لأي جهة ستقدم نتائج تلك الأبحاث المصنعة التي تجريها بداب وبلا هوانة. لنعترف بكل ما تقتضيه الشجاعة والحرص على لوطان نجيبها أن شرايين البحث العلمي في المنطقة العربية تكاد تتجمد، وأن الموازنات المرسوسة له لا تسمن، ولا تفي، وأقبل هذه فإن العقليات الخائفة التي تصل في الجاسسات والمعاهد تكاد تطلق النواذ كذابة التي ما تزال مفتوحة للتفكير خوفاً من أن تخطأ أو تلام، ومن هذه الخائفة تسمل التهميش والتمويل.

ومشكلة الدكتور المصري للثوار الذي تقدمه بعض وسائل اعلام بلاده بصفة ممولان اميركي، ان تهمه ليست بحقية ولا تمويلية بالاساس، ولكنها مشكلة شخص ملتصق بالمهاجرين، اكثر جرأة ممن حوله، واكثر اطلاعا بحكم الدراسة في الخارج وكثرة السفر، ومن كان هذا شأنه تستطيع ان تلقى عليه مائة تهمة ليس من الضروري ان يثبت اي منها ما دامت التهمة الاصلية ثابتة، فهو اولاً وقبل اية صفة اخرى صهر مؤسمة فورود ويزج منيرة فرعها في القاهرة، وبهذه الصلوات الشرعية وحدها سيظل في بلد مال مصر، مشبهها، حتى وان تعم وجاهور في الازهر او السجن.

وأقبل هذه الشبهات، التي تلقى عليه بالجملة هذه الأيام، كان الدكتور في موقع لا يصدق عليه يوم اكتشاف مغالطات كثيرة واموال ضائعة وثقلته في دار سعاد الصباح، التي كان يشاركها مركز ابن خلدون في التكثير من المشاريع، ولكن الانتلجنسيا المصرية لم تلحقها العزة بالاثم - انذاك - ولم تكلف الانتقادات ولا تغطية تلك القضية بما يليق بها وبما ذك لأن المال العربي غير المال الاجنبي، بل لأن رؤوس التثاقفة والفكر في القاهرة العز كانتوا يشاركون الدكتور في الاشراف والاستشارة، وبعضهم صنع ثروات من وراء تلك الدار التي قلعت طموحاتها الثقافية بعد ان اكتشفت ان طموحات الآخرين مادية فحسب، ولا علاقة لها بالفنون والافكار، وهكذا اكتشفنا ان المال العربي يسكت الجميع بعكس المال الاجنبي الذي يلتفت لغواه الجميع لأنه موزع على الأقلية ويحرم على الأغلبية ومن هنا كتابة الانتقاد.

وبحل تخريب، تلك الدار جرت بين الدكتور سعد الدين إبراهيم وبين مناقشة ساخنة في طلبة قلوب علمين من الزمان ان اكتشف تفاصيلها اليوم حتى لا نطمع في غير سياقها، وبمجموع هذه كانت عن الجشع الذي يخرب معظم المشاريع الفكرية الجادة وعن الذين لا يفرقون بين اشخاصهم وبين افكارهم، وبمضمون العلاقات الشخصية والمصلحة الضيقة الخاصة قبل اهداف للشرق - ومن حسن الحظ ان الذين شهدها ما زالوا احياء وهم الدكتور جابر عصفور، والدكتور صلاح فضل، والشاعر احمد الشهاوي ومستعدو إليها ذات يوم لتكشف اسلوبها في العمل لبعثه الانتلجنسيا العربية

٥٠

العدد	١
التاريخ	١٨

المصدر

التاريخ

٦ شارع قصر النور

قاهرة، مصر

تلفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)

E-mail: merit56@hotmail.com

ميريت

للتنشيط والمعلومات

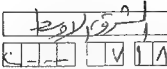


دون أن تكون مخاطره على جيل جديد ليس من الضروري أن يترس على أنه قطف الثمرة واستهلاكها دون للمشاركة في معمار الحصول عليها، وبدون أن يعرف أن كانت سامة أو بريئة.

والك أن تقول عن هذا الأكاديمي الكثير للجدل ما شئت ففيه كل محبوب الشرع لكن كل ذلك لا يدور أن يعامل كمجرم، ولا أن يحبس مع اللصوص، ولا أن تحول قضيتته إلى سيف لأزواج جمعيات أهلية جيدة الأهداف ومحنة السيرة والسلوك وبخاصة للنهج والتمويل، ورغبة في النهوض بمجتمعاتها وشعوبها.

إن البحث العلمي الذي لم تستطع الجامعات العربية ولا المال العربي أن يسميه هو الضميمة الأولى في هذه القضية، أما الضميمة الثانية، فجمعيات حقوق الإنسان واللجان الأهلية التي تعمل لأهداف نبيلة دون أن تدري أننا أمة نتمن تشويه جميع الأفكار مهما كانت عظمتها، فقد حملنا على جمعيات حقوق الإنسان حتى أهلكناها، وما نحن نلقت إلى مراكز الامتياز لمستأصل شاكلتها، فالأكواب، حتى نواصل المراقبة في مناطق تخلفتنا، أن نلحق جميع المبادرات والأفكار والمؤسسات التي قد تساهم ولو بجزء ضئيل في إفراج الزهر من البهر على أمل أن يشرب منه بعض المتعطشين للمعرفة في عالم لن ينهض من كبوته إلا بتحديث المعارف وإزهاق الطمخ.

M.Jazikani@asharqalwint.com



المصدر
التاريخ

٦، شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
هاتف: ٥٧٥١٥٠٠ / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠
E-mail: merrit56@hotmail.com

ميريت
للتشر والمعلومات

قضايا مصرية

الحكومات تخطئ وتصيب.
هذه حقيقة لا يجب أن تكون فيها
مكابرة، فهي في النهاية مؤلفة
من بشر يتخذون عشرات أو
مئات القرارات الحيوية يوميا،
ولهم أن يتخذ ما في وسعها
للوصول إلى القرار الصحيح،
وإذا اضطلت عليها أن تعترف
وتصحيح.

وفي مصر واقع خطأ في
الانتخابات الماضية لمجلس
الشعب، فجات المحكمة
الاستورية بقولها الأخير الذي
اعتبر أن هناك مخالفة لل دستور.
واتخذت للرئاسة في مصر
الخطوة الصحيحة باحترام قرار
الحكمة الدستورية والتقدم
بمشروع قانون لتعديل قانون
مباشرة الحقوق السياسية الذي
أقره البرلمان في جلسة استثنائية
يوم الأحد، وللأسف على ضرورة
إشراف القضاء على اللجان
الانتخابية.

وقد تكون بعض قطاعات
المعارضة وأحزابها وجهة نظرها
في الطريقة التي كان يجب أن
يتم بها التصحيح، وهذا طبيعي
لأن مهمة أي معارضة هي أن لا
تجعل حياة الحكومة مريحة
المهم أن النتيجة هي تصحيح
الخطأ ووضع الانتخابات تحت
سلطة القضاء حتى لو استدعي
ذلك إطالة أمد العملية الانتخابية
بسبب العدد المحدود للقضاة.

ويجانب الارتياح الداخلي
الذي أحدثه هذا التصحيح لأنه
أضاف إلى رصيد وسعة مصر
الخارجية باعتبارها بلدا يحترم
الدستور، وقرارات القضاء.

وفي قضية مصرية أخرى،
هي قضية الفكر واستاذ علم
الاجتماع الدكتور سعد الدين
ابراهيم، والتي يجب الاعتراف
بانها حصمت من رصيد
السمعة، وفتحت الباب لمهام لم
يكن هناك أي داع لها، يبدو أن
هناك خطأ أيضا يحتاج إلى
تصحيح.

وقد يغفل البعض أو يتفق
على أفكار سعد الدين ابراهيم،
لكنه في النهاية مفكر مرموق له
إمكاناته وقوته الأكاديمية والثقافية
ولا بد أن يحدث اعتقاله ردود
فعل تتجاوز الآثار المحلي.

ومن دون الخسوف في
تفاصيل البيانات أو ما يقال عن
قضية سعد الدين ابراهيم، فإن
كل ما صدر لا يبرح بأن هناك
قضية حقيقية يستطيع أن يستند
إليها قرار الاتهام، فالمخالفات
المالية في شركة خاصة إذا كانت
موجودة ليست قضية عامة، كما
أن الحصول على منح خارجية
للمؤسسات عمل مدني مسافة
معمول بها في كل دول العالم،
وإذا كان هناك خطر لها فيجب
أن يكون ذلك بالانذار.

أما إذا كان هناك ما يمثل
خطرا في مجال الأفكار فإن
مواجهته يجب أن تكون بالفكر
وليس بالمحاكم.

ومن السهل ملاحظة أن
هناك اتجاه عريضا في الوسط
الثقافي لا يجب أفكار سعد الدين
ابراهيم، لكن هذا ليس مبررا
لإغتيال الشخصية، فحماية أي
نخبة ثقافية تظهر من خلال
«التعديء» وليس «الأجماع».

فساذا لم يكن هناك ما
يستوجب التحقيق مع سعد الدين
ابراهيم وتقديمه إلى القضاء فإن
الحل الأسلم هو الاعتزال
بالخطأ والاعتذار له، وكفى الله
للمؤمنين شر القتال، أما بعد ذلك

فهو أسامة لسمعة مصر.
أخيرا، هذا الاعتصام الكبير
الخارجي بقضايا مصرية مطلة،
له ما يبرره لأن ما يحدث هناك
مؤثر على الاتجاه الذي ستسير
فيه المنطقة.

علي ابراهيم

تجديد حبس ٣ متهمين في قضية ابن خلدون

كتبت - نجوى عبدالعزيز:
قرر المستشار هشام سريرا
للحاصل العام الأول لنيابة أمن
الدولة، تجديد حبس ثلاثة متهمين
في قضية مركز ابن خلدون ١٥
بوما على ذمة التحقيقات، يشمل
القرار احمد عطا و خالد فرياض
وطارق حسان، وتجاشر النجادة
المتحقق بمعرفة هشام بنوى
واشرف العشماوى واشرف هائل
وامجد خيرى رؤساء النيابة.
ولجحت النيابة للمتهمين بالحوال
المكتور سعد الدين ابراهيم مدير
المركز ونادية عبدالقادر مدير
المركز

اصر المتهمون على قيام مدير المركز
بتلقي الدعم اللغى من الخارج بغير
اعداد تقارير عن التواجد التخليقية
في البلاد. كما أكد خالد فرياض
للقية اواخر من المكتور سعد الدين
بقرير بطاقات الاختبار بمعرفة
طارق حسان. ادلى المتهمون
باعتراضات جديدة، ومن اللوائح
استدعاء المكتور سعد الدين
ابراهيم ونادية عبدالقادر من
السجن مرة اخرى لمواجهتهما
بالقوى للمتهمين. وقررت النيابة
اغلاق سبيل الاتهام تأمر محمد نبيل
اثناء تجديد حبسه بكتمان سجل
الإقامة.

في قضية مركز ابن خلدون:

تجديد حبس خالد فياض وأحمد عطا وطارق حسان ١٥ يوماً

خلدون وإخلاء سبيل تامر نبيل الباحث بالمركز. وأجههم فريق التحقيق الذي يضم هشام بدوي رئيس نيابة أمن الدولة وأشرف القسماوى وأشرف فلال وكيلي أول النيابة خلال الجلسة التي استمرت ٥ ساعات بقول المتهمين المحبوسين والفرع عنهم بتورطهما في عملية التزوير وقول المتهم تامة عبدالنور مدير الشؤون المالية والإدارية بمركز ابن خلدون والتي اتهمتهما بتزوير كشوف الناخبين والبطاقات الانتخابية وإرسالها عن طريق المركز للاتحاد الأوروبي والمنظمات الأجنبية مقابل الحصول على أموال.

كتب - جمال عقل:

أمرت نيابة أمن الدولة العليا بإشراف المستشار هشام سرابيا المحامي العام الأول بتجديد حبس المتهمين خالد أحمد فياض مسئول التربية السياسية بمركز ابن خلدون وأحمد عطا موظف بالجورسة وطارق حسان ١٥ يوما على ذمة التحقيقات لاتهامهما بالاشتراك في تزوير كشوف الناخبين والبطاقات الانتخابية والاشدراك في تلقي أموال من جهات ومنظمات أجنبية من خلال عملهما مع د. مسعد الدين إبراهيم رئيس مركز ابن

بعد إطلاق سراح أحد المتهمين واستمرار خمس ثلثه آخرين،

تحقيقات موسعة في قضية مركز ابن خلدون تمهيدا لإعلان نتائج التحقيقات

الحصول على مبالغ مالية منها.
كما وجهت النيابة للسيدة نادية
عبدالنور التي تتولى الشؤون
المالية بالمركز الاشتراك في
مساعدة المتهم الأول في ارتكاب
التسهم الممنعة اليه، وتواصل
النيابة تحقيقاتها الموسعة في
القضية لكشف ابعاد وملازمات
القضية
كما يقوم المحامي العام الأول
للنيابة بعرض نتائج التحقيقات
على المستشار ماهر عبدالواحد
النائب العام.
وعلم مندوب الأفرام المسائي أن
نيابة أمن الدولة العليا سوف
تنتهي من تحقيقاتها في القضية
خلال أيام قليلة وسوف يتم إعلان
نتائج التحقيقات بمعونة النائب
العام والتصرف النهائي في
القضية.

عادل السروجي

امرت يوم الخميس الماضي بتجديد
حبس كل من الدكتور سعد الدين
ابراهيم مدير مركز ابن خلدون
والسيدة نادية محمد ابوالنور
سودانية الجنسية وهي للسفولة
عن الشؤون المالية بمركز ابن
خلدون ولد وجهت النيابة للمتهم
الأول في القضية عدة تهم من
بينها جمع أموال بدون الحصول
على ترخيص من الجهات
المختصة، وقبول مبالغ مالية من
دولة اجنبية بقصد ارتكاب عمل
ضار بالصحة القومية للبلاد عن
طريق انتاج فيلم سينمائي يسيء
الى سمعة مصر بالخارج، وتلقي
أموال من منظمات اجنبية تعمل في
مجال حقوق الانسان عن طريق
استخدام اساليب احتيالية،
والاشتراك في تزوير محركات
رسمية بأعداد كشوف انتخابية
وهمية لجهات اجنبية بقصد

امرت نيابة أمن الدولة العليا
بتجديد حبس عدد من المتهمين
بمركز ابن خلدون للوراسات
الانسانية ١٥ يوما على نعمة
التحقيقات التي تجريها النيابة
وجهت النيابة للمتهم عدة تهم
من بينها تهمة الاتفاق الجنائي مع
المتهم الأول الدكتور سعد الدين
ابراهيم مدير مركز ابن خلدون
وتزوير محركات مزورة عبارة عن
كشوف وهمية للناخبين باعتبار
انهم جرى توظيفهم بالصليبية
الانتخابية وأعداد بطاقات انتخابية
مزورة لتقديمها الى دول اجنبية،
كما شملت الاتهامات الاشتراك في
اعداد فيلم سينمائي يسمى الي
سمعة مصر في الخارج.
وتواصل النيابة تحقيقاتها في
القضية تحت اشراف المستشار
مهام سرايا المحامي العام الأول
لنيابة أمن الدولة العليا.
وكانت نيابة أمن الدولة العليا قد

المصدر: [مصدر] التاريخ: [تاريخ]

٦ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

تجديد حبس موظفين بمركز ابن خلدون

تحقيقات لشرف المشماوى رئيس
نابية أمن الدولة العليا ان المتهمين
شاركوا سعد الدين ابراهيم فى تزوير
البطاقات الانتخابية الوهمية وتلقى
اموال من جهات اجنبية.

كتب عاطفت فاروق
فرد المستشار مشام سرابا
الهامى العام لنابية أمن الدولة العليا
تجديد حبس خالد فهاض وأحمد
علا الموظفان بمركز ابن خلدون ١٥
يوما على لمة التحقيق، كشفت

تأملات في قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم

د. سعيد النجار

أخضع جمعية التنوير التي أسست
تكريماً لفكري الشهير فرج فودة
وهي جمعية تسمى في إشاعة الذكر
التنويري وإعلاء دور العقل
والعقلانية في تراننا العظيم. وقد
عرفت الدكتور سعد الدين إبراهيم
عن قرب والتزمت معه في عدد من
مشروعاته وكان نموذجاً للشجاعة
الأبية والأسامة الفكرية والمثيرة
للقلق على العمل. كذلك اشتركت
معه في عدد من المؤتمرات الدولية
في مصر وخارجها. وكان لاقائه فيها
في المساري الرابع الذي ينبغي أن
يكون مثار الإعجاب والفخر لنا
جميعاً.

هذه جميعاً إسهامات بالغة
الأهمية في إطار قضايا المعاصرة
وكانت أصعب لأن يكون الجزء من
جيش العمل ولت تحمل الدولة على
تكريمه بإعطائه جائزة الدولة
للتقديرية أو ما هو أهم منها. ومن
هنا كانت نهضتنا بالغة ومدمتة
وانزعاجنا حين جازتنا نية القبض
عليه وحبس احتياطياً ومعاملة
معاملة المزمين بدلاً من معاملة
العلماء للفتنجان.

له ملاحقة هذه وما هو تسويرها؟
هل تعرف الشرطة ونتابة أمن الدولة
ماذا يفعلون وهل يقصدون منا
يصيب سمعة مصر من لدى من

حقوق الإنسان العالمية.
ولا شك عندي أن ما حدث إلى
الآن في هذا الموضوع يثير أكثر من
علامة تنجب في العالم العربي
والأجنبي. فللككتور سعد الدين
إبراهيم استناد مرموق في علم
الاجتماع السياسي ليس في مصر
لفقط ولكن على الصعيد العالمي.
وكل ذلك نجح الدكتور سعد الدين
إبراهيم في أن يضع مسروراً ابن
خلون في مقدمة مسؤوليات
الاجتماع البشري العاملة في حقل
الديمقراطية والتنمية وحقوق
الانسان. استطاع خلال السنوات
الأخيرة أن يضع عدداً من التقارير
التي تتالع أهم قضايا الاجتماعية
والسياسية. وقد أصبحت تلك
التقارير من المراجع العلمية في
مصر والعالم العربي. عالج مشكلة
الفقر والمساكنات والمشاركة في
الحياة السياسية من الإرهاب
والنساء. كذلك بحث ظاهرة الأرباب
والإرهابيين والظروف الاجتماعية
والاقتصادية والسياسية الكاسية
وراء تلك الظاهرة. عالج مفهوم
الأقباط في مصر ووضع أصبح
على موضع الوجود وسائل العلاج.
بذل جهداً كبيراً في سبيل رصد
المعملية الانتخابية في الانتخابات
البرلمانية سنة ١٩٩٥ وذلك بهدف
إنقاذ رعي الناخبين للبيعة المعملية
الانتخابية وتشجيعهم لهم على
ممارسة حقوقهم السياسية.

كان قرار القبض على الدكتور
سعيد الدين إبراهيم وحبسهم
احتياطياً ومعاملة مثله والاستيلاء
على بعض الوثائق ومصادمة مركز
ابن خلدون ثم اغلاقه والقبض على
عدد من الشبان العاملين في المركز
كان كل ذلك سمعة فاسية على كل
من عرف الدكتور سعد الدين
إبراهيم في أس عن قرب ما يقوم به
من جهد متواصل لخدمة القضايا
التي قام للمركز من أجلها. وكان
ألمناً أن يتم الانراج عنه بعد انتفاء
الخمسة عشر يوماً الأولي بل قبل
انقضائها ولكننا صمماً مرة ثانية
عندما علمنا بقرار تجديد حبسه
خمسة عشر يوماً أخرى.

ورغم مسير مما يزيد على
لسبعين سنة أن وقعت الواقعة
لأني ماكنت في جيرة من أمري عن
السبب الحقيقي وراء كل ذلك. لقد
تألمت عن قرب كل ما نشر في
الموضوع من اتهامات وأني أصعب
كل المعجب كيف تدير الحكومة كل
هذه الإجراءات. فإن ما ينسب إلى
الدكتور سعد الدين إبراهيم لا يبدو
أنه يشكل جريمة وحتى إذا افترضنا
جداً مخالفة بعض القوانين فإن
مثل تلك المخالفات لا يمكن بحال
من الأحوال أن تبرر الحبس
الاحتياطى له وإرساله ومصادمة
منزله ومقر عمله ليس مثل تلك
الإجراءات لتجاً إليها الشرطة
وسلطت الاتهام في جرائم أكثر
خطورة من جرائم الرأي أو كتيابة
تقارير تشتمل على تحليلات تنقد
سياسة الحكومة المصرية في
الاتصال بجهات أجنبية محترمة
مثل الاتحاد الأوروبي أو منظمات

السلطات التي عملت علنا حليلا
وباحثا متميزا كما يعمل نهار
الغدرات

يقولون إن الدكتور سعد الدين
إبراهيم يظهر الفلتة بين الأقباط
والمسلمين بمقد مؤثر الأليات في
قبرص بعد أن رفضت السلطات
المصرية السماح بمغادرة في مصر
ونشر بيان الملة على إثر أحداث
الكنس، يعني لولا القول إن الدكتور
سعد الدين إبراهيم لم يحدد هذا
المؤثر ولم يضع بيان الملة بغيره
وإما اشترك معه عدد كبير من
نخبة الطبقة المثقلة في مصر من
المسلمين والأقباط، وقد وقع الجميع
على البيان وأعمال المؤثر
بإسقاطهم، وشاركوا أنا شخصيا
في صياغة التوضيحات التي لاذت
قبولا من شرائع عريضة في
الجميع المصري. هل هناك شك أن
الأقباط في مصر هموما تستوجب
البحث والحوار والعلاج، وهل
الأجدي أن تتنامي عن تلك الهموم
وكانها لم تكن وأن نذل كما تفعل
الدعاة وبغلاء رؤوسا في الزملاء؟
قرأنا أيضا أن الدكتور سعد الدين
إبراهيم منتهى بشزير بطلان
انتخابية، ومنه تهمة غامضة تطرق
على السطح حونا وتخفي حينا
آخر غير أن كل من يعرف الدكتور
سعد الدين إبراهيم يستبعد كثيرا
بل يرفض رفضا قاطعا هذا الاتهام
الفريب ومن غير المتصور أن تكون
له يد من قريب أو بعيد في عمل من
هذا النوع.

إن قضية الدكتور سعد الدين
إبراهيم تثير عددا من التساؤلات،
وقد تعرض لحملة صحفية غير
مسبوقة تستهدف تشويه اسمه
والتشكيك في أمانته ووطنيته
وكانها صدر حكم نهائي، هذه، إلى
أي حد تتفق تلك الحملة مع المبدأ
الأساسي أن المتهم بريء إلى أن تثبت
إذنته. وهنا لا ينبغي أن بعض
الصحيحين الملائمة مثل: سلامة
أحمد سلامة وصالح منتصر

للمؤسسات المجتمع المدني تأخذ
صورة شركات مدنية أنشئت في
ظل قانون الشركات. ومن المعروف
أن مركز ابن خلدون شركة مدنية
وكذلك معظم المراكز العاملة في
حقل حقوق الإنسان.
ينهم الدكتور سعد الدين إبراهيم
أيضا بله كالم يتصل بجهات أمنية
وزيودها بتقارير وتحليلات تتضمن
انتقادات غير صحيحة للحكومة
المصرية وتبني توجه الفتيح لبعض
مشكلاتنا الاجتماعية. وهذا اتهام
يثير الضحك أكثر من أي شيء آخر.
هل من وظيفة للتقارير التي تكتب
عن المجتمع المصري أن تعطي
صورة ودية؟ هل مراكز البحث
شركات سياحية تعمل على تصوير
حياتنا تصويرا جميلا رائعا
لاجتذاب السياح؟ هل القارئ
الأجنبي من لملاءمة والسندولة
بحيث يصنف لسلطات المدين
والمؤسسات التي تقدمها عن المجتمع
المصري؟ إن العبرة في أي تقرير أو
تقرير تكون يدي التزاه بالخروج
العلمي في جمع الحقائق وتحليلها
وأن يكون مستندا إلى وثائق
ومصادر رسمية في أي تقريرين
العام. ولا ظن أن لهذا أنهم مركز
ابن خلدون بله لم يلتزم المنهج
العلمي أو له استند إلى وثائق سرية
حصل عليها بطرق غير مشروعة.
لما أن يتضمن التقرير نقدا إلى
مسرة غير مرضية عن المجتمع
المصري فهذا شأن كل تقرير
يستحق الاحترام. ولا كان نظرة
حكومية.
يقولون إن الدكتور سعد الدين
إبراهيم أساء إلى سمعة مصر، بهذه
التقارير ولأقرب من الفتي لساء إلى
سمعة مصر هل هو الشخص الذي
كتب التقارير المشكو منها أم

جاء هذه التصرفات وهل يتورون
ما يصيب مؤسسات المجتمع المدني
والمواطنين فيها من يأس وإحباط.
وما هو ضامو هدف الدولة من هذه
الحملة الشرسة التي تسعى إلى
الإساءة إلى سمعة الدكتور سعد
الدين إبراهيم وإلى أمانته ووطنيته
بل تسعى إلى اغتياله مدنيًا، ما
هي التمرة التي تجنيها الدولة من
القضاء على شخص مثل الدكتور
سعد الدين إبراهيم؟
دعنا نستعرض سريعا أهم ما
وجه إليه من اتهامات بناء على ما
قرأناه في الصحف منذ القبض
عليه. قرأنا أنه منتهى بالوصول على
تحويل من مصادر اجنبية دون
المعقول على إن مسبق من
السلطات المصرية المختصة، تعفي
على هذا الاتهام أن النسبة العظمى
من مؤسسات المجتمع المدني
تعمل على تحويل من مصادر
اجنبية ويغير هذا التحويل لا حياة
للك المؤسسات خصوصا العاملة
منها في مجال الديمقراطية وحقوق
الإنسان. وقد أثبتت التجربة بما في
ذلك تجربة جمعية النداء للجهد
التي تشرف برؤسائها أن مصادر
التحويل الوطنية ضئيلة بالمساعدة
محي شمرت أن تلك المؤسسات
تتخذ سياسة الحكومة في ميخان
الديمقراطية أو حقوق الإنسان وأن
الحكومة غير راضية عنها لذلك، لما
المعقول على تصريح من
السلطات المصرية فهذا واجب
والنسبة للمؤسسات المجتمع المدني
التي أنشئت في ظل القانون ٢٢
لسنة ١٩٦٤ في ظل القوانين
١٥٢ لسنة ١٩٩٩ الذي ليل لعدم
مستورته، ولكن استندت السلطات
المصرية غير واجب والتصمة

ومسعود سنبل افانوا تلك التهمة غير
ان الاغلبية الساحقة اصبروا حكما
مسبقا دون سند او دليل
تظهر هذه القضية كذلك إشكالية
إلى أي حد يجوز الحبس الاحتياطي
أو الحبس من أي نوع لجوء التعذيب
عن كراه لا ترضي عنها الحكومة.
إلى متى تبقي مصر محكومة في
ظل قانون الطوارئ وما يعطيه من
سلطات واسعة للشرطة وجهات
الانتهام. وإلى متى يصرم المواطن
المصري من حقه في الشئول أمام
قاضيه الطبيعي. لقد حان الوقت
لكي نعيد النظر في القوانين
للخوذة عن الأنظمة الخمرية بما
في ذلك خيانة ومحاكم أمن الدولة
والمحاكم العسكرية وللنصي
الاشتراكي. ونهيرا أن الأران لكي
يتمتع المواطن المصري بحقوقه
الأساسية في ظل ديمقراطية
حقيقية. تضمنه من الإجراءات
القومية الاستبدادية.

● هذا المقال يعبر عن
الرأى الشخصى
لكاتبه.. ولا يعبر
بالضرورة عن رأى
وسياسة حزب الوفد.

ضد النيار

الحكم قبل المداولة

صفر على عشرة
هذه هي الدرجة الوحيدة التي
تستحقها عن جدارة، للعاجلة
الصحفية التي قدمتها مستقم
الصحف المصرية للقومية
والحرية والمستقلة للفضيلة التي
ما زال التحقيق بشأنها، جرى مع
الأكاديمي وعالم الإحصاء، ورئيس
مركز ابن خلدون للدراسات
الإسلامية د. سعد الدين إبراهيم،
الذي تم القبض عليه أوائل الشهر
الجاري. وكما هي عادة، استقبلت
تلك الصحف المداولات، ونشأت
التحقيقات وأخذت على عاتقها
محاكمة مواطن، لا يمكنه أي قدرة
على الدفاع عن نفسه وكانت له
اشتهر الاتهامات التي ترواها،
بين العمالة والرشوة والنصب
والاحتيال والتجسس والخيانة
الوطنية - وهي جريمة إن ثبتت
لحق على صاحبها الإعدام
مستندة إلى تحريات مباحث أمن
الدولة، دون أن تبنى أدنى التقات
إلى نشر رده على تلك الاتهامات
في التحقيقات، التي تجري معه
أمام النيابة العامة، ويصرف
النظر عما سوف ينسفر عنه هذه
التحقيقات، فإن المؤكد أن البحث
عن الحقيقة لم يكن هدف تلك
الصحف، ولا لما تفتت جميعها
على نشر أخبار الفضيلة في
مجلات الخواص، ولما تعالت
حملات التشهير والتشهير
والتهديد التي ترواها، والتي
تشير لدى قطاعات واسعة إلى
الراي العام فتاعة بأن الهدف من
تلك الحملات هو سبب آخر غير
المعلن منها، لعله يرتبط ارتباطاً
وثيقاً، بنجاح مركز ابن خلدون
في الإمداد لخدمة مستقلة لراية
الاستخبارات الأمريكية القادمة،
وهي قدسية طالا الارت حساسية
الدولة، ومقاومتها، حين مارست
لخدمة مسألة بتسلطها، في
الاستخبارات التي جرت عام ١٩٩٥،
واستحدثت نتائج عملها، النول
والفرص، التي تضع لحضرام
أول التحريات الديمقراطية،
وتطوق الإنسان شرعاً فجها.
ولو كان البحث عن الحقيقة
هو الهدف، لأصدر النائب العام
ساهر عبدالواحد، قراراً يحظر
النشر حول هذه القضية، لئلا
الإنهاء من التحقيق فيها، أو
إحالتها للمحاكمة لكن حملات
التشهير والشكوك والفرع في
الهدف وقد دأبت صحافة التبعية،
على القيام بتلك الحملات،
لمساعدة التوجهات الرسمية
للدولة، والتصدي لكل معارضة

لذلك التوجهات، وإذا ماحدث
ولم يتم التولية توجهاً، انقلب
أساقم تلك الحملات دون أدنى
خجل، إلى الدفاع عن التغيرات
الجديدة، وصاحبى الآن في
الصحف المصرية من تاييد
التغيرات التي أدخلت على قانون
مباشرة الحقوق السياسية،
امتثالاً لحكم المحكمة الدستورية،
ليس يبعد عن حملات التشهير
الواسعة، بالمعارضة، التي طالا
طالت بإجراء هذا التعديل
كما أن حملات التشهير التي
تعرض لها معارضون سياسيون
منذ السبعينيات وحتى منتصف
الثمانينيات، ابتداء من اتهام
حركة الطلبة بالعمل لفسادات
الاجنية، إلى تلحق ماسمى
بقضية "الخاسر مع لمارياء إلى
قضية "الطاحنة التي اتهمت فيها
تلك الصحف الفضل العام
الوطنية، بالخرابة والعمالة، وأنها
أفردت بعد أنها قضيا ملقة، وأنها
الوسيلة الممثلة لممارسة الدولة
الخلاف مع معارضيه، وكما نطق
أنها وسيلة لها عليها الزمن
وقد عدا المداولة الوضوعية
للضحية في "الاعلى"، فقد استمت
حملات صحف التبعية والإثارة
والتهديد بركة متبذرة، تسوق
الاتهامات بلا أدلة، وتصور أحكاماً
دون محاكمة، تستهدف بالأساس
صرف الانتظار عن أي معنى جاء،
أو مبالغة حكيمه ومخاضه
للشكوك الحقيقية التي توجبه
بالد.

في تحقيقات مركز ابن خلدون: سعد الدين ابراهيم يدلى بأقواله أمام النيابة .. وتأجيل

المواجهة مع فياض

□ كتب ثروت شلبي:

أعلن الدكتور سعد الدين ابراهيم في تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا أنه لم يرَاض أي شخص أو مزايعة على عمله القسمية الأمريكية واعتزازه بجنسيته المصرية الأصلية ويستنكر أي شذوذ أمريكي أو إعلانية في هذا الاتجاه. قال إنه يمتن بتفكيره لإجراءات التحقيقات أمام النيابة العامة كمواطن مصري وحث السيادة الوطنية والقضائية المصرية المستقلة وأنه يرفض أي مزايعة من أي شخص للتدخل على القضاء المصري.

كما نفى د. سعد الدين أمام النيابة جميع الاتهامات السنية المنسوبة إليه وأدعى الرشوة الدولية وتنافس تمويل وأموال احتية من بعض الهيئات الأمريكية والإسرائيلية والأوروبية لإعداد أبحاث عسكرية ضارة بالأمن القومي المصري والعربي.

كما أنكر جميع الاتهامات الموجهة إليه بشأن المخططات الانتحارية العنصرية وأقر في تعقيقات النيابة أن المتهم خالد فياض هو المسئول الأول عنها كما نفى اتهام فياض له بالتعامل مع جاسدة حيفا الإسرائيلية. وأدعت النيابة تأجيل المواجهة بينهما لحين جمع أدلة وإرائن وثائق جديدة في القضية.

وكانت النيابة قد استعنت إلى خمسة متهمين جدد خلال الأيام الماضية وأقررت حبسهم على نمة التحقيقات لمدة ١٥ يوما وإجراء سبيل متهمين آخرين كما طلت النيابة استبعاد ستة شهود إثبات جدد في القضية وسيتمتعهم موقفهم القانوني عقب التحقيقات معهم.



صاحب تجسير الفجوة في محنة

العالم يتجاوز حساسية الكلمات ... لكن العولة لها أظفار!

محمد الرميحي *

الدكتور سيد ياسين الخبير الاجتماعي المعروف، كان نشاطه سعد الدين إبراهيم ملحوظاً في السنة التي احتل فيها العراق للكويت، فقد كان مؤدياً في كتابة البيانات والاتصال بالمؤسسات العربية والدولية وإلقاء المحاضرات متى ما طلب منه ذلك، ولعله كان يتذكر انصافاً من الكويت وإقواء مع مشاريعه المحلية أو لعله كان يتذكر حصوله على جائزة التقدم العلمي من مؤسسة التقدم العلمي الكويتية في وسط الثمانينات على ما بذله من بحوث كثيفة وثرية، بل لعله قد رأى الحق واضحاً فوق سعة من دون حسابات مسبقة تذكر.

رجل أكاديمي يمثل هذا التاريخ كان دائماً ينادي بتجسيم الفجوة بين السياسي والأكاديمي، ويعمل من أجل تقارب الوسائل تحقيقاً لأهداف تنموية مشروعة، يصعب أن يصنف من يعرفه أنه يسقط في فتحة هذه الفجوة بين السياسة والأكاديميا بهذا اليسر وبهذا الفعل المغفل، لا بد أن هناك خطاً ما وقع، فلا يصح أن يصبح مركز كمثل مركز ابن خلدون، وبهذه الأسماء الكبيرة في مجلس إدارته وبالتجهد الحثيث التي وفروها للقارئ والمتابع العربي، لا يصح أن يقال إنه ارتكب عن عمد ومع سبق إصرار الأضرار بمصالح بلده التي يعرف ويدرس ويراقب ويضيق.

ما الذي أولاً ما وصل إليه موقف بعض من كتب ونشر حول الموضوع، تشبهاً أو تبريراً لما حدث للدكتور سعد الدين ولأصحابه في مركز ابن خلدون للدراسات في القاهرة، لقد كان بعضها تصفية حسابات قديمة لا يصح أن تثار والرجل في أزمته، وبعضها وصل إلى حد «الغفوة» في الخصومة بالنيل من أسرة الرجل، فالانتقادات التي وجهت للدكتور سعد لا يستطيع عائلان أن يؤكدها أو ينفيها قبل صدور حكم واضح وصريح من جهات قضائية مستقلة، لذا نأبأ الدخول في تفاصيلها وأسبابها تأكيداً أو نفياً هو خارج ما اطمح إليه في هذه العجالة وخارج

■ عرفت الدكتور سعد الدين إبراهيم منذ أكثر من ربع قرن مضى، وكان اسمه دائماً محط الكثير من اللبس مع اسمه المكوس اسمه وهو إبراهيم سعد الدين، والأخير كان خبيراً متقدماً في المعهد العربي للتخطيط في الكويت في بداية السبعينات وكان يسارياً متبحراً في علم الاقتصاد، كما كانت الأيام الخوالي لتقضي، وهو رجل له سمته الخاصة به، ولا يزال يقدم الخبرة بعد كل هذه السنين في مجالات العمل الوطني وقد تلمذ على يديه خلق كثيرون وعلم داخل مصر وخارجها.

أما سعد الدين إبراهيم فقد كان نشاطه من نوع آخر، فهو كاستاذ اجتماع في الجامعة الأميركية في القاهرة، وشخصية نشطة في الحركة الطلابية في الستينات في الولايات المتحدة، أصبح له من الصيت ما فاق جمهور طلابه المحبوبين ليتسع إلى كل من يريد أن يعرف شيئاً عن المجتمع العربي في صموره في الربع الأخير من القرن العشرين.

أصبح سعد الدين إبراهيم شخصية تجدها في كل ملتقى عربي علمي أو سياسي، يهتم بالعلوم الاجتماعية وتجلياتها الحديثة عند العرب، نشط في السبعينات مع بداية إنشاء وتشغيل مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، ثم كتب كتباً صغيراً ومهماً بعنوان «تجسير الفجوة» بين المثقف العربي والسلطة السياسية، من هذا فلت نظر الأمير الحسن بن طلال في وسط الثمانينات، فاصبح أول عربي من خارج الأردن يصبح أميناً عاماً للمنتدى التنموي الذي أسس في الأردن سنة ١٩٨٢، كي يضم في عضويته النشطاء من المثقفين العرب العاملين في سبيل التنمية العربية، وفيه كامن عام إلى ما قبل نهاية الثمانينات حين خلفه



كما ان بعض ما كتب ونشر من زملاء أو
المختصين انهم زملاء لمساعد في مجال الكتابة
والصدق بالرائي الدين، ما كان له ان يكتب، فقد
استيق بعضهم حكما لم يصدر وإدارة ان تلمين
إيمان في الخصومة غير مطلوب و لا موقوف.
بقي القول والتأكيد ان مصر التي عرفها
العرب طويلا وبخاصة تحت قيادة الرئيس
حسني مبارك قد أوجدت من المساحة لاحتضان
افاق الحناية بالرائي والرائي المخالف ما لم
يتحقق في بلدان كثيرة، كما ان سقف الحريات
التي تمنع بها الشعب المصري منذ أكثر من
عشرين سنة الآن يقدم الدليل على راحة صد
الحاكم وبعد نظره واستعداده لسماع كل من
يريد ان يقول شيئاً لمصلحة مصر أو ما يعتقد
انه لمصلحته، وعلمنا في هذا الامر ان نقرأ كتاب
ماريا ساغ، المؤلفة السويدية التي نشرت كتاباً
حول حدود حرية التعبير في مصر الناصرية
والساداتية، وقد ترجم إلى العربية، حتى نرى
وبشكل علمي كم قدم الرئيس حسني مبارك في
السنوات العشرين من سقف ربح الحرية الرأي،
لان الحرية في القول هي اولى متطلبات التنمية
الحقيقية، وليس لمصلحة مصر بالتأكد ان تزك
الامور الكبرى ويكتفي البعض بقضية سعد على
انها قضية القضايا، فما كتب حتى الآن وما نشر
في وسائل اعلام عدة وجهها للكثير من
التساؤلات التي يعتقد الكثيرون من العقلاء انها
لم تكن لتوجه لو عولجت الامور بطريقة اخرى
غير التي عولجت بها.

الوضع في المنطقة يمر بمرحلة تشكك كبيرة،
ويحتاج في كل الجهود والطاقت لتأنيته
 ووضع حلول لما يمكن ان ينشأ منه، والجميع
يحتاج في رأيي له من السقف العالي المتاح
للأراء المختلفة ما يبنى الاوطان ويرفع الرايات
ويحتضن المخالفين.

بسم الله الرحمن الرحيم
* كاتب كويتي

ما ارجو العقلاء متابعته، فالوقت ليس تصفية
حسابات ولا تسجيل مواقف والرجل في محنة
حقيقية.

وما الذي نأينها هذا السكوت الملائس - كما
يقول الفايونيون - فهو صحيح الا يسبب
لساكت قول، ولكن السكوت في معرض البيان
يعتبر بياناً في حد ذاته، اذا فإن سكوت بعض
اصدقاء سعدالدين إبراهيم عن القول الفصيح
وهو في محنته، هو سكوت ملايس.

إلا ان ما الذي نالتنا ان يقوم بعض
المؤسسات المفروض انها تدافع عن المذهبين،
مثل نقابة المحامين الأرمينيين بتأييد الإجراءات
التي اتخذت ضد الدكتور سعدالدين وايضاً من
دون بيان قانوني غير ما نشر ضده في الصحف
السبائية، فلفظ لانها نخوض معركة ربما
متشابهة في شكلها الخارجي، حيث تطالب
للتحقيق مع الذين يلاقون دعماً دولياً من أجل
القيام ببعض البحوث العامة في الأرض، وهذا
شيء وذلك شيء آخر.

وما الذي رأينا ان بعض من كتب في قضية
سعدالدين إبراهيم أعلن اول ما أعلن انه لا
يعرف او لا يتفق مع افكار سعدالدين إبراهيم،
وكانه اعلم ببراءة، وقد نسي بعض هؤلاء
الحكمة المشهورة التي تقول «أد اختلف معه في
الرأي ولكنني على استعداد ان ادفع جياتي لثبات
ان تقول رايك».

أريد ان أؤكد هنا ان ما تم للدكتور سعدالدين
إبراهيم من حيث الشكل المعلن هو استصراخ
لكل صاحب فم ان يؤكد انه لا تحسم امور
الضلالسات في الرأي، وبخاصة في الرأي
السياسي والاجتماعي بهذه الطريقة التي تم بها
القبض على سعد وزملائه في المؤسسة المذكورة،
فلقد أصبح من المؤكد ان العالم يحتاجون
حساسية الكلمات خصوصاً ان كانت هذه
الكلمات يمكن الرد عليها ومقارعة الحجة
بالحجة وبعاب القاس على أفعالهم وليس على
أفكارهم.

إبراهيم: اعتقال سياسي وسأرد في الوقت المناسب

□ القاهرة - محمد صلاح

اعتقاده بأن الحبس الاحتياطي تحول
عقوبة ضده وتعيد الرد على كل ما اتهم

ضده في الوقت المناسب.
وكانت السلطات قبضت على رئيس
مركز ابن خلدون وسكرتيرته السودانية
الجنسية نادية عبدالنور بداية الشهر
الجاري وأحالتهما على نيابة أمن الدولة،
واعققت لاحقاً باحثين ومعاملين مع
المركز. وأصدرت النيابة قراراً بحبسهم على
نمة التحقيق بعدما وجهت إليهم جميعاً
تهماً عدة بينها «تلقى أموال من جهات
أجنبية مقابل إمدادها بمعلومات المخطوطة
عن الأوضاع في البلاد بما يؤثر على موقف
مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي
في المحافل الدولية ويضر بالأمم القومية
للبلاد».

ونكر النيب أن موكله استغرب عدم
مواجهته حتى الآن بتهمةين أخريين في

■ أكّد رئيس مركز ابن خلدون
للدراسات الأنثوية، الدكتور سعد الدين
إبراهيم أن لديه رنوداً على الحملة التي
يتعرض لها سيفصح عنها بعد إطلاقه.
ونفى أن تكون الإجراءات التي اتخذت ضده
ستغير من طبيعته نشاطه في المستقبل
سواء على المستوى السياسي أو
الأكاديمي. ونقل فريد الديب صحفي
إبراهيم عن موكله استياءه من الأقدام بعض
وسائل الإعلام على أخلاق معلومات لم
تد أساساً في التحقيقات التي تجريها معه
حالياً نيابة أمن الدولة، واستغرب «إصرار
بعضهم على إصدار حكم عليه حتى قبل
انتهاء التحقيق».

وقال الديب لـ «الحجة» بعد زيارة موكله
في سجن طرة أمس: إن إبراهيم أعرب عن

القبض على والده والإجراءات التي اتخذت
ضده وتفاصيل عن التحقيقات التي أجرتها
النيابة معه والتهمة التي وجهت إليه.
ووصف تعاطي وسائل الإعلام المصرية مع
القضية بأنها «محاولة لاغتيال شخصية
إبراهيم». وقال إن هدف الضمة «تحويل
رئيس مركز ابن خلدون إلى عميل
وجاسوس وخائن لوطنه». واعتبر الابن
إن والده «اعتقل بمسبب إعدامه على
مراقبة الانتخابات البرلمانية التي جرت
العام ١٩٩٥ وعزيمته تكرار الأمر في
الانتخابات البرلمانية المقبلة من دون رغبة
الحكومة» وشبه الوضع الذي يعيشه والده
حالياً بأنه «لا يختلف عن معاناة نيلسون
مانديلا والصحابي مصطفى أمين اللذين
سجنوا بسبب معتقداتهما». وأعلن أمير سعد
البنين إنشاء موقع على انترنت للناصرة
والده.

القضية قبل انهم اعترفوا بمعلومات عن
نورته في أنشطة مخالفة للقانون. وأكد أنه
يمارس نشاطه من خلال المركز يعلم
السلطات طوال اكتوبر من ١٢ سنة
واشار الى ان رجال الامن الذين همموا
مقره ومقر المركز لاحظوا انه لم يكن يخفي
شيئاً وان ما اردوا العثور عليه لم
يبحثوا عنه بل وجده امام اعينهم.
واعترف ابراهيم ان قضيتته «سياسية
بالدرجة الاولى». وان قراراً سياسياً يمكن ان
يخلق ملفها تماماً. لان التهم غير السياسية
التي وردت في التحقيقات لم يقد دليل
عليها.

وفي السياق ذاته وجه المهندس أمير
سعد الدين رسالة إلى المصريين عبر
انترنت دعاهم فيها إلى مساندة والده،
وجعلت الرسالة عنوان «الرجو» عن سعد
الدين إبراهيم وزملائه، روى فيها وقائع

المسكوكات عند تتميمية سعد الدين إبراهيم



بقلم:
د. رعت سيد أحمد

الأجهزة الرسمية، أن يكتبوا
تكتبوا، وإن يطبلوا فطبلوا
وبقوة، ولا تكتفى في الرجل،
فخلقتنا معه قديم، وخلفنا في
الأخير، ليس لأسباب شخصية،
بل لأسباب وطنية صرفة، ومن
هنا مكتوب.. ونحلل المسكوكات عنه
في هذه القضية كل..
عل ما تكتبه يظن..

مؤلفات فضلاً عن عشرات
الدراسات والمقالات التي تنصدي
ونقوتنا لهذه الجريمة الأخلاقية
والعلمية لأي باحث يحترم عقله
وضميره ونفاقه!!
وكان سعد الدين إبراهيم -
كنموذج - حاضراً في كل أعمالنا
تلك لم يقب للحظة، لأنه كان للكل
على ما نسميهم بقولوا الأبحاث
وسماسة ما يسمى بالجمع
للني، وكان مقالنا في صحيفة
الوقد، ٢٩/٦/٢٠٠٠، والعمون
به اللاتقبطون الجند أقر ذلك
للحالات الكشافة لئلا هذا
الباحث ورفاقه من للتلاعبين
بورقة الألباطة ومن قبل
التمويل ومن بعد الجمع
للني، وتصانف أن نشر للكل قبل
القبض عليه بـ ٨ ساعة!!

لماذا نحكي كل هذا؟

نحكيه حتى ندين اننا لا
نحكي على الرجل أو مركزه أو
فضيلة أو على أخلاقه من فعياه
البحث العلمي وحقوق الإنسان
فيما سمكتة الآن، لأننا لا نكتب
في إطار «هجرة» الكتابة التي
واكتبت محنته، وبعضها لئلا
كثبه من لا يظنون عنه سلوكاً،
وفكره، ونورا، ولكن مسرته

الآن.. الآن وبعد أن
مدت عاصفة مركز ابن
خديون وصاحبه،
وبنت تتكشف أبعامها، وأسرها
واحد تلو الآخر.. وبعد أن أوفيت
أطيان «الإخبار» في الحديث عن
القضية، حتى وهي في طورها
الجيني عمدا كانت لا تزال بعد
في مرحلة التحقيقات والتحريات
الأولية!!

يحق لنا الآن أن ندلي بملونا
في القضية. خاصة وقد كنا - بكل
تواضع - من أوائل من نبهوا إلى
أخطأ وخطايا سعد الدين إبراهيم
مدد بواكير عمله في هذا الحال
البحري، الذين يسميه خطأ بانعو
وهم لجمعيات الأهلية بـ لعمل
للني، مدد بولية التمانينيات،
عنما كتبتنا عنه وعن جامعته
الامريكية بالقاهرة كتاباً وخمس
حلقات في صحيفة «الشعب»
للعارضة تحت عنوان: «الدور
المبوس للجامعة الأمريكية في
مصر». وكان ذلك خلال عام
١٩٨٣.. ثم توالى اهتمامنا
وتصدينا للسرطان العلمي الذي
نقش في الجسد الثقافي للمصري
تحت عنوان «المسؤول الأجني
للبحوث الاجتماعية
والاقتصادية»، وأصرتنا خمسة

وتتداخل . ومن ناحية ، هذا الأصل
الفساد ، حيث الفساد العملي .
والقانوني والسياسي بأعرب صورة
والشكاك .

- سكت النظام ..
- وسكت الانظام .. وتحول
- الامر كله الى مجرد قيام هذه الباحت
- بتزوير بطاقات انتخابية ، وتلق
- تحويل خارجي من مؤسسات
- غربية
- يا سلام
- وهل ساعد الدين ابراهيم هو

وحده الذي «زور» بطاقات انتخابية
في مصر؟ أم ان أجهزة الدولة
التشريعية قد مارست هذه الجريمة
بالقوى منه ولاكثر من ٢٠ عاما
مضت الى مرحلة ار الحكمة
الاستشرية العليا في مصر قد
اصفرت ثلاثة أحكام لثلاث دورات
بحل مجلس الشعب المصري خلال
فترة حكم الرئيس مبارك ، يعني
طيلة فترة الحكم كان مجلس
الشعب موزرا وقائما على اسس
غير دستورية ، .. ولعل اكثرها
وضوحا الحكم الأخير الصادر قبل
ايام والذي وضع نظام الحكم في
مأزق حقيقي مريع!!

- فهل يلام ساعد «رغم جرمه»
وحده!!

● ثم ان حكاية «التسويول
الاجنبى» تلك مبرود عليها بأن
مراكز ابحاث تابعة للدولة تنقل
تدريلا مشبوهها من الخارج منذ ٢٠
عاما ومن وراء ظهر الدولة ، وحتى
بعد ان علمت الأجهزة الرسمية لم
تفعل لها شيئا .. فهل يلام ساعد

«رغم جرمه» ايضا في هذا الجانب
وحده؟ أم ان العمل يتطلب ان يمتد
حبل التحقيق والكشف على
اسنقاته ..

● إذا كان ولابد من محاكمة
عائلة وصافقة لسعد الدين ابراهيم
.. فإسما ان يحاكم على «الأصل»
للسكوت عنه لأسباب لا نهجها
وهو جريمة التطبيع لمرى الخلف
مصري ليس مطلوباً منه هذا الدور
التطبيعي مع العدو الصهيوني ،
ولما ان تنسحب المحكمة «الغربية»
المجارية الان على باقي الهيئات
السياسية والتشريعية والمراكز
المجتبة الاخرى لحتى لا تكل - ان لم
تزد - عنه في جرمين «التزوير»
والتسويول !! .. ولما ان يرد الرجل
فوراً ويمتد له لأن الجميع في فهم
شرق - كما يقال!!

إن الحديث عن الذي جرى في
قضية سعد الدين ابراهيم ومركزه
لم ينطبق في تقديرتنا الى اصل
القضايا وجوهرها ، واكتفى
بالقشور ، ومن ثم فاما نتوقع ان
تنتهي هذه القضية في لا شيء ،
لأنها لم تمثل سواء «فصائيه» أو
«صالحيه» الى لب المسألة . وحتى
عندما وصلت لمرعت «فصائيه»
وصالحيه بتجاهزه في خفة ،
وسوء توكد ان الامر من أوله في
آخره كان مجرد فرقة اعلامية
سياسية اريد بها الحكومة
المصرية أسورا عدة من بينها ان
تصرف الانظار عن حجم مازقتها
السياسي والاجتماعي والاقتصادي
الذي تعيش فيه منذ عام مضى ،
والذي ينشر في جسد الحكم نكرا
يهدد شرعيته من الأساس ، وكانت
«شعاع» سعد الدين ابراهيم ،
جافزة للتطويق ولصرف الانظار
ايضا

اسما لنا اردنا ان نصل نحن ،
ومعنا القارئ الى اصل القضايا
السكوت عنها في هذه القضية
فاننا نوجهها في الآتي:

أولا: هناك قضية التطبيع
السياسي القبيح مع الكيان
الصهيوني متجاوزا دور الخلف الى
دور السياسي ، وهو التطبيع الذي
ارتكبه هذا المركز «ونقلته من
المراكز الرسمية الحكومية ولم
تنتج التحقيقات القانونية او
الضريبية الامنية او المتابعات
المحطية» الا قوما ندره اليه رغم
ان العلاقات التي تربط سعد الدين
إبراهيم شخصيا بـ «التنصل»
الاسرائيلي بالقاهرة تائب كوفين
والمفتحة الاعلامية الاسرائيلية
«إيليت كوفين» ومدير المركز
الأكاديمي الاسرائيلي بالقاهرة
«يوسى امشاي» ، فضلا عن
علاقات السابقة بكل من شيون
شامير مؤسس هذا المركز والفيلسوف
الاسرائيلي الاميق ، ويوفيد سلطان
وابراهيم واربودي ، المستعيرين
السابقين لاسرائيل بمصر وغيرهم
بالإضافة الى علاقات بجامعة تل
أبيب وزياراته المتكررة لهذا
واستقباله لوفود طلابية منها بلخ
أروقة مركزه في ضاحية المقطم ..

هذا الجانب من سلوكيات سعد
الدين ابراهيم بكل ليس - راره
وتعاصيه ، لفترة سكت عنه ،
تعميقا نياها وصالحيا ، رغم انه
في تقديرتنا «الأصل» الذي من
جوله تتفرع القضايا ، وتلف ،

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤

المصدر
التاريخ

٦ شارع قصر النيل
للطبعة: مصر
تليفون / فاكس ٠١٠٠٠٠٧٠٧٠٠ [٢٠٧]
E-mail mari156@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

●●●

ثانياً انطلاقاً من هذه الحقائق المسكوت عنها كشفت أيضاً قصة سعد الدين إبراهيم، خزان آخرى لم تال في سرورها وبؤسها الحقيقية الأولى: الانتهاك الشديد الذي جرى بشأن حقوق الإنسان في مصر، واعتبار ما تم مع «سعد الدين إبراهيم» اعتداء على حقوق الإنسان، مما استدعى تهرير تدخل الصفيح الأمريكي والمسيح من الهبئات الغربية للضغط من أجل صون حرية هذا «الإنسان» وتحرير النفس من عقلة حقوق الإنسان لهذا التدخل بل وطلبه واستدعاه فبأنى حقوق إنسان تلك التي يدعونها؟ ولما لم تتركهم مثلاً قضية «مجدى احمد حسين ورفيقه» في السجن وهم من منتقلي الرأي والفكر أيضاً؟

لماذا لم يرك على «مجدى حسين» كل من «سلامة احمد سلامة».. وملاح منتصر ود، عهالين سعيد ود، محمد السيد سعيد، الكتاب الكبار بالأهرام ومنظمات حقوق الإنسان في مصر بنس الحرة التي يكوا بها سعد الدين إبراهيم «صديق القناصل والمخالفين والتزوير والرشوة الدولية»، لماذا لم يكتبوا حراً عن اعتصام وانصراف صحفى الشعب ٦٠٠ صحفى عن الطرام منذ ٦٠ يوماً لعدم تركهم من صرف رواتبهم التي يعيشون عليها كيشر وسيب غلق صحيفة وتحرير ألقها، ليست تلك حقوق إنسان؟ فلماذا يهكون على هذا ولا يهكون على تلك؟ ولماذا لا يتصورون لاستمرار اعتقال ٢٥ ألف معتقل سياسى اسلامى في مصر يعيشون في قسراً اوضاع انسانية عريضا التاريخ منذ ٢٠ عاماً وليس فقط عشرين يوماً مثل سعد؟

إن مفهوم حقوق الإنسان في هذه القضية التي إلى حد برئى له وازدوجت فيه للمهاجر، وبات مصطلحاً مستهلكاً وقبحاً «الأسف الشديد» لأنه صار واجهة مشغلة تحتها ترتكب وتزييف عشرات القضايا والمخالفات.

الحقيقة الثانية: تلك الانتهاك الذي بين دور المصنف ودور السياسى واختلاطهما بطريقة برئى لها جعلت من تعاذى مثل سعد الدين إبراهيم مجرد «مهرجين» سياسيين، فلم يتركوا إلى دور المثقف الملتزم ولم يذهبوا إلى دور السياسى المحترم؟

الحقيقة الثالثة: كشفت قضية سعد الدين إبراهيم أيضاً من جهة ما كشفت من المسكوت عنه، ذلك التصريح المخيف لدور الدولة في «البحث العلمى» شويلاً، وأعداداً وتقدم دور المؤسسات الأجنبية ٤٥ مؤسسة والخاصة ٢٥ مؤسسة لتعمل مثل الدولة حاملة معها عشرات الاخطار والمخالفات، وفق «جنة اوليات» غير تلك الاجنة الوطنية المقترضة، وكان الخيال الدولة، دور في ترويض هذه المؤسسات للمدارة رغم عزافتها علمياً وشبهه اعلائها، وفوارها الاجتماعية والسياسية؟

●●●

إن المسكوت عنه في قضية مركز ابن خلدون وصاحبه، تتمدد في الواقع، هذا المركز لتصبح في أزمة السياسة والمجتمع، والعلوم والإنسان في أوطاننا، وهي أزمة تمتد بجزورها وتآكلها من الداخل إلى الخارج، عجزت حكومات من الاتصال لا تفك، يبرز فيها انحياز «الاستبداد والفساد والتمويل» والطبيعى، في تلاحم غريب يحتاج لفك وتصحيح إلى عزيمة ووعي ومواهب لا تترك حدوداً يسكت عنها أو يصمت وهو ما نفتقده مصرياً للأسف!!

زوجة سعد الدين إبراهيم:
ثم نطلب تدخل السفارة الأميركية

ودافعت عن زوجها لئلا ياله
يقدس احترام الأنصار والدين والعرش
يروي أن سلامة أي وطن تكون في
استيعاب مختلف العقائد، وهو
استشر في الاتفاق للديمقراطية السموات
الأخيرة بعض اليهود، وأنه يمشق
وطه مصر أراد أن يهتد الجميع إلى أن
هناك خطراً قاسياً ولا أظن أنه أخف
باعتباره أن هناك أزمة قائمة ويحب أن
يتم لها.

وأكدت أن الدكتور سعد لم يلم حواز سفره الأميركي لجهات التحقيق ولم يطلب مساعدة رسمية من السفارة الأميركية لأنه مواطن مصري قلاخ من قرية «شبرا الخياط» التابعة لمحافظة الدقهلية والقيصرين شين مصري حاصل لا دخل أميركا بها، وأن كذا شكر أي جهود للإفراج عنه باعتباره استاذ جاسعة رجلا كيمارا في السن عمره تجاوز الستين عاماً.

(نص الحديث ص 5)

القاهرة: الشرق الأوسط.

تسالت بأوزره إبراهيم، ورحته
الذكور سعد الدين إبراهيم مدير مركز
الحولن وإسماعيل علي إسماعيل
السياسي بالجامعة الأميركية المعمل
هاليل التحقيق في اتهامات تنقل
الأسامة في سمعة البلاد، إن زوجها
حاضر في قضية حسنة وتلك كانت
خفيته وتأت في حوار أجزة معها
الشرق الأوسط، في مستها في
القاهرة أنها تحمل القضية المصرية،
وتفت إن تكون قد طابت تخطي السفارة
الأمريكية عن القاهرة في قضية زوجها



في قضية مركز ابن خلدون ارتفاع عدد المتهمين الى ١٥ وحبس متهمين جدد كثبت خديجة عفيفي:

ارتفع عدد المتهمين في قضية مركز ابن خلدون للتهمة الاول فيها د سمعد الدين ابراهيم اسناد علم الاجتماع السياسي والجامعة الأمريكية ويخبر المركز وامين صندوق هيئة دعم التناخبات المصرية الى ١٥ متهماً حيث امر المستشار هشام سرايا القاضي العام الاول لتبابة ام الدولة العليا بحبس كل من حسين عفيفي ومن وأشرف صلاح ١٥ يوماً على لمة التتقيقات والملاحه سبيل رمعي حسين يشعان محل التامته. وجهت لهم التباية تومة استخراج بطاقات انتخابية مزورة بالمر التتقيقات هشام بدوى رئيس التباية وأشرف المشماوى وأشرف ملال وكبلا التباية.

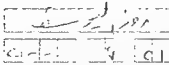
حاول ان تفهم

استقرئني ما جاء في بيان الجامعة الأمريكية التي تنال
فيه بالإفراج عن الدكتور سعد الدين إبراهيم بأنه من مصلحة
مصر إطلاق سراحه بشكل عاجل وشرعي.

ذلك لأن مصر لا تحتاج إلى من يرشدها لمصلحتها. ولأن
الصفحة تحمل تهديدا مبطنا يمكن أن يصدر عن وزارة للحرب.
وليس عن جامعة تعمل في مصر. وتعرف أننا خضنا معارك
ولا تزال. ولعلنا لا ندخل لجنتي في شئوننا. وتعرف أن سعد
الدين إبراهيم ألقى القبض عليه. ويخضع لتحقيق بموجب
القانون المصري. وأن العدالة في مصر موضع إجماع على
نزاهتها. وتجريدها. لذلك فإن بيان الجامعة جانيه كثير من
الصواب. واتخذ منحي لا يلحق. فمن حق هذه الجامعة
والرجل نصف أمريكي ونصف مصري. أن تؤكل له محاميا أو
أكثر خاصة أن النصف الأمريكي قد طلى عليه. فأنشاء الجزء
المصري. فاليس ابن خلدون الذي عاش في القرن الرابع عشر
القمبة الأمريكية. وجهه يقبض بالدولار ويتاجر في سمعة
وطنه. ويضيف الوثائق. ويؤلب الخلفاء. تحت ستار البحث
العلمي والاجتماعي لحساب ميثاق. وأحلاف أجنبية. بادعاء
غير مفهوم هو نشاط مؤسسات المجتمع المدني. في بلد به
عاش من الديمقراطية. وبرنامجا وجمعيات أهلية وتبانيات
ورجال أعمال. وشركات مصنعية كبرى. وصغرى. من
المفترض أن يمتد نشاطها إلى خدمة البحث العلمي. والبحث
الاجتماعي أيضا في كل تعثر إكباته. وسعها. وما يتربد
عن رسمية النتائج التي تسفر عنها الدراسات الاجتماعية التي
تقوم بها الجهات الحكومية.

وإذا كانت بعض الشركات الصناعية الكبرى في عدد من
المجالات لديها معاملها. وأبحاثها. وعلمائها فإنها جميعها
لم تنجح إلى تمويل ودعم الدراسات التي تفسر قضايا المجتمع
وتعكس عليه. وتؤثر فيها كجزء من كيان الدولة.
إن دراسات عن العقاب. وعن المرأة وعن العشوليات. وعن
فكرية العمال. ومعيشتهم وعن غيرها من القضايا التي تقوم بها
هذه المراكز المدعومة من الخارج لتصل إلى النتائج التي يريدها
الممولون. وتصب في خانة أهدافهم. هذه الدراسات نحن في
حاجة إليها بموضوعية ويتجود علمي ليتوضع أمام الجهات
المختصة لتعاونها في حل المشاكل. وفي اتخاذ القرار.

ورغم أن رجال الأعمال. قد اتجهوا أخيرا إلى أن يلعبوا دورا اجتماعيا.
وثقافيا. فقاموا بكثير من الخدمات وأنشأوا المدارس والمستشفيات
وساهموا في تعبيد طرق وإنارتها ورصفها. إلا أنهم لم يتجهوا بعد إلى
تمويل البحث الاجتماعي. وتكليف جمعيات أهلية. أو كليات جامعية.
باجراء دراسات حتى حول القضايا التي تسهم وتؤثر عليهم. فكل مشاكل
المجتمع. وهمومه. وأفراحه وزمانيته ورغائمه تشكل ضمن نطاق عملهم.
وهو الأمر الذي بلغ المؤسسات الصناعية والتجارية الأجنبية إلى أن
تخصص جانباً من ميزانيتها لعمل هذه الأبحاث وامتنعت بها. لأهداف أخرى
إلى الإنفاق على جهات في بلاد العالم الثالث. لتعمل على خدمة هذه
الأهداف بما تتوصل إليه من نتائج يكون ولاؤها الأول لجهة التمويل ويخدم
ما تسعى إلى الوصول إليه هي أو الأجهزة والدول التي تنجبه.



المصدر

التاريخ

٦ شارع مصر القبل

القاهرة، مصر

تليفون / فاكس ٢٠١٥٧٥١٥٠٠

E-mail: marit56@hotmail.com

ميريت
للتنشروالمعلومات

لم يعد البحث الاجتماعي ترفاً. لأنه يرسم خريطة وتشايريس أوجه الحياة بكل ما فيها. وكل ما نتعامل معه. وما نريد الإبقاء عليه. أو تطويره. بعد أن نقف عليه. ونعرف نوالعه وجذوره على طريق خبراء يميلون بين الناس ولا يأخذون من الورق بقدر ما يتعرفون على الواقع. نريد أن نخلع عن ابن خلدون قبعته الأمريكية ليعود عالمنا عربياً يسمع على رأسه العمامة ويوتدى الجلباب.. ولنترك سعد الدين إبراهيم أمام القانون.. ونخرج من الجامعة الأمريكية أن تعيد صياغة بيانها الذي نشأ في الصحف لأنه يمسّ إليها بالدرجة الأولى كؤسسة تعليمية ■

عبد الله إمام

العدد			
١	٢	٣	٤
٥	٦	٧	٨

المصدر

التاريخ

٦ شارع قصر النيل

القاهرة، مصر

تليفون / فاكس: 0111 0701000

E-mail: merit56@hotmail.com

ميريت

للتنشروالمعلومات



حبس متهمين جدد في قضية ابن خلدون

الباحثون باستخراج بطاقات انتخابية مزورة بلغ عددها 4 آلاف بطاقة مقبول جنبيه ولذلك بطاقة، وتكوين لجنة للتحقق في أوراق هيئة دعم الانتخابات على أنها جنهات للبطاقة، كما قررت لجانة القضاة على المساحات معدود السجينى ومن للتظن ان يمثل مؤلف ومخرج فيلم «خل شريك» وشركه الذى اتجهه مركز ابن خلدون اسم لجانة عندا السبب للاستماع في الالهما ومواجهتهما بمضمون الفيلم.

قرر المستشار هشام سرايا للحاجس لعام الأول لجانة من القولة لعلها حبس ملهمين جدد في قضية مركز ابن خلدون. ويشمل القرار حسين عبدالرحمن وأشرف صلاح الباحثين بهيئة دعم الانتخابات، هذه كما قررت لجانة إخلاء سبيل بلدت ثلاث بضمن محل لاسمه لنبوت عدم حصوله على مبلغ مالية بالخالفة من الهيئة. يتولى للتحقيقات هشام بدوى وأشرف العشمواى وأشرف هلال رؤساء لجانة. وكشفت للتحقيقات عن قيام

علي سالم أمام نيابة أمن الدولة غداً في إطار قضية "مركز ابن خلدون"

□ القاهرة - الحياة

■ يمثل الكاتب المصري علي سالم غدا السبت أمام نيابة أمن الدولة العليا لسماع قوله في القضية المتهم فيها رئيس "مركز ابن خلدون" للدراسات الإنمائية، الدكتور سعد الدين إبراهيم وآخرين والتي يواجهون فيها نهما عدة بينها تلقي أموال من جهات اجنبية مقابل امتدائها بمعلومات مفلوطة عن الأوضاع في البلاد ما يضرب بمؤلف مظهر سياسي

سياسية ضد نظام الحكم. وإن إبراهيم حصل على مبلغ مالية كبيرة من الاتحاد الأوروبي لانتاج الفيلم.
وأوضح سالم أنه لا يعرف ما إذا كان استدعي كمتهم أم كشاهد وقال: «كل ما أعرفه أن مدير مشروع المشاركة السياسية في مصر: "ابن خلدون" الباحث خالد فياض طلب مني إعداد سيناريو عن تشجيع المواطنين المشاركة في الانتخابات وبعدها التقيت بسعد الدين إبراهيم والتقيت على اجر رمزي هو ألف جنيه ككتابة الفيلم

والاقتصادي والاجتماعي في الحاصل الدولية ويضرب بالامن القومي للبلاد.
وقال سالم له الحياة: انه تلقى لخطارة رسميا اسم من النيابة لثولته امام المحقق محمد الفيصل لسماع قوله في القضية مشيراً الى انه ليست لديه معلومات عن التهم التي وجهت الى المتهمين في القضية.
وكانت النيابة اعتبرت فيلم "دخل شريكاً... وشاركه" الذي كتبه سالم دليل اتهام ضد ابراهيم علي أساس انه "يجري اسقاطات

وعرضت عليه أن تتولى إحدى شركات الإنتاج الإشراف على الفيلم للخروج بصورة جيدة تسمح بعرضه على التلفزيون المصري، مشيراً إلى أنه فوجئ عقب تفتت القضية بأن مخرج الفيلم سامح بهلول تم تغييره، إذ ورد في التحقيقات أن المخرج مصطفى حسين هو الذي تولى إخراج الفيلم.

يذكر أن وفدا يمثل منظمة «بيست الحرية» الأميركية الخلق أسيراً مسؤولاً في الخارجية المصرية وبحث معه

قضايا حقوق الإنسان في مصر. والمادت مصادر مطلعة أن المسؤولين نفى أن تكون الدولة تخطت بين القضايا الجنائية ومسألة حقوق الإنسان، كما نلى تعرض المعارضين للحكومة أو الناشطين من العاملين في مجال حقوق الإنسان لإجراءات لحرقة نشاطهم. ومن المقرر أن تنظر النيابة نهاية الأسبوع المقبل في الاعتقال الإحتياطي الذي ينقله رئيس «مركز ابن خلدون» وعدد من المتهمين في القضية.

نيابة أمن الدولة العليا تقررا الاستعانة بمخبراء مصريين لفحص حسابات مركز ابن خلدون

قررت نيابة أمن الدولة العليا الاستعانة بعدد من خبراء البنوك لفحص كشوف الحسابات المصرفية لمركز ابن خلدون ومديره د. محمد الدين إبراهيم وكذلك باقي الشخصيات بصفة خاصة مسؤولي الشؤون المصرية العامة بهذه البنوك والتي يرسلها المركز في التوقيت المحدد من قبل على الملصق الذي تقدمه البنك للعملاء ووافق عليه رئيس محكمة الاستئناف، مشيرة بحسب بروتوكول فريق التحقيقات بالنيابة تحت إشراف المستشار بشعب سرايا القضاة العام، دون للنيابة سماح اليوم السبت الاستماع في مجموعة جديدة من الأشخاص الذين تربط تعاملهم مع المركز فيما يتعلق بملفات الحسابات البنكية للمركز وتفاوضا مبالغ مالية مقابل ذلك وقد قررت النيابة استمرارا التفتيش على مركز ابن خلدون وذلك لحاجة التحقيقات إلى إعادة تفتيشه في أي وقت يمشأ عن أية مستندات تعود للتحقيقات والتي يمكن الوصول إليها بناء على إرشاد الشهود إليها كما حدث من قبل.

جيمس مانور.. المنسق الدولي لمشروع «المجتمع المدني والحكم»:

القضاء المصري نزيه ويدرس أدلة اتهام «سعد الدين إبراهيم» بعناية

لا تندخل

في الشؤون الداخلية

للدول ونسعى

إلى مساعدتها

«ابن خلدون»

ليتمتع بسمعة

دولية جيدة

في حوارٍ ساخنٍ معه أكد «البروفيسور جيمس مانور» المنسق الدولي لبرنامج «المجتمع المدني والحكم» المشترك مع مؤسسة فورد الأمريكية أن مركز «ابن خلدون للدراسات الإنشائية» الذي يرأسه الدكتور سعد الدين إبراهيم يعتبر أحد المراكز المرموقة ذاتة الصيت على المستوى العالمي، واستبعد احتمال تورطه في أي نشاط يمس صورة مصر وأمنها وسيادتها.

■ حوار أجراه: عامر سلطان

وخلال الحوار الذي استمر معه 45 دقيقة في معهد دراسات التنمية في جامعة السليبيك في مدينة برايتون جنوب إنجلترا شدّد قسّيس ماوريل على قنّة في زيارته الأولى إلى سوريا وقتها في حضور الأبرشية التي تضمّ الحوزات الأربع. بعد ذلك الدين إبراهيم، وقال إن القضاء على سدس مليون مدني في العراق، وقال مانور إن مؤسسة فوفا، التي لا حسب قرار خيرية معها. ليست هي المؤسسة التي تصعب أوضاعها أمامها بل عليها سياسة مالية رقابية صارمة، والأكاذيب أن الدبلوماسية تقتضي الإغلاق الحكومي جميع النشّات التي تقدم المراكز البحثية في مختلف الدول، وكذلك أن الإبراهيم قرر بحجته في الأردن ولبنان وفلسطين وتعمل بشكل طبيعي، ولحسن هدف الإبراهيم في أن التنمية ومنفعة المنظمات التطوعية والأهلية والجمعيات التي من ناحية والحكومات من ناحية أخرى. وتالياً للحوار.

من أنتم وماذا تفعلون؟
نحن هنا في معهد دراسات التنمية بجامعة سايباسكو فريق منسق لمشروع دولي تموله مؤسسة فورد الأمريكية يشترك فيه 22 فريقاً من مختلف دوله 22 دولة عامه 2001 في مناطق في مختلف الدول العالم وأنا أشغل منصب النسق العام للمشروع الذي يأخذ عنوان "الجمع الذي والحكمه وقد تم تدشين المشروع في مؤتمر عقد في المعهد الذي استمر في 66 ويمنع بسعة دوله نظراً لاستقلاليه وجوده نشاطه الفكري في أبريل عام 98.

فمؤسسة فور- أرايت أن تعرف: كيف
تفاعل منظمات المجتمع المدني (مثل الأندية
الجماعية التطوعية بمختلف أنواعها)
الحكومات في الدول الـ 22 الموزعة في
أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق
الوسط والولايات المتحدة الأمريكية.

وأساليب حدوث هذا التفاعل وأوجه اختلافات بين تجارب الدول المختلفة بسبل جعل هذا التفاعل أكثر إيجابية بما يخدم مصالح المجتمع المدني والحكومات بكيفية مساعدة التفاعل وأوجه التعاون بين الجانبين في مكافحة الفقر في هذه المجالات بما فيها الولايات المتحدة إضافة إلى المجتمع المدني وتقوية تأثيره كحدود عوامل الحكم.

من الذي يختار فريق البحث في كل دولة؟
هذه مسئولية مؤسسة فوردي التي لها مكتب في الدول محل البحث وتتولى المكاتب اختيار مراكز البحث التي تشارك في المشروع لتعديد - أو بحث - العلاقة

من الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني في كل دولة وهذا ما حدث في مصر
بمكتب المؤسسة في القاهرة اختار مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

ولماذا «ابن خلدون» بالذات؟

ولماذا (أدين خلطون) بالذات
 يمكنكم أن تستمع كل فرقة البعثية في جميع الدول بدرجة عالية من الكفاءة
 والوقفة. أما القاتلون على هذه الفرق - متبرهوا - فهم يتعقون بانكنا، والبراعة
 والحصر، ويؤمنون بانكنا مركزين أين خلطون فهو واحد من المراكز المشهورة في
 القوقاز الحديثة في العالم الاجتماعي، والتعبئة لهذه - سعد الدين إبراهيم فهو
 أحد كبار لطلاني المهنة والبعين ليس في قضايا مصر ولكن في دول أخرى
 أيضا، ويعتبره أحد أكثر أعضاء الجمعية البعثية التفكير وتنشيط الأمن.
 ط م أ الأستاذة المثيرة للتفكير وتنشيط الأمن.

وفضلاً عن ذلك، فإن له حبرة بحثية في القضايا الدولية، وقد كتب دراسات للبيك الدولي وعدد من المؤسسات الدولية الأخرى
ربما أستطيع أن اتفهم ما قلته عن سعد الدين إبراهيم ومركزه ولكن بعض المكتبيين في مصر - كما في عدد من دول العالم النامي الأخرى - يرون أن هذه الأنشطة البحثية تتدخل في الشؤون الداخلية

لا أعتقد ذلك فلا معهد دراسات التنمية ولا مؤسسة فريد يتدخلان في الشؤون الداخلية لأي دولة وما نطه هو تدريب أكاديمي يستهدف تعميق فهمنا وتحديد كيفية تطبيق الإجراءات الإيجابية البناة - كالتي تحدث في مصر مثلاً - لأغراض بناء في دول أخرى

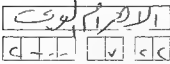
حتى لو كانت هذه البحوث تتناول اتجاهات الناخبين ولو استخدم الباحثون كما نكر المحققون في النيابة المصرية استمارات مزيفة تحمل بيانات مزورة عن الناخبين إلا يسيء ذلك إلى مصر ويضر بسمعتها؟ لا أعلم لنا بموضوع بحث الانتخابات التي يقال إن مركز ابن خلدون يجري في مصر فتح في إطار مشروعنا لم نناق دراسات المركز حتى الآن فهم ما زالوا في مرحلة إنهاء البحوث التي يجريها في سياق برنامج «الاجتماع المدني والحكم» وهم في مصر يدرسون نماذج التعاون والحوار بين الجماعات التطوعية الأهلية والحكومة حول سياسات الحكومة والقوانين التي تفكر الحكومة في سنها ولأن سعد الدين لم يتمكن من مشاركتنا في مؤتمر بيان، فإننا لا نعرف تفاصيل الدراسات المصرية.

غير أنني أستطيع التأكيد على أنهم في مصر لا يسألون أسئلة أو يثيرون قضايا تسبب أي حرج للملاذ وسوف تكون مفاجأة مذهلة بالنسبة لي لو كان أي من أعمال مركز ابن خلدون يتدخل في شؤون مصر الداخلية أو يضر بها، فوؤلاً، الباحثون يحاولون فهم كيف تسير الأمور في مصر، ويشرحون ذلك للعالم الخارجي ويقومون أفكاراً من الخارج للمصريين وعليهم أن يذكروا فيها ويشيروا أو يرفضوها كما يشاؤون وكل أعمال المركز بناءً وقيمة واعتقد أن للنتائج مخطوطة هكذا تقول الشواهد التي لدى.

ولكن المحققين يقولون إنهم صادروا من مركز ابن خلدون وثائق تثبت أن سعد الدين إبراهيم انتهك القانون واضر بسمعة مصر وحصل على رشاوى دولية.

سنتكون مفاجأة لي لو ثبت صحة ذلك ومع أنني لم أر - بالطبع - الأدلة التي يتحدث عنها المحققون فإن هناك لغة بالغة في نزاهة القضاء المصري واعتقد أن المحاكم المصرية سوف تنحس في حالة إحالة الموضوع إليها - بعناية شديدة الأدلة وستكون حريصة جداً في طريقة فحصها وكل ما أستطيع قوله الآن هو أنه ستكون مفاجأة مذهلة لي لو تبين أن هناك أخطاء خطيرة تضر بالإن والأوضاع في مصر. معلوماتي التي أستقيتها من مطبوعات معهد دراسات التنمية تقول إنكم تعتمدون على أسلوب دراسات الحالة لرصد العلاقة بين المجتمع المدني والحكومة في كل بلد فكيف يتم اختيار حالات الدراسات؟

هذه مسئولية فرق البحث في كل دولة ويعد ذلك تجرى اتصالات بيننا وبين الفرق لتحديد الموضوعات المشتركة حيث يسهل علينا - فيما بعد - إجراء دراسات مقارنة عن أوضاع العلاقة بين المجتمع المدني والحكومات في كل الدول. وحسب معلوماتي، فإن كل الأعمال البحثية في مصر والدول الـ 21 الأخرى لا تضر مطلقاً أو تهدد الأمن أو تعرض السيادة للأخطار وأستطيع التأكيد على أن فريق البحث المصري يبحث - ببساطة - قضايا تتعلق بالمجتمع المدني بطريقة متعاطلة مع مصر وحريصة على صورتها ولا يمكن أن تصور حدوث أي شيء يضر بالأمن



المصدر

التاريخ

٦ شارع نصر السيد

القاهرة، مصر

تليفون / فاكس ٠١٠٠٥٧٥١٠٠

E-mail: marrit56@hotmail.com

ميريت

للنشر والمعلومات

اطلعت عبر موقعكم على الإنترنت ومنشوراتكم على قائمة بالبحوث التي اجراها مركز ابن خلدون في مصر ووجدت انها تسعة حتى الآن تشمل بحثاً عن مؤتمر الاقليات وآخر عن الكشف ومنظمة حقوق الإنسان المصرية وثالثاً عن قضية نصر حامد أبو زيد ورابعاً عن الضغوط لإصدار قانون جديد للمنظمات الأهلية المتطوعة وغيرها.. ما معلوماتكم عن هذه البحوث؟

لم نر حتى هذه اللحظة أي تقارير نهائية عن البحوث التي اجراها مركز ابن خلدون ضمن مشروعتنا العالمي وقد جرت العادة على أن يرسل إلينا فريق البحث كثيره قائمة تضم ما بين 10 موضوعات مقترحة ويجري اقتراح بعضها أو كلها حسب اتفاقها مع مقترحات فرق البحث في بقية الدول وكنا ننتظر سعد الدين، في دبلن - لاطلاعات على نتائج بحوث وتجربته وعلى كل حال، فإننا نأمل ألا ننتظر طويلاً كي تصلنا التقارير النهائية حول البحوث المصرية تمهيداً لاستكمال الدراسة المقارنة مع الدول الأخرى.

(ملاحظة) عندما عدنا إلى الإنترنت وجدنا أن للمعهد يعتدز عن عدم بث التقارير النهائية للبحوث المصرية التسعة نظراً لعدم توافرها وهذا ما حدث مع بعض الدول الأخرى مثلاً الأردن ونيبانيا وكينيا ونيجيرو وبولندا والطنين وجنوب إفريقيا وتزانيا وأوغندا أما الدول التي سلمت تقارير نهائية حول بحوثها الأدلجية فهي الولايات المتحدة والأرجنتين والبرازيل وشيلي والصين وكرومبيا والمكسيك وفلسطين ويورو وسلوفاكيا.

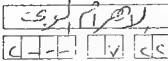
كيف ترأبب مؤسسة فورد الإنفاق للمتح للمالية المقدمة لمراكز البحوث؟
المؤسسة لديها نظام رقابي صارم يحرص على مراقبة اساليب إنفاق الفرق البحثية للأموال الممنوحة لها ولها يتعلق بمصر، فإن مكتب فورد في القاهرة يطب - كغيره من بقية المكاتب في الدول الأخرى - تقريراً ماليًا سنوياً من مركز ابن خلدون حول نفقاته طوال سنوات البحث وعلمى أن فورد من المؤسسات الحريصة جداً على عدم إتاحة أي فرصة لإساءة استغلال الأموال وأن المركز الرئيسي في نيويورك يتابع المراقبة بنفسه ويتأكد جيداً من أن البحوث التي تجري تستحق ما يتفق عليها وهذا ما يحدث معنا على سبيل المثال في معهد دراسات التنمية.

ولكن محققى النيابة المصرية علروا كما قالوا على وثائق بنكية وأوراق تكشف حصول سعد الدين إبراهيم على مليون دولار من المشروع ومعهد دراسات التنمية فورده للمشاركة وأنه زور استمارات التنازح موجهة إليه تهماً منها الرشوة الدولية والقرصنة.
اشك في الرقم وأنك أنه أقل بكثير من المليون وليس لدى معلومات كافية عن حجم الأموال التي تدفعها المؤسسة لفرق البحث فهذه مسألة بينها وبين الفرق وتراًلها مكاتب فورد المحلية التي تتابع الإنفاق والتقارير البحثية واشتة مراكز البحث.

وليس لدى سبب يجعلنى اعتقد أن فورد تنك أن مركز ابن خلدون ممارسات خاطئة ومظومات - كمنسك دولى لمشروع البحث العالمى - هي أن المؤسسة تؤمن أنه ليس هناك سوء استغلال للأموال من جانب المركز، صمبح أن الفرق في بعض الدول تواجه صعوبات ومشاكل مالية ولكن فورد لا يسألونها شك في أي ممارسات مالية خاطئة من جانب فريق البحث في مصر.

وماذا عن الوثائق التي حصل عليها المحققون في قضية ابن خلدون؟

ربما تتلق هذه الأموال بجملة مشروعات بحثية تشمل مشروع المجتمع المدني والحكم غير أنتى واتق من خلال تجربتي مع فورد أنه لو كانت المؤسسة قد



المصدر
التاريخ

٦ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
هاتف: ٠١٠٢٠٠٠٠٠٠٠٠
E-mail: marit56@hotmail.com

ميريت
للتشرو والمعلومات



بلغت مبلغ الليرين دولار فإنه لابد أن تتحقق من
إنفاقه في مصاريفه السليمة وفي الوقت نفسه فإن
الحكومة المصرية على علم وإطلاع كاملين بكل المنح
للخدمة لمراكز البحث فسياسة مؤسسة فورد . وأنا
متأكد من ذلك تماماً . تقضي بإبلاغ الحكومات بكل
ما يحدث والكلام معها بمصرامة تامة عن أنشطتها
في مصر كما يحدث في بقية الدول
وسوف تكون مفاجأة مذهلة لي لو أن الحكومة
المصرية لا تعلم بنظام مؤسسة فورد وتعاملاتها مع
المنظمات في مصر.

هل أنت واثق من هذا الكلام؟
نعم بالطبع فانا لا أعمل في المؤسسة ولكنني أعلم نظامها جيداً.
هل واجه مشروعكم مشاكل مماثلة في الدول العربية الأخرى؟
حتى الآن لا توجد أي مشاكل ولتتوزع هذه الفرصة لأشرح أسباب اختيار
المؤسسة لفلسطين رغم أنها لم تصبح دولة حتى هذه اللحظة فكان من الممكن أن
تركز فورد على إسرائيل لمعرفة تطورات المجتمع المدني وعلاقته بالحكم فيها
ولكنها أثرت بقصد العمل في فلسطين فمستوا فورد يرون أن المجتمع
الفلسطيني أحق بهذه البحوث خاصة أن الفلسطينيين أسبغت معاملتهم طويلاً
ويستحقون المساعدة لبقاء مجتمعهم بعد أن عانوا مشاكل وصعوبات بالغة دائماً
هل طلبت إسرائيل ضمتها للمشروع ورفض الطلب؟
لا ولكن فورد تعمدت استبعادها واستبدال الفلسطينيين بها ومن الثابت أن
للمؤسسة مواقف ووجهات نظر مخالفة للحكومات الأمريكية ■

مؤسسة فورد على اتصال

بالخارجية الأمريكية لتابعة تطورات القضية

قال جيمس مانور إنه سيعقد أولخر الشهر الحالي اجتماعاً مع مسؤولي مؤسسة فورد في مقرها بنيويورك لبحث التقرير السنوي - المالي والحقوقي - لمشروع المجتمع المدني ولتحكمه وأعلن أنه سوف يناقش مع المسؤولين قضية مركز ابن خلدون وموقف الدكتور سعد الدين إبراهيم فيها وكشف عن أن وزارة الخارجية الأمريكية على اتصال بمؤسسة فورد بشأن تطورات القضية. وقال مانور إنه سيعلم لأول مرة عن القبض على سعد الدين من هيئة الإذاعة البريطانية ثم تابع التطورات من خلال الصحف الأمريكية التي احتلت القضية صفحاتها الأولى ■

النيابة المصرية تواجه مخرج فيلم وكاتبه في إطار قضية ابن خلدون

القاهرة - الشرق الأوسط

عرضت نيابة أمن الدولة بمصر أول من أمس فيلم «ادخل تسميد» وشارك، أحد نقاط الاتهام الرئيسية في قضية مركز ابن خلدون بحضور مخرج الفيلم مصطفى حسين وكاتب السيناريو علي سالم. تبلغ مدة الفيلم 17 دقيقة ويتناول مسألة الانتخابات المبكرة وفقدته شركة «فيديو كابرو سات» مقابل 30 ألف جنيه مصري. حصلت على 12 ألف لقط وأُخذت النيابة سبيل مخرج الفيلم وكاتب السيناريو أمس بعد التحقيقات التي سالت النيابة فيه الكاتب سالم عن بعض العبارات التي تضمنتها سيناريو الفيلم والتي انتقدت بعض الأوضاع الداخلية في مصر، ومنها مسألة تزوير الانتخابات ومكاسب أعضاء البرلمان من فترة عضويتهم فيه. وقال سالم إن السيناريو عمل فني وإن أي فن لا بد أن يكون معبرا عن المجتمع ومشاكله.

أما مخرج الفيلم مصطفى حسين، فقال إن عمله فني يبحث ومتخصص في الإخراج بمعنى أنه يتعامل مع حركة ممثلين وكاميرات واضاءة وأنه غير مدني بما يتضمنه السيناريو من مقاصد أو إيحاءات. واستعانت النيابة أثناء تحقيقاتها بخبير متخصص من البنك المركزي لفحص أوراق ميزانية مركز ابن خلدون التي تم العثور عليها داخل خزانة منزله في ضاحية المعادي ودراسة التقارير البنكية عن حركة حسابات مركز ابن خلدون بالنسبة للايداعات والسحوبات التي تمت منذ قيام مركز ابن خلدون عام 1988 للوقوف على حجم الدعم الخارجي الذي تلقاه.

فى قضية مركز ابن خلدون

النيابة تقر إخلاء سبيل كاتب ومخرج فيلم «ادخل شريك وشارك»

كتبت خديجة عفيفي

الفيلم ٢٠ ألف دولار.
وأشار المستشار ماهر عبدالواحد
القائم العام أن النيابة العامة تستعمل
تقارير البنك المركزى فى الكشف عن سرية
حسابات ابن خلدون وبعثة مع انتخابات
للحسابات ولاكشف عن الحسابات
الشخصية لكل من د. سعد الدين إبراهيم
ونافذة محمد القنبر وآخرين وذلك منذ بداية
عام ٩٧

أحمدى وسائل الطبع المتخصصة لإذاعة
شائعات كاذبة عدة ريث تعاليات سيرة من
شكها تكبير الأمن العام والمخالط الضور
بالمصلحة القومية. قام على سلام بشرح
كل مشود فى الفيلم على حدة وأثبت أمام
جهات التحقيق أن السيناريو هدفه الأول
والأخير ترغيب للنظري فى القضاء على
صناديق الانتخاب وفرض له حصل على
ألف جنيه نظير إعداد السيناريو وأضاف
أن الفيلم ليس به أية استقطاعات تسمى إلى
سمعة مصر وإنما هدفه ترغيب المواطنين
وقر ما لكه المذبح مصطفى حسين فى
الوقت أمام النيابة.

بأنشر التحقيق مشام موسى رئيس
النيابة ومحمد الفوجل وكيل النيابة
بإشراف المستشار ماهر عبدالواحد النائب
العالم.

وكان للجهود قد اكتمل أن للتميز الأول
محمد الدين إبراهيم ذكر فى لفتاح الفيلم
والمخرج كاتب السيناريو وأعطى له مبلغ
ألف جنيه بينما قام محمد نوح بتكليف
والجنيح موسى فى الفيلم بالبلان بعد إلتزامه
لته لصالح سمعة مصر ثم أرسل
مستندات الاتحاد الأوروبي تفيد بأن ثقافة

وأصلت نيابة ابن خلدون العليا
تحقيقاتها فى قضية مركز ابن خلدون
ويعد ٥ ساعات من التحقيقات المستمرة مع
كل من على سلام كاتب السيناريو والفيلم
السينمائى «ادخل شريك وشارك» ومخرجه
مصطفى حسين فرد المستشار هشام
سرايا المحامى العام الأول أملا سبيلهما
بضممان البطانة الشخصية وكانت النيابة
قد وجهت للمؤلف على سلام تهمة جناية

كقيت - نجوى عبدالعزيز :
 قرأت سورة بيانية عن الدولة العنينا
 اخلاء سبيل مؤلف ومخرج فيلم
 اخل شرابه ، كانت الجديبة فهد
 استعصت على سؤال على سالم
 ومصطفى حسين مؤلف ومخرج
 فيلم شرارت ، وشارة التي
 انتجها الركن ، تحقيق الجديبة فهد
 تضمنه الفيلم من ايسة مصر .
 استعرض محمد فهد رئيس
 الجديبة ، الفيلم بوجه المؤلف
 والمخرج بقصته ، كما تمت
 معهما مقابلة صاحب

كاتب سيناريو فيلم موله "مركز ابن خلدون"

القاهرة: اتهام علي سالم بـ"الإضرار بمصالح مصر"

□ القاهرة - محمد صلاح

تحقيق استغرق خمس ساعات. وكانت السلطات اعتبرت فيلم «أدخل شريك.. شاركه» الذي كتبه سالم لصفحة المركز ويتمويل من الاتحاد الأوروبي دليل اتهام في القضية ضد إبراهيم وزملائه على أساس أنه «يجري إسقاطات سياسية ضد نظام الحكم.. ودركت أسئلة المحققين على علاقات الكاتب بمركز ابن خلدون، وإبراهيم والاتحاد الأوروبي، وكذلك مغزى العبارات التي وُثرت في سيناريو الفيلم وسبب وجودها في فيلم سيعرض خارج البلاد، خصوصاً تلك التي تتحدث عن تزوير الانتخابات البرلمانية، والمشهد الذي يصور لجنة انتخابية كتب

■ وجهت نيابة أمن الدولة العليا في مصر اتهماتهم بإعداد وجيزة إحدى وسائل الطبع مخصصة لتسريث شائعات كاذبة عمداً وبتداعيات متيرة من شأنها تكدير الأمن العام والإضرار بالصلحة القومية للبلاد» إلى الكاتب علي سالم الذي خضع لتحقيق في القضية المتهم فيها رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانسانية، الدكتور سعد الدين إبراهيم وآخرين من الباحثين والمعلمين مع المركز.

لكن النيابة اطلقت سالم الذي تحول من شاهد في القضية إلى متهم فيها، بضمآن بطاقة هويته بعد



ميريت
للتنشور والمعلومات

٦ شارع نصر للتل
القاهرة، مصر

تليفون / فاكس : 0110 0501200

E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر

التاريخ

١٠٥٦	٢٧	٢٧
------	----	----

عليها. لجنة اليوم الحقيق،

وكايت السلطات قبضت مطلع الشهر على ابراهيم وسكرتيرته السودانية الجنسية ثانياً عبد النور واحالتهما على نيابة أمن الدولة التي وجهت اليهما تهمة «تلقي اموال من جهات اجنبية مقابل إمدادها بمعلومات مملوطة عن الأوضاع الداخلية في البلاد ما يؤثر على موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية ويضر بالامن القومي للبلاد»، واتسع نطاق التحقيقات في القضية لاحقاً ليشمل نحو ١٥ آخرين من الباحثين والمخالفين مع المركز وخيئة دعم التناخبات المعروفة باسم «هدى» التي يشغل ابراهيم موقع أمين الصندوق فيها.

وقال سالم بعد التحقيق بـ الحياة، إنه «كان يعتقد بار النيابة استدعته كشاهد، لكنه فوجئ بانه منهم في القضية». ثميراً الى انه نفى صلته بمركز ابن خلدون، او نشاطه، وذكر ان علاقته بابراهيم تنحصر على اللقاءات في المنتديات العامة باعتباره يعمل في المجال العام، وان الاتفاق على الفيلم تم من خلال مسؤول «مشروع المشاركة السياسية» في المركز خالد فياض المتهم في القضية نفسها. وأوضح انه تقاضى مبلغ ألف جنيه نظير كتابة الفيلم كاجر رمزي لكونه رأى ان قضية المشاركة في الانتخابات أساسية وتحظى باهتمام نظام الحكم. ونفى صلته بالاتحاد الأوروبي، وأوضح انه كتب الفيلم ليصلح للعرض في التلفزيون المصري، وحينما سئل عن عبارات وردت في السيناريو، رد بان «الإبداع لا يعني سوى الإبداع ولا يعني أي شيء آخر وأن تاويل ما ورد في السيناريو أمر لا يجوز». وفي وقت لاحق باشرت النيابة تحقيقات مع مخرج الفيلم مصطفى حسين.

من جهة أخرى أصدرت أسرة ابراهيم بياناً أمس ايجت فيه اعتراضها على استنصار حسنة، معتبرة ان «لا اسباب موضوع تدعو الى احتجاز استاذ جامعي يبلغ الحادية والستين من عمره خلف القضبان». وذكر البيان الذي وقع عليه زوجته الدكتورة بآريار ابراهيم وابنته الحامية رندة وابنه امير ان رئيس مركز ابن خلدون «أبدى تعاوناً كبيراً مع إجراءات التحقيق على رغم الحملة المنظمة التي شنتها وسائل الإعلام المحلية ضده والتي اعتمدت على معلومات مملوطة وغير مدعمة بأدلة أو أسانيد». مؤكداً أن اصوات مؤيدة للمركز والمعاملين فيه «منعت من النشر والظهور في وسائل الإعلام الحكومية مرات عدة». ورأى ان الأمر «يشير الى ان الحملة على سعد الدين ابراهيم تستهدف الاسامة لسمعته والمعاملين في المركز والمؤسسة التي ينتمون اليها». ووصفت الأسرة في بيانها ابراهيم بأنه «رجل وطني»، واعتبروا انه سجن «بسبب نشاطه الذي كان يهدف الى مصلحة مصر». مؤكداً انهم جميعاً «موالطون مصريون اختاروا العيش في مصر والعمل فيها لأكثر من ٢٥ سنة وأن ثقتهم في النظام القضائي المصري، ولم ولي تدفعهم للبحث عن حماية في مكان آخر». ونفى البيان بشدة ان يكون ابراهيم شارك في اعمال من شأنها الاضرار بصورة مصر في الخارج، واعتبر ان التشكيك في وطنيته «أكثر الأمور الجارية في القضية».

الممثل أحمد صيام:

لا أعسر رأى شيء عن ابن خلدون،

كتب - خالد السكران:

نفي الممثل أحمد صيام أي علاقة له
بمركز ابن خلدون أو رئيسه سعد
الدين إبراهيم ولم يره من قبل ولا
يعرف موقع أو عنوان هذا المركز.
قال صيام لقد شاركت في العلم
التسويبي ومعه عشر دقائق على
أسس له فيلم للترغية لحد المواطنين
على الخروج للإصلاح بالصوراتهم في
الانتخابات وتعاقدت عليه على أسس له
للثوارين للمصري

وإن شركة «ميديو كابرو» تلتزم بنظام المنتج للنفذ واحتفظت بنسخة من
السيارات وليس فيها إذا ما يسي، فصر وأنا شخصيا لا أقول من أي مخلوق أن
يسي، لصم وموافقي معروفة فقد سبق لي في رفضت المصعد لفخمية المصوح
والمسحوق الإسرائيلي موجود بقاعة العرض أشبال، وهذه هي المرة الأولى التي
أعامل فيها مع هذه الشركة وميثما عرضوا على هذا السيارات طوت منهم أن يكون
أجبري عنه ما يراي أجبر حلقتي في الثوارين وكان أجبري وقصها ٧٥٠ جنيهها
وحصلت منهم على مبلغ ١٥٠٠ جنيه فقط قال صيام أنه لم يستعش أحد للباية أو
لغيرها من جهات التحقيق. ومن أسباب اختياره للمشاركة في هذا الفيلم قال: اعتقد
أن قياس من قبل يصل حلقا للترغية في محو الإدمية، والقراءة للجميع كان السبب
الرئيسي في هذا الاختيار

بعد تحقيقات استمرت ٥ ساعات في قضية مركز ابن خلدون، إخلاء سبيل مخرج ومؤلف فيلم «أدخل شريك وشارك» استدعاء عدد من المتهمين للنظر في أمر حبسهم في منتصف هذا الأسبوع

منها وتقديم جميع نتائج التحقيقات للنايب العام لإبداء الرأي النهائي بشأنها. وكانت الأيام القليلة الماضية قد شهدت تحقيقات موسعة، حيث أمرت نيابة أمن الدولة بحبس اثنين من المتهمين على صلة قوية بالمركز ١٥ يوما على مدة التحقيقات التي تجريها النيابة لقيامهما بتزوير بطاقات الانتخابية مع علمهما بتزويرها بقصد الإساءة لسمعة البلاد مقابل مبالغ مالية. وقد وجهت النيابة للمتهمين عدة تهم منها التزوير في أوراق رسمية مع علمهم بتزويرها مقابل مبالغ مالية. ومن المقرر أن تستدعى النيابة عددا من العليا للبلاد. ومن المقرر أن تستدعى النيابة عددا من المتهمين في القضية للنظر في أمر حبسهم منتصف هذا الأسبوع ومواجهتهم بما أسفرت عنه نتائج التحقيقات في القضية.

عادل السروجي

على مدار أكثر من ٥ ساعات متواصلة من التحقيقات في قضية مركز ابن خلدون، أمر المستشار هشام سرايا المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا بإخلاء سبيل مخرج ومؤلف فيلم «أدخل شريك وشارك»، الذي كان يتضمن عمليات التزوير للإساءة إلى سمعة البلاد، وأكدت التحقيقات أن مدير مركز ابن خلدون قد كاف كلا من مؤلف الفيلم والمخرج بأعداد مبلغ تسجيلي حول الانتسابات. وقد تم إعداد الفيلم وعُرضت عليه النيابة داخل مركز ابن خلدون للدراسات الإيمانية أثناء عمليات التفتيش للمركز. ومن المقرر استدعاء الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير المركز لمواجهته بما أدلى به مؤلف ومخرج الفيلم وكذلك للنظر في أمر حبس المتهم ومواجهته بما أدلى به عدد من المتهمين في القضية. وعلم منسوب الأهرام المسائي، أن النيابة تقوم بتحقيقات موسعة مع كل أطراف القضية تمهيدا للانتها.

في قضية مركز ابن خلدون إخلاء صبيل على سالم ومفرج الفيلم المشبوه قالا في التحقيقات: أقنعونا بأنه عمل قومي.. سيداع في التلفزيون

كتب - إبراهيم العزب:

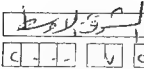
قررت نيابة أمن الدولة العليا إخلاء سبيل كل من الكاتب المسرحي على سالم والمخرج مصطفى حسين بضمناً بتطابقهما الشخصية بعد أن وجهت لهما تهمة التخريض على إثارة الرأي العام والإضرار بالمصلحة القومية لقيامهما بأعداد فيلم تسجيلي مشبوه بعنوان «دخل شريك وشارك» في قضية مركز ابن خلدون للأبحاث والدراسات حيث تضمن الفيلم الذي تبلغ مدته ١٧ دقيقة حواراً يشمل أساطير على النظام الحاكم تذهب بتزوير الانتخابات من خلال حوار مطول بين بعلي الفيلم.

قال على سالم في التحقيقات التي استمرت معه لمدة ساعتين إن المثلث الثالث خالد فياض اتفق معه على أعداد سيناريو وحوار الفيلم المذكور مقابل ألف جنيه وأنه ارتضى بهذا البخل الصئيل لأنه أخبره أن هذا الفيلم عمل قومي الغرض منه تنشيط وحث المواطنين على الدخول والمشاركة في العملية الانتخابية كما هو واضح من عنوانه.

وحول سؤال وجهته النيابة له عن أن الفيلم تضمن بعض اللقطات التي تسمى إلى النظام وتتهمه بتزوير الانتخابات قال على سالم إن هذه اللقطات أريدت من خلال السيناريو والصوار أن أوضح للمواطنين أن هذه ادعاءات يجب ألا تتمتعهم للمشاركة في عمل بعلي ليتولوا كلمتهم في الانتخابات وأن الفيلم سيداع في التلفزيون.

نفس الأقوال أكدها مخرج الفيلم ونفى تهمة التخريض والإثارة مؤكداً أن الهدف من الفيلم تنشيط المواطنين مثل الإعلام التسجيلية التي تذاغ كبرامج محو الأمية ومكافحة التخلف.

تستدعي النيابة أعضاء اللجنة المصرفية التي شكلها البنك المركزي لمناقشتها حول الحسابات المختلفة للمتهمين بعد أن تضمنت في عهده من البنوك المصرية والأجنبية.



المصدر

التاريخ

٦ شارع قصر النيل

القاهرة، مصر

هاتفون ٠١٠٠٥٧٥١٠٠ (٢-٢)

E-mail: meri156@hotmail.com

ميريت

للنشر والمعلومات



أو بحرية العنقاء في أوساط الفلاحين، ولم تجد لها نهجاً يوماً مألوفاً أو بالبطانة مثلاً.

صنعج إن الناس في بلادنا لا تقبل على التبرع للجمعية الأهلية التي من ذلك النوع، ويعضون توجيه تبرعاتهم وركوباتهم إلى الجمعيات الخيرية والأشطة الدينية، إلا أن ذلك العزوف يحتاج إلى تفسير وتحليل، ورغم أن الأمر يحتاج إلى مناقشة مفصلة، إلا أن ما يرد إلى ذهني في هذا الصدد أن حملة من العوامل أصبحت المتبرعين يعضون توجيه أموالهم إلى الأمور الخيرية المباشرة (المساجد مثلاً) ولا يزال الوعي العام غير مستوعب لفكرة التبرع لإنشاء مدرسة أو مستشفى، ما هذا من منظمة لحقوق الإنسان أو أخرى لمناهضة التعذيب، في الوقت ذاته فإن ثقة الرأي العام ضعيفة في تلك المنظمات، في انشغالها وفي القائلين عليها، وبعض الأنشطة التي اشترت إليها ثوبا في المجال الاجتماعي لا تشجع مسلماً على أن يؤدي رعايته إلى أي من تلك المنظمات التي تعد اعتماداً لفكر واجتهاد المجتمعين الغربيين، وإذا لاحظت مثلي أن أغلب القائلين على تلك المنظمات - أن لم يكن كلهم - من الماركسيين السابقين أو غلاة العلمانيين، وكلاهما معاد أو راغب للتوجه الإسلامي، فسجد أن العزوف الذي تحدث عنه له ما يبرره نسبياً.

أما في ما يتعلق بإصدار عملية الاعتقال، فملاحظاتي عليها على النحو التالي:

« لقد حركت القضية منظمات دولية عدة، ثماني منظمات على الألاف فأصدرت بيانات داهمت عن الدكتور سعد الدين إبراهيم، كما ألق عنه متحدت باسم المجموعة الأوروبية، وعممت الخارجية الأمريكية بيانات انتقلت بل أدات فيه مواقف الحكومة المصرية أزاء المسألة، ولم يتسم البيان الأخير بالحرر المقترض الذي يدعو مثلاً إلى انتظار حكم القضاء في ما نسب إلى الرجل أو على الأقل التثبت إلى حين انتهاء التحقيقات معه هو وصحبته، وهذه الإصداء من تجليات ظاهرة العولمة، التي التفت في ظلها ما هو خارجي مع ما هو داخلي، وفي ظلها وجداً جهات أو أطراف دولية عدة مسوغاً ليس فط

المالدين والمنحفظين على آرائه ومواقفه السياسية، ولست أتردد في القول بأنني أيضاً أحد المسترربين في حقيقة الدور الذي يقوم به مركز ابن خلدون داخلياً وخارجياً.

بالخصوص، فإن أي رأيي السلبى في الرجل ودوره وليس هندي أي دفاع عن الشخص أو المركز الذي أسسه، لكني مع ذلك أألمع عن حقه في الحرية والكرامة، حقه في الأبدان أو بحرم جنائياً قبل محاكمة عادلة، وبعد تحقيق تتوافر فيه الضمانات اللازمة التي ينبغي أن يحظى بها أي متلف متممين بصرف النظر عن الخلاف الفكري والسياسي معه. إنني أوافق

عن سعد الدين إبراهيم المؤاطن، والأستاذ، وليس الدكتور أو مدير مركز ابن خلدون أو المؤلف إما كان. أن القضية لم تحت ملف التمويل الخارجي للمنظمات الأهلية، التي أصبحت مشكلة في أقطار العالم الثالث، عجزت الحكومات عن حلها، ورغم أن الأمر يحتاج إلى فرق بين أنشطة تلك الجمعيات، وحذر من وضعها كلها في سلة واحدة أو في قفص الاتهام، إلا أن ذلك لا يلغي حقيقة أحسبها مهمة للغاية هي أن المجتمع المدني الذي يشيد بناؤه ويعتمد في مسيرته على القوة الخارجية هو مجتمع هش وغير قابل للاستمرار أو النمو، لأن ذلك كله سيخلل مروهتاً برضى ومقاصد ومصالح الممول الأجنبي. هناك حقيقة أخرى يتعين الاعتراف بها، وهي أن تلك المنظمات الأهلية الممولة من الخارج كثيراً ما تكون أداة للاختراق (الاحقة العلاقة بين القائلين على أغلب تلك المنظمات وبين التظيم مع إسرائيل)، فضلاً عن أنها تؤدي دور الجسر الذي يتولى تسريب وإفرض النموذج الغربي على مجتمعات العالم الثالث.

ليس من الإصاف أن نعين كل المنظمات الأهلية لأن يفضيها يقوم بدور جليل. منظمات حقوق الإنسان مثلاً - ولعمريها إما معتمد على التبرعات المحلية والعربية المحوية أو يأتي من منظمات الأمم المتحدة، لكني لا أستطيع أن أتجاهل الدور الذي تقوم به بعض الجمعيات الأهلية الأخرى في المجال الاجتماعي خاصة، فهي تعنى بالاهتمامات الغربية، وحدها، حيث تهتم بختان الأثنا أو بعمالة الأطفال

علي سالم يرفض توكيل محام للدفاع عنه في قضية ابن خلدون

القاهرة: عبده زينة

تتطلب عليّ ولا عليّ ما أفعله، بل إن الأمر على العكس من ذلك تماماً، فإنا نعمل من أجل مصلحة البلاد وأجل العلم الاجتماعي والفن الراقي وحقوق الإنسان.

● وما شءوا تجاه هذه الاتهامات؟
يشكل عام، التفكير بمغبر مهتة خطرة أيضا، والإدعاء الحقيقي يجب علينا من الكرامة والفيرة والصدق تجاه أي مدعى على الحفاظ على حرية الفردية. وتوجه هذه الاتهامات إلى اشعري بالجنس وكيفية كمواطن، لاني اعم تمام العلم نتابع نخوض مثل هذه الاتهامات على سمعة مصر السياسية في العالم والمنطقة لاني بؤني ان يقال عن بلدي انه مصاكم الناس بسبب سبنازيو فلم لم يظهر الي الوجود.

● وما هي المشاهد التي ركزت عليها النيابة في التحقيقات؟

التحقيقات

وأكد أولا أن السيناريو الذي استندت إليه القيادة كان سيناريو مبالغ فيه، حيث تنقصه بعض التفاصيل والخطط، ويوجد بعض الأخطاء التي عليه ذلك من باعطائهم نسخة محققة من سيناريو الفيلم الذي تم تصويره لنحو 24 دقيقة فقط، وتم التزميز خلاله على مستخدمين فقط ما رقم 170511 وأغلبه اعتبروه متخلفا في عمل الحكومة لأن الحكومة هي التي من المفترض أن تعطي بالملءية الانتخابية، وأن هناك إجراءات على السلطة والأمن والأمن وأنها

رفض الكاتب المصري علي سالم أحدث المتهمين في قضية مركز ابن خلدون توكيل محام للدفاع عنه في القضية قائلا: «إن الاتهامات التي وجهتها نيابة أمن الدولة العليا لا تنطبق علي أو علي ما افعله، بل الأمر على العكس تماما من ذلك فانا اعمل من أجل مصلحة البلاد».

وأكد علي سالم الذي حاورته «الشروق الأوسط» في أحد الفنادق المصرية بحي الزمالك حيث كان يكتب أحد مقالاته الضاحكة، أنه سيرفض التعاون مع أي صدام يستدعيه المحكمة للدفاع عنه عند أحالة القضية إلى المحكمة، معتبرا أن القضية قضية ولا تستدعي توكل صدام، وأن نتعامل مع القضية على غرار

وسالت الشريعة الأوسط علم، سالم عن اتهاماته،
التعامل مع الأخطار المفاجئة مثل الزلازل والبراكين.

فأخرج ورقة «زرقاء» دون فيها الاتهامات وقال: «إن التهم الموجهة الي هي حيازة إحدى وسائل الطبع المخصصة لأذاعة أشاعات كاذبة عمدا، وبث دعايات مثيرة من شأنها تكدير الأمن العام، وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة».

ما رأيك في هذه الاتهامات؟

• أولا أوضح أنني عندما استدعيت الى النيابة لم يخطر ببالي أنني متهم في القضية وأنني ذاهب كشاهد، ولكنني فوجئت بتوجهه سبل من الاتهامات لا



الجاسوس عزام عزام الذي ترافع عنه الديب وقضية الدكتور ابراهيم مسالة مؤسفة وهي تتبع من فرط الرعب السائد عند المصريين تجاه كل ما له صلة بإسرائيل، واعتقد ان ابراهيم لم يخطئ لان لكل انسان حساباته التي يوفق اوضاعه عليها. اما عني فلان اوكل محاميا للدفاع عني وحتى لو قمت بذلك فلن يكون الديب رغم انه صديق حتى لا يلهم الامر على ان هناك ما يسمى بمجموعة ابن خلدون.

● الا تعتقد ان سفر الى اسرائيل اثناء سير أحداث القضية ورغم التوقعات بخضرك للتحقيق امر مستقر؟

- ليست مسالة استغراق، لان الطرف الآخر في اسرائيل قد ياحض علينا اننا نصاب بالرعب من مثل هذه القضايا. كما آريت ان اوضح لهم ان كل شيء عادي وابلغت امن الدولة قبل سفري واصبريت على ممارسة حقوقي للدفاع عن الدور الحضاري لمصر والمصريين علما بانني اقتصرت الزيارة الى اسبوع ولحد بدلا من اسبوعين.

● انت تصرص دائما على عرض سيناريو الفيلم في الأماكن العامة ألا تخشى ان يضر ذلك بابه؟

- انا وجهت الي اتهامات بشأن هذا السيناريو، ولا اعتقد انه سيقام محاكمتي عليه مرتين، ولا اعتقد انه سيعامل كمشور سياسي. ورغم كم انهم التي ساقطها النيابة لا اعتقد ان السيناريو يهوي ايا منها، ولكنه يهدف الى تشجيع الناس علي المشاركة وهو درجة عظمي من الإبداع الفني.

المسؤولة عن تزوير الانتخابات رغم ان المشاهد كانت توحي بحس هذه الأمور تماما، وانتي قصصت بهذه المشاهد التاكيد على ان سلبية المشاركة في الانتخابات هي المؤثرة في هذا الصدد، وكذلك ان هناك طليقات كثيرة يفترون كل شيء رغم انهم ليس لديهم استعداد لعمل أي شيء، واعتقد ان نقطة ضعف السيناريو هي انه اعلى من أي كلام اخر، وبالتالي فانه يبدو مخيفا للكثيرين.

● هل تشر انه تم توريك في هذه القضية؟

- لم اشعر بتورطي على الاطلاق، فهذا عمل فني تصادف ان يخل في جهة ليس لي علاقة بها سوى كتابتي للنص، وانا ليست لي علاقة بمرکز ابن خلدون سوى هذا النص، وخلال عشر سنوات لم انهب اليه سوى خمس مرات، وانا لم احصل الا على 1000 جنيه فقط مقابل النص، لانك حينما تقدم بعض الأعمال فيكون العمل نفسه هو اجره بعيدا عن الماديات، وانا كنت اتوقع ان يعرض هذا الفيلم في التلفزيون المصري اضافة الى المساحات الشعبية لانه عمل ينطوي على توعية الناس بحقوقهم.

● مارياك في موقف الدكتور سعد الدين ابراهيم؟

- انا انتظر حكم القضاء، لان انتظار المعلومات من الصحافة المصرية هو امر محطوف بالمخاطر.

● هل اخطأ ابراهيم في تركيز الحامي فريد الديب للدفاع عنه؟ وهل يمكن ان تركه هناك؟
- اولا اعرف ما تقصد، فمسالة الربط بين قضية

الفرد

وكيل الأزهر الجديد في حوار مع عقيدتي

بشرى.. النزول بسن القبول بالمعاهد..

العام القادم

مرکز ابن خلدون.. مشبوہ.. والأزھر
أجهز مشروعه

**لنا محاكم تفتيش..
وإنما صمام أمان ضد
التطرف والانحراف**

حوار: موسیٰ جمال

وسط كثرة الزوار.. والعاملين بالأزهر.. والأوراق
والامضاءات.. والتليفونات التي لا تنتقطع استمطعنا ان
نحصل على وقت ثمين لاجراء حوارنا مع الشيخ

محمود عاشور وكيل الأزهر الجديد..
حاولت غلق باب مكتبه حتى يستطيع تسجيل الحوار، رفض..
بشدة مؤكداً أن سياسته سياسة للباب المفتوح.. مفتوح لاجراء
حوار صحفي أو اتمام أى عمل.. أو مقابلة أى شخص.. فليس
عنده ما يخشاه أو يخشى عليه.

قلت ان الحوار مواجهة.. فلا اريد ان يزعجنا الدخول والخروج فقال انا مستعد للمواجهة حتى لو امام جمهور غفير.. فسأحتي بيضاء.

٢٠٠٠

مرکز این خلاقون

- [illegible]

- أما ما يتعلق بالدعاية، أنت وكيل الأزهر الوحيد الذي أنت صاحب الأمر على أنك تجرد عن الأزهر عليك تصدوره هي فوق إطلاعهم.
- في دولة الامتداد مسكونة الدائم قال: من أولها ستكون
- ١٤٣٣هـ
- أولاً ست من يتضح الواجبة حتى في أقل الأمور
- ثانياً في الجور كالأمر الجديد أنت أنت إتبعنا تاريخاً
- ثالثاً سنة ١١ سنة، وتكونت بالاسميات التي تتقدم في
- رابعاً المبادئ والتحدث بالغة العزيمة الأمر
- خامساً تدرجت بها عام ١٩١٦ من عملت بوزارت التربية
- سادساً فيقتصر بعدد ما أنت بوزارة دعوا إلى جميع
- سابعاً التوسلات من عملت ما تروى إلى إنشاء العام
- رابعاً فيقول الأستاذ الدكتور أحمد رحمه الله في الدكتور
- خامساً فيقتصر به، وأنا في شؤون الأزهر كنت في علم
- سادساً فيقول بكثرة عن الأزهر وازدوار
- سابعاً كنت في جملة العامة دعوا إلى العامة
- رابعاً في عملت في الأمر في أول على بني حضرة الأزهر
- خامساً قال بعد ما تدرجت، أنت لا أبعد عن الأزهر دعوا.
- سادساً فيقول جدي وأبائي في الأزهر، والمعلم، الأزهر طرية
- سابعاً أنت فيه من غير هو من الأزهر والواقع له كبير.
- رابعاً

تصفية حسابات

- هناك مقولة يرددها الجميع: أن نستعمل الجعدي يأتي ليهدم مبادئه. فلهذا أرى على الأقل يأتي لتصفية الحسابات. أكون أكثر صراحة معه، البعض يقول أن هذه المقولة لها مساحته في ذلك أو في تلك؟
- أنا فزت يوم صدور القرار الجمهوري بتعييني وكهلاً لآخر من الذين في مكاني عارداً، يعني فلما أعطى كل ذي حق حقه، ليبي وبنين أبي وبنين أبي الإنسان في الأثر أي خصومة، وكل من يفعل بدى في يده ويأخذ حقه. لما من لأهمل فهذا امر اخر...

جواب ۲:

- هناك لجنة للحوار بين الأديان داخل الأزهر تار حولها الكلام . والفيل وقال . أريد تقييمكم للحوار بين الأديان؟
- لا أعطي أي شيء عن هذه الحوارات
- أريد معرفة رأيك الشخصي؟
- أعطيني من الكلام في هذا الموضوع.. لعدم تواضع المعلومات . وما قال لا أدري فقد التفت!!

که از جمله

- قضية والده ان تجاوز سن المأثري... تتداخل بال الكثير... بل
تقول العديد من العاملين في الجهاز الحكومي والعسكري...
● مرة أخرى... القضية الشخصية في هذه القضية يكمل مسرعة؟
● هذه القضية تتفرد السلطة المختصة... ورئيس محمد
سنياء مبارك... ان يكون من مودة ان هذا... بل ولكن من
قضية ابراهيم ليس له اقل من الضمان في الستين... بل ولكن
يعتبر ان القيادات في فترة سابقة لم تعمل على ايجاد حصة
تامة... كما ان الصوريين في هذه من تجاوز سن المأثري...
في ترويج احزاب... انهم لم تعمل... بل ولكن
عندها سن ستهلر القيادات... مصرر... ولا كما يقال فيها الصلوة
والحمد لله ان من في مصر تهمم في القيادات...
سنياء محمد سنياء مبارك.

العدد ٤

هو مستوى عام. فطالب الثانوية العامة الألى ليس مثا طالب الثانوية منذ عشرات السنين، والأزهر شريحة وجزء من المجتمع، وما جرى على المجتمع يجرى على الأزهر، ويكنى الأزهر شريحة أله حمى طلابه من التوسع فى برائى التعرف والأزهاب لأن الطالب يعيش مع الدين الحق ويرى على الفكر الوسطى وأمل من الله التواضع أن تنهض بمستوى الفضل وعرض منهج ينهض بالمعاد كما قلت مبنى ومعنى

من القول

- من المشاكل التى تلقى الجميع أسرار الأزهر على تحميد سن القول بالرحلة الإبتدائية بسنة سنوات وعدم التنازل أو التنازل - أليس عنكم تصور للتنازل بسن القول؟
- فضيلة الإمام الأكبر الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر سأل وكيل وزارة التربية والتعليم فى إحدى اجتماعات المجلس الأعلى للأزهر عن سن القول بالمدارس فلكذ له أنه ست سنوات ولا تنازل. وبناء على فله طبق الإمام الأكبر هذا للهدأ. ومع هذه الشكوى استطيع التأكيد أن الانشقاق الآن افضل بكثير من العام الماضى وهذا يعنى أن الاحاد لم تقل. ومع فله فى قضية ليلية المناظرة فى السنوات للقامة.
- إن كنت تطوف مناهج الأزهر؟
- يا ألى كذا هذا الكلام الكبير فضيلة الإمام الأكبر مهمت أمشأ كبراً جداً بالتعليم الأزهرى. اهتماماً جافاً وحازماً.. الأزهر فى قلبه ووجدانه. فله على الأزهر والناس تنهم اتهامات بلطاً.. والأرقام تكذب لك. الإمام الأكبر يوم أجازته يخرج ليلتتح معهم فى الاستكثارية لم يعرف فى نفس اليوم أهدأ تطوف مناهج...!.. أنه يعمل المستحيل لرفع شأن المعاهد.

دليل آخر

- لى دليل آخر على هذا الإهمال.. كان فى السابق تسم المعاهد بصورة كبيرة.. والآن تسمية العملية ببطء شديد.
- لا تريد أن تكون نخرتنا للأسور سطحية.. لا بد أن تكون متعمقة واسعة الأفق.. كنا فى اجتماع الأسبوع الماضى مع رؤساء المناطق الأزهرية.. عرض علينا أحد الحاضرين بعض الإحصائيات التى تقول أنه فى إحدى القرى ثلاثة معاهد ابتدائية فقط. ويطلب هذه المعاهد لآبد أن يسير عشرة كيلو مترات للوصول للمعهد الإحدى. فهل هذا كلام؟ أتنا نعمل على توافق عشرات المعاهد.
- المعاهد فى السابق كانت تسمى بمعالم - فليس فى المعاهد بنيت لتشغيل القارب للتورعين. ولذلك كان هناك شيخ معتمد بمؤهل ثانوى متناهي، ومخطط للتران يحمل دبلوم تجارة...!
- الخطة التى يسير عليها فضيلة الإمام الأكبر.. تنظيم عملية الانشاء حسب احتياجات المناطق واعتماداً أعداداً منتظمة، كما أن الأزهر أخذ للبنى فون عمالة ويوفر من جانيه المعاملة الهميدة وهكذا.. فحين تسمى للانشاء على عشرات المعاهد...
- لماذا لا تبنى بوجه هيئة إبنية تعليمية أزهرية؟
- إنها فكرة طيبة أتمنى أن تتم.. فسوف توفّر عنا الكثير.. فى مطوية واحدة.

العدد ١٦

كشفت صحيفة القدس اللندنية ايضاً حادثة عن الاسباب الحقيقية للقبض على رئيس مجلس امان مركز ابن خلدون للدراسات الانثوية الدكتور سعد الدين ابراهيم خاصة ان اسباب القبض اللفظية معروفة للحكومة منذ أكثر من عشر سنوات.. السبب الحقيقي كشفه الكاتب الممارس محمد عبدالحكم دياب. القيم هي المصاحفة البروقراطية لندن هي مقالة بالجريدة يوم السبت الماضي حيث أكد وصول رسالة من اعم الاحيرة الامريكية وأخطارها الى السلطات المصرية تقول الاتي : انه في حالة رغبة المستوطنين المصريين الكبار في ابلان الادارة الامريكية استفسارات او مطالب عن غير الطريق الرسمي فقد تم اعتماد مركز ابن خلدون كقناة لذلك وهو ما شكل صدمة للمستوطنين في مصر لانهم لم يتقبلوا اختصار الادارة الامريكية قناة معتمدة بهذا المستوى من خلف ظهرها .. وخاصة ان الرسالة لا تمنى سوى امر واحد ان امريكا اختارت رجلها في مصر وهو سعد ابراهيم. ومن ناحية اخرى شبه عبدالحكم قضية سعد ابراهيم بقضية مصطفى امين.. وأن الاثنين تحولوا من لاعبين مشاهير ذوي مسموح كبير الى الدخول في الدوائر المحظورة ومنظمة الدولة في الاتصالات السياسية.. مع ضائق الزمن والظروف والسياسة. وان تلك الرسالة كانت وراء القبض عليه بعد فترة من وصولها كتوع من انواع القتل وقرصة اذن قوية..

حسن الزوام

الرسالة
التي ذهبت
سعد الدين ابراهيم:



أمريكا طالبت مصر باعتماد مركز
ابن خلدون قناة سرية للاتصالات

العدد ٢٦



كم سعد الدين إبراهيم في مصر؟

■ صلاح عيسى يرفض توسيع دائرة الاتهام ■ وعبد الفتاح عساكر يشبه أمثال
سعد بالقراميط التي لا تعيش إلا في الوحل ■ جمال فهمي؛
الحكومة هي سعد الدين إبراهيم الكبير ■ د. رفعت سيد أحمد؛
القائمة كبيرة وتضم الدكاترة هلال وسعيد

في قضية د. سعد الدين إبراهيم رئيس مجلس أمناء مركز ابن خلدون
للدراسات الأنثوية.. استمرت علامة استفهامية كبيرة تدور حول السبب
الحقيقي للقض عليه.. وإن كان البعض قد ذهب بالقول إلى أن سمي مركز
ابن خلدون لتكوين لجنة للإشراف على الانتخابات التشريعية القادمة هو
السبب الذي لا يأتي قبله ولا بعده أسباب أخرى وأدى إلى غضب الدولة عليه
واعتقاله..

١٧٦٠٠٠

مصر .. وتمويل للمطبات الخلية
 بعيدا عما بطرح به من
 أسماء ومنظمات بحث التحقيق
 منها سألنا بعض اليهسمين
 والمقصود من الماشغين

بالمشغين
 كم سعد الدين إبراهيم في
 محمدا أو بالتحديد كم عمرا أو
 مطبعة يجب محاكمتهم بس
 للماني التي يحاكمها الحل
 الكاتب السياسي صلاح عيسى

رئيس تحرير جريدة الشاهد
 ونسب الشاطئ على هذا الموضوع تبديدا حتى لا يتم توسيع دائرة
 الاتهام .. ومن ثم يتم تكريس أسلوب الدولة في مواجهة حرية الفكر

رغم إقراره بالاختلاف مع د. سعد إبراهيم
 أما الساحت الإسلامية عبد المتاح مسكر والذي كلى واحدا من

كم سعد الدين إبراهيم في محمدا .. إجابة تولسمه، حينما وصف
 ملاسيات تلك الكلمة بمجتمع اسماء القراميط التي لا تحيا إلا في
 الماء المكر ولا يمكن اصطفاها إلا بوضع شيء من التبريد وحره وهو

التعبير الذي وجدته لوصف أشباه سعد الدين إبراهيم من وجهة نظره
 وأن هؤلاء يسعون لظلمة من محامير الشمس وبكل أسف منهم من

ننتقد أنه من المذنبين ولكنه يتارم بههم شمس مصر .. بينما المول
 لهذه المؤسسات هو نفسه الذي يأتى حامسا لإبراهيم في الشراخ بل

الأكثر هو الذي كثر من هذه التناصير ودعيا داخل البلاد
 وهجمه مسكر أنه حشر لثاء وحلت الكتيك تحدث فيه ٥

فرحيك بشرة سيئة السمعة علم بعدد أسماءه وكان ما حدث منهم
 إرسم من أحداث الكتيك لتسميا أو كان كشعا بعيدا في القاهرة

والأكثر أن أحد هؤلاء الأربعة حاصل على جائزة الدولة التقديرية
 وهو من أدي أعداء البردة الوطنية ويعد أنه علماني ونسب أن

الشعارات التي يرفعونها شعارات وثائق من أجل تشهير المسألة، وإذا
 سقط أحد التراميط فهناك عشرات التراميط مطلوب اصطفاهم

من يملكون ضمير مدع وأمنيا للثومين
 أما الكاتب الصمغى رعت سيد أحمد قال: إن هناك أكثر من سعد

التي حشمتها الدولة
 التي يمكن أن لا يجرى النظر إلى قضية متعلقة بحالة التي

الفرزتها ودون النظر إلى أسماء مثل .. علي الدين خليل وزير الشباب
 والرياضة والدكتور عبد القدر سعيد مدير مركز الدراسات

الاستراتيجية بالأمرام لا تلك وضع علم أشهر البيت الشيعي
 والمشاولي ليث في مصر حتى مركز الصحوت في عدد من الهيئات

الحكومية والوزارات التي تتلقى دعما خارجيا أيضا فمركز الدراسات

وبطرا لأن قضية الاتهامات لم تشمل هذا السبب تحديد لأنه لا
 يوجد في القانون ما يحرم السبب لتدبير لجنة للإشراق على
 الإشعاعين .. وفي واقع الاتهامات الرسمية .. التحويل .. التحويل ..
 الإساءة لأسماء .. الاتهامات الشمية والصحية .. التوقيع وتهديد الوحدة
 الوطنية وإزمار بيوم الطاغية في مصر .. لا تصعب سعد إبراهيم وهذه
 في دائرة وفحص الاتهام ليس لأنه من وجهة نظريا مدع أو حتى
 بره طائلا في التحقيقات لا زالت مستمرة .. ولكن لأن تعدد القضية
 بهذا الشكل يلقى الضوء على الآخرين يشاركونه نفس الأفعال .. بل
 والبعض يتجاوز ما وجه إلى سعد إبراهيم في اتهامات .. مثل الحاشي
 مورييس صادق مدير مركز الوحدة الوطنية .. والذي يطلق عليه الممثل
 مركز التفرقة المصرية، وهو أبرز من تأثير نمرة التفرقة بين السلمين
 والأقليات في مصر وأول من ادعى بأن الأقليات يتعرضون لاحتلة
 اضطهاد لا مثيل لها في التاريخ وأرسل تقارير دولية بذلك لمدة جهات
 أسبوعيا التقرير الذي أرسله للمجموعة البريوطانية «منداي فوجير»
 وبالتحديد للمجموعة كريسيتا لأحد التي مانت منه قضية مثلية

بالاتكيب عن اضطهاد الأقليات في مصر بعد حادث الكتيك الأول.
 وسبق له أن سب مصر على إحدى القنوات الفضائية المصرية

«الجزيرة» عندما قال «مصر طول عمرها في الزحف... هذا الرجل
 الذي ارتكب كل الكوارث التي يعانيها شعبنا سعد إبراهيم بالإضافة إلى

حصوله على تمويل أجانب من حكومات مصر بالإضافة إلى
 أحل الهام مصر باضطهاد الأقليات .. طالب أيضا بعل مشكلة الأقليات

الزمنية في مصر بالمائل الجبوري .. فكيف يكون هذا الحل؟ .. لا أحد
 يعرف سوى مورييس صادق

وحتى لا يطال الحديث عن «مورييس» الذي يجب محاكمته ننس
 قضية اتهامات سعد إبراهيم للتحويل والإساءة، نقول أنه يجب سؤال

مجلس أماء مركز أن بطون كان يصنع على ما يقوم به
 الدكتور سعد والتي هي الهفوات الآن خاصة أن هذا المجلس يضم

وزراء جالسين على مثل الدين خليل وزير الشباب والرياضة والقعود
 السابق لكتبة الاقتصاد والعلوم السياسية والدكتور إبراهيم حليبي عبد

الرحمن نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط الأسبق والسيد أحمد
 خليل مديوب مصر في الأمم المتحدة سابقا والدكتور أحمد كمال أبو

الجد وزير الإعلام والشباب الأسبق والسفير عبد الرؤوف الريدي
 سمير محمد الأسبق بالولايات المتحدة والدكتور عبد العزيز حجازي

رئيس وزراء مصر الأسبق والدكتور محمود محمود وزير الصحة
 الأسبق والدكتور مصطفى الصبي سمير مصر السابق في فيها

ومساعد وزير الخارجية الحالي وخبرهم من أعضاء مجلس الأسماء في
 المركز المشهور خاصة أن منهم من هو مشغون في الحكومة الحالية

لأنهم مشغون فيما وجه إلى سعد إبراهيم من اتهامات .. كما يجب
 أيضا سؤاله: أية حكومة مصرية تتعاون مع الكتيك سعد في

سبيل شامة الذي يحاكم عليه الآن على رأسهم وزراة الإعلام
 والأماكن والمطلة القاهرة وجامعنا القاهرة وسبع شمس ١٦ منظمة

عربية ١٦ منظمة وميشة دعم خارجية .. ضمن سمع لهم بالعمل في

١٦٦٠٠٠٠

إبراهيم منار غيب الدولة عندما اعتقد أنه يستطيع استيراد كل ما
يراد من الغرب، كسيوف، دبابات، دبابات باليستية، صواريخ
والمدفعية، لذلك فإن العلاقات غير مقبولة أصلاً من الحكومة، أما إذا كان
الانتماء إلى تقارير الأقليات واستطاع الأقليات هذا يحدث منذ نشو
سنوات ولا أحد يعرف على وجه التحديد لماذا تم التفتيش الآن على
سعد إبراهيم قبل سجنه، مما يجعله هو وأمثاله من يجب اتهامهم
بالمحاكمة العلنية.

لذلك، فعلى جميع يدعى كل الصحفيين والناشطين مع سعد، للتصالح
معه ومع اعتزائه من الباقين العسكريين، بينهم يتبع لحديث من الاختلاف
ولأن معظم الحديث، وهو في الأصل حول المنظمات الأهلية، فإن
حافظ أبو سعد الأمين العام للجمعية المصرية لحقوق الإنسان والذي
سألتهم، أكد سعد إبراهيم في مصر أو بدون، سبق وأن وجه له قبل ذلك
الانتهاكات التي وجهت لمرکز ابن خلدون، سبق وأن وجهت له قبل ذلك
الانتهاكات التي وجهت لمرکز ابن خلدون، والتي أطلقت خلال إر
الانتهاكات الواردة في الصحافة والتفتيش ثم
التحقيق تصالح مع الانتهاكات الواردة في الصحافة والتفتيش ثم
بتناول قضية التطبيع وعلاقة سعد إبراهيم بإسرائيل ولا الأقليات

لذلك فإن وجود حوالي ١٠٠٠ مؤسسة ثلثي تمويلاً أجنبية من
مصر سواء جمعيات أهلية أو مراكز بحوث مستقلة أو حكومية أو داخل
وزارات نفسها جميعاً في مركز شبيكات دعم أجنبية تتلقى دعماً من
مؤسسات لها مكاتب في القاهرة وسبق للحكومة أن وافقت على أن
أفهرها وزارة الخارجية، وهناك أيضاً مراكز مثل مراكز الأهرام
للدراسات الاستراتيجية والذي يرأسه الدكتور عبد الحميد سعيد وهناك
مركز دياطة تحصل على تمويل أجنبي من وزارة الدراسات البرلمانية
وتقرير الحالة الدينية في مصر والتحول يأتي من المؤسسات التي
تدعم مركز ابن خلدون ومعظم الجمعيات الأهلية والمنظمات المدعومة
تتحصل على الدعم من واقع التجارب قامت بها الحكومة من خلال
وزارة التعاون الدولي لدعم ثلاثة قطاعات وهي الأجهزة الحكومية
والقطاع الخاص ورجال الأعمال والقطاع الأعلى أي المنظمات الأهلية

التي لا تهدف إلى تحقيقه ربح.
فهل سيتم محاكمة رجال الأعمال الذين يحصلون على دعم
خارجي من إطار اتفاقية التبادل السلمي مع الولايات المتحدة الأمريكية
مثلاً أو مراكز الأبحاث بوزارة الزراعة التي حصلت على دعم من
الاتحاد الأوروبي من إطار اتفاقيات دولية.

رغم أن مطالب بالدعم الاقتصادي تأتي وعدد من الجمعيات نرحب
أيضاً بالرفقة الحكومية ورغبة الرأي العام على هذه الأموال ولا مانع
من أن تضع الحكومة قائمة بالمطلبات الدورية الشفوية وتقوم بتوزيعها
على الجمعيات الأهلية لعدم التماثل معها ظلالاً أن الحصول على تمويل
خارجي أصبح جريماً.

أما بقية الانتهاكات وخاصة ما يتعلق بالتطبيع فهناك كثير من يجب
محاكمتهم أو أي التطبيع مهمة ولا لعل أن يتم التفتيش مع الحرج على
مسلم الذي اعتذر عن عدم حضوره التفتيشية بسبب سفره إلى
إسرائيل لحضور ندوة... ولا كذلك الحكومة بقاء في مواجهة التطبيع
فهناك مئات من التفتيشات العامة يجب إجرائها للنسبة أعزاً.

حسن الزوام - مطاوع بركات

والبحث السياسية كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية بجامعة القاهرة، أشاء الدكتور
على الدين خلال ندعم من مؤسسة فورد
الأمريكية وشبكة الصلة بالبحوث
الأمريكية على ١٢٠ ألف دولار

أو مركز الدراسات الاستراتيجية
بالأهرام والذي يرأسه الدكتور سعد
سعيد والذي هو من هو في مجال التطبيع
من إسرائيل والذي سافر ذلك على دور من
سيرة الدكتور السيد ياسين الذي كان له
علاقات إسرائيلية بارزة في المنظمات وإن
كان الدكتور عبد الحميد سعيد أكثر وضوحاً
والصلاً - علاوة على أن كليهما حصل
على تمويل خارجي لتمويل أبحاثه،
ويروق الدكتور رفعت سيد أحمد بين
حصول الدولة على تمويل خارجي وتلحق
بمؤسسات الأهلية بذلك للمصالح
على تمويل أن المراكز في المنظمات وأصبح
لأن الهيئات والمنظمات الأجنبية تقدم
استقلاليتها لمحدودية كبرياء في مواجهة الهيئات الدولية أما الحكومة

فإنها سياساتها على مستوى البلاد ككل.
والثالث هو التمويل الذي يمثل الشبكات وكذلك الهيئات الأهلية وما
يسمح به المثقفين والمنظمات الاجتماعية لا يتناسب على الدولة
فالدولة لها مسؤولياتها والمنفذ جيارته وتلك قاعدة أساسية يعرفها
أي شخص يعرف اجتماعاً وسياستياً.

ولذلك محدود أرواحية في المعايير لدى المثقفين لتبوير سميرتهم
لأن بعضهم مجرد مروجين سياسيين وليسوا باحثين... بمعنى وثقاً لا
يريد الزبون المدعى من مطالب ويؤسسون بتعليق الجساعة وهذا لا
يريد الزبون المصنوع وتلك حقبة لا يجب إنقائها.

في النهاية يرى د. رفعت أن أمثال محمد إبراهيم كثير من
منظمات حقوق الإنسان باستثناء بعض المنظمات المدعومة والحزبية
ومعظم أيضاً المنبر صلاح وسبوت الذي ليس جميعه بالقاهرة ه ه يوزر
الذي دعا لأمير تطبيع شاذ في شتى الميادين بالقاهرة ه ه يوزر

٩٩ هو ومن معه من الناطقين وعظم لدى الجيش فإن حصل شخص
إذا كانت الثقافة بهذا السوء لدى الجيش فإن حصل شخص
الصفي والمنتخب المصري يرى أن الحكومة هي سعد الدين إبراهيم
الكبير بل وأن د. سعد هو جمعية الحكومة ويرى أن كل الانتهاكات التي
حدثت إلى مدير مركز ابن خلدون بالنظر إلى الحكومة هي التفتيشات

خارجية. وما وجه إليه اتهام الاتصال بجهات أجنبية فالجمعية هي التي
سهلت اتصال النخبة بهم بل وهي التي تفتح الأبواب من أجلهم ومن
أجل رجال الأعمال وهي التي تفتح المصافدات مع أمريكا والاتحاد
الأوروبي أي ذلك اتصالاً بالجهات الدولية والتامسة للتطبيع... ألم
تأت الحكومة بإسرائيل في وسط القاهرة ولها اتصالات مع إسرائيل
ولو أن تلك هي المهمة الرسمية لسعد إبراهيم فبعض معاملة كثير من
الأسماء للامعة ومحاكمة الحكومة نفسها التي دعمت تواجد د. سعد
وأمثاله للبوليس مع ضباطها الروس وهناك أجهزة رسمية دعمت لمعد
اجتماعات بين المصريين والإسرائيليين.

أما عن التفتيش فهو مهمة مضحكة لأن الحكومة هي أكبر مؤثر في
التاريخ وهي أكبر مسبب لفسادها. ويتأكد جمال فهمي أن سعد

٨			
١٠١١١١١١			
٤	٥	٦	٧

المصدر

التاريخ

٦ مشاع مصر اليوم

القاهرة، مصر

تليفون / فاكس ٠٢٠٢ ٥٧٥٦١٠٠

E-mail: meri56@hotmail.com

ميريت

للتشيو المعلومات



تجديد حبس؛ متهمين في قضية مركز ابن خلدون

كتبت خديجة عفيفي
فرد المستشار هشام سرايا للحام العام
الاول لادابة امن الدولة العليا تصديق حبس
متهمين في قضية مركز ابن خلدون وهم محمد
مختار صاحب الطبعة وعوض عبده وعبدالمنعم
ابراهيم وساجدة ابراهيم المولودين والباحثين في
هيئة دعم التاحيات المصرية ١٥ يوما لادابهم
باحساس بطاقت انتخابية والاشتراف في عمليات
التزوير وقاهاى مخالف مالية نظير التزوير كما
امر الحام العام الاول بإخلاء سبيل الحامى
ابن جمل بضممان مطلقه الشخصية على ذمة
التحقيقات باشر التحقيق هشام بدوى رئيس
الادابة واشرف للمحامى واشرف هلال ومحمد
الفضيل وكلاء الادابة. وتنتظر الادابة يوم الخميس
معد غده تجديد حبس المتهمين سعد الدين ابراهيم
ونادية عبدالقادر المدير المالي للمركز

اتجاه الى تمديد اعتقال ابراهيم... ومحاميه تعهد كشف وثائق تثبت براءته

□ القاهرة - الحياة

مغلوبة عن الأوضاع في البلاد ما يؤثر على موقف مصر في المحافل الدولية ويضر بالاسم القومي للبلاد، وقررت النيابة حبس الاثنين بعد القبض عليهما مباشرة لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات ثم مددت حبسهما قبل اسبوعين بعدما اتسع نطاق القضية ليشمل آخرين.

ومن جهته أكد فريد النيب محامي ابراهيم انه سيقدم الى النيابة أمن الدولة العليا اليوم وثائق صادرة من جهات رسمية مصرية واخرى اجنبية تثبت براءة موكله. وقال النيب لـ«الحياة» ان الوثائق ستسرفق بمذكرة سيسلمها الى النيابة تتضمن تفصيلاً للنهم التي وجهت الى موكله، وذلك لئلا الجلسة المختصة للنظر في أمر تمديد اعتقاله.

ويمنع القضاة النيابة الحق في تمديد حبس ابراهيم ١٥ يوماً اخرى اذا رأت ان اطلاق سبؤه على مسار التحقيق. لكن تمديد الحبس بعدها لا يكون الا من سلطة محكمة

■ علمت «الحياة» ان اللجنة نتجه الى تمديد اعتقال رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية» الدكتور سعيد الدين ابراهيم احتياطياً لفترة ثلاثة على ذمة التحقيقات التي تجري معه وآخرين من الباحثين والمتعاملين مع المركز. وافادت مصادر مطلعة ان ملك التحقيقات مازال مفتوحاً ولم ينته بعد، مما يجعل من إطلاق ابراهيم اسراً غير مرجح. مشيرة الى ان النيابة عدت اعتقال جميع المتهمين في القضية ممن انضمت اليه القانونية لتوقيفهم. وذكرت المصادر ان النيابة ستظار بعد غد الخميس في أمر تمديد حبس «رئيس مركز ابن خلدون» وسكرتيرته السودانية نادية عبد الفور اللذين كانا اوقفا بداية الشهر الجاري واحيلا على النيابة التي وجهت لهما تهما عدة من بينها «تفكي أموال من جهات اجنبية مقابل إمدادها بمعلومات

على قيد الحياة. و اضاف المحامي « ان تهمة
النصب والاحتيال على الجهات المانحة مبرور
عليها بان محكمة النقض اشترطت اكتمال
الوسائل الاحتمالية لإثبات التهمة، مشيراً
الى « ان التحقيقات البحث ان ابراهيم لم يسلم
البطاقات الانتخابية الى الاتحاد الأوروبي
بالفعل وان البطاقات محل الاتهام صارت
في حوزة النيابة بعدما صادرتها أجهزة
الأمن.

ووجهت النيابة قبل يومين تهمة «اعداد
وهجزة احدى وسائل الطبع مخصصة لنشر
«شاعات كاذبة عمداً وبث دعايات مخيرة من
شأنها تكدير الأمن العام والأضرار العمدة
بالمصلحة القومية للبلاد» الى القاتل علي
سالم الذي اعد سيناريو فيلم «دخل شريك...
ساراه» بعدما اعتبرته بضوي اسقاطات
سياسية ضد نظام الحكم وأوربت التحقيقات
ان الفيلم أنتج بواسطة «مركز ابن خلدون»
بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

تعهد في غرفة المشورة التابعة لمحكمة امن
الدولة

ورفض العيب كشف طبيعة الوثائق او
الجهات التي صدرت عنها، لكنه أوضح ان
مذكرته ستحوي شرحاً لها مفصلاً على ان
مبررات الحبس الاحتياطي لم تكن ستكون غير
قائمة. وأوضح ان المذكرة ستقدم استناداً الى
الوثائق ومواد القانون التهم التي وجهت الى
ابراهيم، واعتبر ان تهمة «التزوير في محركات
رسمية» التي وردت في التحقيقات لم يعد
لها سند في القضية بعدما تبين ان التهمة
تتعلق بقيام مسؤول مشروع المشاركة
السياسية في المركز خالد فياض المتهم في
القضية نفسها بتخفيف بعض الصور المضبوطة
المطبوعة على بطاقات انتخابية. ونكر ان
القانون المصري «اشترط ان يكون التزوير في
محركات لها قوة الإثبات وليس صورا» وشبه
ورود التهمة في القضية باعتراف احدثهم بأنه
قتل شخصاً ثم تبين ان ذلك الشخص ما زال

في قضية مركز ابن خلدون «المشيو»:

تجديد حبس ٢ من أعوان د. سعد الدين إبراهيم

أمرت محكمة أمن الدولة العليا بأشرف السبستاني هشام سوريه
الحامى العام الأول بتجديد حبس ٢ من أعوان د. سعد الدين إبراهيم
رئيس مركز ابن خلدون وعدم مآجدة اليه، عبدالنعم إبراهيم، عوض
عبد ١٥ يوما على لمدة التوقيفات كما نظمت سبيل أمين جيل معبر
لشئون الخارجية بمركز ابن خلدون وإجهم لشرف هلال وأشرف
المشمارى وكريلا أول النيابة بملف الاتهام أثناء جلسة التفتيش التي
استمرت ٤ ساعات وحضرها عدد من المحامى أسى زوجها لهم تهم
المشاركة فى توزيع البطاقات الانتخابية من ناحية أخرى نظر هشام
بندى رئيس نيابة أمن الدولة صباح الخميس للقبل أمر تجديد حبس
د. سعد الدين إبراهيم ورئيس مركز ابن خلدون ونائبه عبدالقوى معبر
لشئون المالية والاقتصادية ووكيلتهما بإفالة اتهام عديدة ووصيها فى
الوقوف ومصادرو التمويل التي حصل عليها المركز من بعض المنظمات
والهيئات الأجنبية

تجديد حبس ٤ متهمين بقضية ابن خلدون

كتبت نجوى عبدالعزيز:
قررت بناية أمن الدولة فعليا أمس
تجديد حبس ٤ متهمين في قضية
ابن خلدون ١٥ يوما على ذمة
الحقيقات. شمل القرار عبدالمع
ابراهيم ومليحة ابي اديم وعوض
عبدده قيسين في هيئة دعم
الانشاءات، هذه ومحمد مخلد
صالح للطبعة التي قامت بطباعة
بطاقات الانتخاب للزورة لصالح
الهيئة. كما قررت لناية اخلاء
سبيل الباحث ابراهيم جلال لانه نظر
أمر تجديد حبسه. واصل اشرف
جلال واشرف العشماوى رئيسا
لناية للتحقيقات باشراف للاستشر
هشام سرىا للخاص العام الأول
للنيابة. وأكدت التحقيقات قيام
المتهمين بتقاضى مبلغ مائة
تجوير البطاقات الانتخابية. كما
أفادوا بظهور شبكات بمبلغ مائة
كبيرة على خلاف الحقيقة لرسائلها
إلى الاتحاد الأوروبي. ولجأت النيابة
للمتهمين بقول للبلغة نبال
عبدالمعزى للمعزى بمرکز ابن
خلدون. كما واجهتهم بالاستندات
ودعاج البطاقات للضيطة بخل
للرکز والهيئة. كشفت التحقيقات
قيام قيسين بتسوين أسماء
لواحدون في بطاقات الانتخابات
مقابل جنيه عن كل بطاقة. وأفادوا
بظهور شبكات بواقع ٦ جنيهات
لبطاقة واحدة.

فى قضية مركز ابن خلدون

استمرار حبس المتهمين العاملين بالمركز وإخلاء سبيل موظف استدعاء الدكتور سعد الدين إبراهيم للنظر فى أمر حبسه بعد غدا

أموال بدون ترخيص ودون الحصول على ترخيص من الجهات المختصة، وقبول مبالغ مالية من دولة أجنبية قصد ارتكاب عمل ضار بالصحة القومية للبلاد عن طريق إنتاج فيلم سيمفانى بيس، إلى سمنة مصر بالخارج وتلقي أموال من منظمات أجنبية تعمل فى مجال حقوق الإنسان عن طريق استخدام أساليب احتيالية والاشتراك فى تزوير محروقات رسمية بإعداد كشوف احتيالية وعدمية لجهات أجنبية بقصد الحصول على مبالغ مالية منها.

كما وجهت النيابة للسيدة نادية عبدالنور التى تتولى الشؤون المالية بالمركز تهمة الاشتراك فى مساعدة النجوم الأول فى ارتكاب الأثام للسيدة إليه، ومن المقرر أن تنتهى النيابة من تحقيقاتها فى القضية خلال أيام قليلة قادمة، وسوف يتم عرض نتائج التحقيقات على النائب العام تمهيدا لإبداء الرأى النهائى بقتلصرف فيها.

عادل السروجى

بعد تحقيقات استمرت أكثر من ٥ ساعات متواصلة، قرر المستشار هشام سوايا العام النيابة أمن الدولة العليا تجميد حبس ثلاثة من المتهمين من بينهم السيدة بمركز ابن خلدون للتراسات الاتمانية ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التى تجريها النيابة، كما أمر العام الأول بإخلاء سبيل موظف بالمركز وذلك بعد أن استمر حبسه أكثر من أسبوعين. ووجهت النيابة للمتهمين المحبوسين على ذمة التحقيقات عدة تهم منها الاشتراك والتعاون فى إعداد بطاقات احتيالية من ذرة مقابل مبالغ مالية.

ومن المقرر أن تستدعى النيابة الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون يوم الخميس المقبل للنظر فى أمر حبسه ومواجهته بالقول عدد من موظفى المركز الذين أجرت النيابة تحقيقات مؤسمة معهم.

يذكر أن نهاية أمن الدولة العليا كانت قد أصدرت قرارا باستمرار حبس رئيس المركز والسيدة نادية عبدالنور سوانية الجنسية ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التى تجريها النيابة بوجهة النيابة للمتهم الأول فى القضية عدة تهم منها جمع

تجديد حبس ٤ موظفين بمركز ابن خلدون

قرر المستشار هشام سررايا
الحامي العام الأول نيابة أمن الدولة
العليا تجديد حبس ٤ موظفين بهيئة
دعم البأحيات، تم توجيه اتهامات
للموظفين بالاشتراك مع سعد الدين
ابراهيم مدير مركز ابن خلدون في
تزيير البطاقات الانتخابية وتلقي
اموالاً من بعض الدول الأجنبية
بالمخالفة للقانون.

وكان اشرف ملال وكيل أول نيابة
أمن الدولة العليا قد استمع هي
الاقوال المخرج على مسام مخرج
القيام التسميحي بياخذ شريك
وبشاركه الذي تضمن حواري يشمل
استطلاعات من خلال حوار مطول بين
بطلان القيلم، ونفى المخرج على سالم
تهمة التخريف والاثارة.



فى مسرحية «بجماليون» للكاتب الأيرلندى
«برنارد شو»، يذهب والد الفتاة المتشردة إلى
معلمها، ويطلب منه بضعة جنيهات لكى يحتسى
الخمر مع أصدقائه، ويدور حوار طريف، بين الأب
الصعلوك والمعلم الجاد، ينتهى بقرار المعلم أن
يمنح الأب خمسين جنيهًا، وهنا يصرخ الأب: «هذا
مبلغ يفع المرء إلى الرغبة فى القتل.. إنك
تفسدنى يا سيد».



هذا المثقف لا يقطن هنا!



يكتبه هذا
الأسبوع

أحمد إسماعيل

كلمة ملثف أى.
فى خدمة من
يبيع، فالمثقف
«مهنى، شأن
كل المهنيين من
مستحسين
وأطباء
وصيادلة»
وسمعنا عن
المثقف
«المصرف»
الذى يبيع قوة
عمله لأية جهة
تطلب بحثا، أو
ورقة عمل، أو
كتابا... بعيدا
عن أى
اعتبارات
قومية أو
وطنية،
للعالم قرية
صغيرة،
والأسرار لا
مكان لها.
وهكذا

أصبح النموذج الجديد للمثقف يجسد
هذه المعانى الوافدة، وأصبح مثالا
وقدوة لشباب الباحثين الطامعين فى
الثروة والنفوذ، فالمثقف الجديد يتحدى
المفاهيم السائدة، ويدعو للتطبيع مع
إسرائيل، ويخاطب كبار رجالات الدولة،
ويركب أحدث السيارات، ويرتدى آخر
الثياب، وهكذا يكون «المثقف»
نموذج غريب بكل الأسئلة، وكان المفاهيم
التي تربينا عليها، لم يعد لها وجود.
كان خصوم طه حسين يأخذون عليه
تلقبه تذكرة سفر إلى باريس كل عام من
الدولة، وهو امر «مشين» من وجهة
نظرهم، لأنه يحصل فى طيحاته تقاربا
مريبيا مع السلطة، ويجرح المعنى
العميق لاستقلال المثقف.
وكان د. حسين فوزى، الطبيب وعالم
البهار والمؤرخ والكاتب والباحث
الموسيقى، يعيش من راتبه الشهري، ولم
نسمع أنه قدم بحثا مقابل مئات، بل
الآلاف، بل ملايين الدولارات كما نسمع
اليوم.
وبكتيا المثقف الفنان كمال خليفة، الذى
مات مصورا، جائعا، ورفض أن يرسم بنات
الطبقة الجديدة، وراح يخفر بأكثر الخامات
تقضا مجرى جديدا وعميقا، حتى استحق
لقب «أخر التعبيريين العظماء» كما وصفه.
نقاد ألمانيا المعاصرون.

هنا يلتمس «شوء» محسنة
الرفيع تلك العلاقة بين
الثروة والفساد. لقد مات
الفنان الهولندى «فان جوخ»
دون أن يبيع لوحة واحدة
فى حياته، وبيعت إحدى
لوحاته بعد وفاته بتمايين
مليون دولار. ترى لو أمست
«فان جوخ» بهذا المبلغ فى
حياته المؤلمة، هل كان
سيرسرم الواقع التى خلفها
وراءه، لقد عجز المثقفون
والفنانون طيلة حياتهم عن
السعى وراء الثروة، حتى
يحافظوا على قيمهم ومبادئهم وثقافتهم
روحهم.
المثقف يعنى فى الضمير الوطنى العام،
الرمز، والطهارة، والاستقناء.
كان يحيى حلى يركب المترو، ويرفض
العلاج على نفقة الدولة، لأن هناك من هو
أحق منه بهذا العلاج!
وكان د. مجدى وهبة «ابن البيوتات»،
ونجل وزير خارجية مصر فى أوائل
القرن «يجلس فى مكتبته فى وزارة
الثقافة بين تلاميذه، غارقا فى القواميس
ودوائر المعارف، ويركب سيارة
مواضعة.
أما نجيب محفوظ، فلا يملك سيارة
أصلا، وغل ضلوكا على مقاهى القاهرة،
يكتب السيناريو لتحسين دخله، ويعرض
بالسكز عندما
يتعرض لعملية
أحتيال ضاعت
فيها أمواله
كلها، وقدرها
الفا جنيه!
وجاء زمن
نشهد فيه
نماذج لمثقف
بعض كل هذه
المفاهيم،
ونفترن الثقافة
بالثروة،
ونسمع عن
ملايين
الدولارات تدخل
خزائنه هذا
المثقف بدعوى
تطوير البحث
العلمي!
ويصبح معنى

الدعوة إلى تطبيع
العلاقات مع
إسرائيل

قنوات
مفتوحة
وعامضة بغض
بعضها إلى
بعض،
وجميعها
تكرس نموذجاً
عجيباً
للمثقف. فلم
يعد المثقف
ضوء ذلك
المضرب الذي
يرتدى عبدة
الضرب، في
مواجهة
المثقال
والانصرافات،
بل هو ذلك
النشر الذي
يعرف مكانه
في

البروتوكول
عشرون
عاماً قبل
ظهور هذا
النموذج من
المثقفين،
انقلبت فيها
المفاهيم،
وتصعدت
فيها المعاني

عشرات، بل مئات، بل آلاف من شباب
المثقفين، وجميعهم يسأل: من هو المثقف؟
هل هو توفيق الحكيم، جليس الأرصعة
والمقاهي؟ أم محمد عودة الذي يقطن شقة
في عمارات الأوقاف، ويعرف الأوبرا، ولا
يعرف أي بنك من بنوك العاصمة؟
من هو المثقف؟ هل هو الفنان بيكار الذي
كاد يغشى عليه عندما علم بقيمة جائزته
الدولة وقدرها ١٠٠ ألف جنيه، لأنها المرة
الأولى التي يسكن فيها مبلغاً بهذا الحجم؟
أم هو د. سليمان حزين الذي ظل يعمل في
الجمعية الجغرافية «مرمها» للخرائط
والوثائق بعد أن تجاوز التسعين ولم
يتجاوز معاشه مئات الجنيهات؟
هل هو الشاعر أمل دنقل الذي مات بلا
«مال»، ولا بيت يرد أنياب فيه؟ أم هو
المصق الزاهد عبدالسلام هارون الذي

أما د. لويس عوض فكان يرفض الكتابة
عن بعض الروائيين الصحفيين، ويتشكك
في قدرتهم على الإبداع، ويتساءل
ساخراً: كيف أكتب عن أديب يكسب ألف
جنيه في الشهر؟ وكان هذا رقماً كبيراً
في أوائل الثمانينيات، وقت أن أطلق د
لويس تصريحاته الساخرة والعميقة.
عشرات... بل مئات من المثقفين المصريين
الذين قدموا أزوع الأسئلة عبر حياتهم

الفكرية والإنسانية:

د. جمال حمدان، الراهب
المعتزل، والأستاذ العالم
مصمود شاكر، والمحقق
الجليل إبراهيم الإياري
الذي قضى أكثر من ٥٠
عاماً يحقق كتب التراث،
وفي مقدمتها كتاب
«الأغاني»، ومات وحيداً
في شقته بشوارع قصر
العيني، ورصيده في البنك
١٢٣ جنيهاً!

وعندما حصل د. يوسف
إبريس على جائزة «مجلة
حوار» إحدى المجلات التي كانت تصدر
في الستينيات عن جهة أجنبية تسمى
«مؤسسة الثقافة العالمية»، قام المثقفون
المصريون، وفي مقدمتهم د. لويس عوض
بفتح ملف هذه الجائزة وأثبتوا بالأدلة
علاقة «مؤسسة الثقافة العالمية» بوكالة
الاستخبارات الأمريكية، ورفض د. يوسف
إبريس الجائزة، لأنها «مشوهة».

أما اليوم، فقد اختلط الأمر، وسعنا
عن هيئات ومؤسسات تدفع ملايين
الدولارات لتمويل أنشطة بحثية، وفكرية،
ولا أحد يدري: من هي تلك الجهات؟ وما
هدفها وما طبيعة هذه الملايين من
الدولارات؟ والمؤسف أن من يطرح هذه
الأسئلة يواجه بالاتهام بالتخلف،
والتمسك بالمفاهيم القديمة، وظهرت

مصطلحات جديدة
وغريبة تقام لها
المؤتمرات والندوات،
مثل «الاعتصاف
بالآخر»، و«الاحتفاء
بالنوع»، و«الحفاة
الكرامية»، وغيرها
من المصطلحات
الوافدة والغريبة،
وكلها تصب في
مجري واحد هو

أفنى عمره فى خدمة التراث العربى عبر
مكتبات الدنيا، محلا، ومحققا، ومدققا،
وحارسا لحضارتنا العربية من الضياع
والتيديد
من هو المثقف
بالشاكيد ليس هذا النموذج الوافد
وأقرانه من المثقفين الجدد، دعاة التنوع،
والتحويل الأجنبي
للمثقف سيظل دوما ضمير اسمه،
وحامل مشعلها. فلولا مئات المثقفين
الذين عرفوا المسجون، والمعتقلين،
والمنافى لما تطورت الحياة السياسية فى
مصر، ولولا تضحيات أجيال من المثقفين
المصريين، لما عرفت مصر التعددية
والحرية والديمقراطية على اختلاف
درجاتها
كان لابد من انهيار هذا النموذج
الحاسد من المثقفين، حتى لا يفتن الناس
فى قيمهم الروحية والإنسانية. وهذا ما
جرى

غضبية المناقشة

الداخل شريك

اختلفت اختلافًا كبيرًا مع المسرحى، على سالم، في موقفه من التبليغ مع إسرائيل، كما أن لدى تحفظات كثيرة جدا - شأنه عدد كبير من الممثلين، على أساليب عمل وعلاقات الباحث -، سعد الدين إبراهيم، ولكن هذا لا يعنى أن «على سالم» من حيله أن يهين عن رؤاه، وأن سعد الدين إبراهيم، بالحد ممكن.

إما نحن المثقفين الوظيفيين أن نكون جديريين بالمصداقية في أوساط شعبنا، وأن نكون قاندين على مواصلة معركة حرية الفكر والتعبير والإبداع والاعتقاد، دون أن يكون وأخيرا جدا لكل من ترى أننا نضع قولة المعكر التثويرى الفرنسي «لوثير» نصب أعيننا وباعترا حين يقول «بلى اختلف معك في رأي، ولكنى على استعداد لأن أموت دفاعا عن حقه في إبداء هذا الرأي والتعبير عنه..»

كتب «على سالم» سيناريو فيلم قصير أنتجه مركز ام خلون للدراسات الإنسانية بعموان «الداخل شريكا» وشارك- وجاء في قرار الإتهام الذى وجهته النيابة للدكتور «سعد الدين إبراهيم» خلال التحقيقات أنه يسيء إلى سمعة مصر، واعتبرت النيابة الفيلم أحد وثائق الإتهام لكنها لم تجد ما يدينه، فافرجت عنه بعد التحقيق معه.

ومثله مثل غالبية مؤسسات المجتمع المدني وجد مركز ابن حلقون للدراسات الإنسانية، ذرة ضيقة يمكن أن ينفذ منها إنتاج فيلم قصير بحث المواطين على المشاركة في الانتخابات، دون أن يكون مصطرا لعرض السيناريو على الرقابة، لتضبط منه ما تشاء حسب مقتضى الحال، أو ترفضه تماما، أو تعامل في المواقف عليه.

وبطريقته الساخرة التي تخرج دون أن تسمى، وتلتقط التفاصيل من الواقع لتصوغها فنا جعيلًا أخذ «على سالم» يسخر من الرشوة والمحسوبية وفروض البنوك للواضلين، وبس الفقراء وإهدار حقوقهم، وبعد أن يتخيل الزوجان الفلاحان البسيطان المشاريع التي يمكن أن يتشاركا فيها: تقول «نصرة، لزوجها، نصرى».

تشارك على بلد.

أبوه بلد بجانها.

مدد كان ليها شنة ورمه، ولزم تقفل ليها شمة ورمه ما تيجي تشارك في مصر.

تشارك على مصر بينيها، بناسها- يارضها وصحرالها- مصر بجاضرها ومستقبلها، بمشاريعها الموجهة، واللى هاتوا- تعالي تشارك في صنع القرار في البلد دي- تعالي تشارك في صنع مستقبل ملايين الأطفال، تعالي تشارك في رفع البلد دي للفق- لفق قوى- هوه ده أضمن مشروع للمشاركة يا نصرى..»

ومن مشهد آخر، والثناء مونولوج «نصرة» يمكن الاستعانة بلفظات مناسبة للجموع في مناسبات مختلفة من نصر ومن بلاد أخرى.

وسوف اتقنيس لكم فكرة طويلة الأكم، نالاف- لن نستطيعوا مشاهدة الفيلم الذي اعتبرته النيابة من «المحررات».

نصرة الناس في الضمار هي اللي بتحدد نوع الحكومة اللي بتحكمها- الناس في المدن والمراكز والقرى والنجوع، هي اللي بتحدد الطريقة اللي بتحكموا بيها.

ماقش حكومة على الأرض خاتخوع بعمل الديمقراطية إمبراز الناس على المشاركة في صنع القرار هوه اللي بيعملها- الياس هوه أعدى اعداء الديمقراطية- الياس هو أعدى اعداء الحرية- في بلاد تروفلها أسوا من مصر بكثير- الشارع ممكن من أن يصعد الناس اللي بيتلق فيهم.

ملحوظة: لم يقل على سالم إنه في بنجلاديش، التي تصنف واحدة من أفقر بلاد العالم، يتداول حزبان السلطة على مدى سنوات، وترأس الحزبين امرأتين مسلمتان، ولم يقل أحد إن الفراعنة للديمقراطية، ولا أن الإسلام يمنع إمكانية للكرى عن المرأة.

واقطع للملاحقة على طريقة السيناريو وأعود إليه، بواصل المؤلف على لسان نصرته:

«الداخل شريكا في البلد دي، شارك في الانتخابات وانتخب الشخص اللي بتلقى إليه- صلح- مصيحي- راجل- صت ويعين حاسية.

اللى بيحفظ بصوته لنفسه مالوش حق بعد كده يخاصب أي حد على أي حاجة»

المصدر البرهان

التاريخ ٩ + - ٧ ٩

٦ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس : ٥٥١٥٠٠ (٧٠٧)
E-mail: meril56@hotmail.com

ميريت
للتشرو والمعلومات

اللباس متى حيثشارك في صنع الحافض ولا الممتثلين. واللباس مريح
للعجزة التي غاوين يندوا...
هذه هي بالضبط الدعوة المستعجلة التي يريدون إقناعنا أنها تسببت في
خس خسعة مصر، وثاليف الأعداء عليها، واستحق، على سلام، بسببها
التشهير وسعد الدين إبراهيم، للتأديب.
ليست القصيدة هي إنني أرى سعد الدين إبراهيم أخطأ أو حتى أجزم، وإن
الكاتب المسرحي على سلام قد شاركه في هذه الجريمة المزعومة وإنما الذي
يهمنا نحن، في الجوهر، هو حق المصريين في المشاركة وحقوق التنظيم
والتعديل باعتبارها بديهيات، ومما يجنبنا محققين في التشاؤم أن سلوك
الحكم لا يوحى مطلقاً - حتى بعد الضربات التي تلقاها بعدم دستورية قوانين
أساسية - بأنه ينوي الاستجابة للمطلب الملح: الإصلاح السياسي.

فريدة النقاش

إزالة المنشآت من وزارة حقوق الإنسان



انفجرت قضية «سعد الدين إبراهيم» في مصر، ففتحت بشتابها في كل اتجاه وانطلق السابلية من بين جلدتنا، ومن غيرها، يصلون حساباتهم ويفتحون ملفاتهم.. وكانت قضية «حقوق الإنسان في مصر» من بين ما جمعه «السابلية» وما فتحة، «والسماحة» من ملفات ضد هذا النظام والتبس الأمر على الجميع بعد زلزال سعد حين نظر «الدعاة» وأصحاب بكتكين حقوق الإنسان في مصر، إلى أن قضية سعد ليست سوى وجه من الأوجه العديدة لحقوق الإنسان المنتهكة في مصر وأن الرجل، ضابط واعتقل في قضية «رأي»، وأنه من نشطاء الإنسان ودعاة للتجمع المدني، وأنه كان يريد خيراً لهذا الشعب حين طالب بإحلاف تزوير الانتخابات والإشراف الدولي عليها.. وكل هذا اعتقل، ومن ثم استحق أن يدافع عنه، باعتباره من «سجناء الرأي»، وغض دعاة حقوق الإنسان هؤلاء الطرف - كل الطرف - عن علاقات الرجل واتصالاته بالعصر الصهيوني وهذا ما يهمنا تحديداً لأنه لدينا هو

المعيار الوحيد لكل شيء بما فيها لحقوق الإنسان.

● ويبدو أن اقتباس المفاهيم، والقضايا في عقل النخبة المصرية فضلاً عن سيطرة الأهواء والمصالح والارتباطات، جعلت هذه القضية «حقوق الإنسان» موضع لبس، وغموض، إلى درجة أن يتم معاملة اللئيم المتعاون مع العدو الصهيوني (على الأقل لا يزال عدواً بالنسبة لـ ٩٠٪ من اللذين «المتفقين بعد المصريين» باعتباره «سجين رأي» أن حقوق الإنسانية منتهكة!!

● فأى لفتال هنا يا دعاة حقوق الإنسان!!
● ولا يستحي هذا «الابتغال» أن نفرد له هذا الحال على يقيد، ويرفع الفمام عن أعين تلك العصبية الفكرية التي تعمل على خصخصة كل شيء بما في ذلك حقوق الإنسان المصري والوطنية المصرية وفقاً للتحليل الرائع للصيديق أحمد عز الدين «العربي» ١٦/٧/٢٠٠٠.

بنية يبدأ بطرح فكرة مدى أهمية التراث الأثري، وسط هذه الفجوة الملحقة خطأ بحياة حقوق الإنسان، وهي، لما لا نشتر في مصر وزارة لحقوق الإنسان، وهل نحن أقل من العرب، الشقيق الذي أنشأ وزارة تحت هذا الاسم ولها مشغلتها وأعمالها الملهمة^{١١}

لأن لا يدور نظامنا وهو يعيش حالة سراجمة يستورية شاملة وإزمة سياسية واقتصادية طاحنة إلى تجديد دماء، ووزاراته وهيئاته ويبدأ الآن - وفوراً - بإنشاء وزارة، وعدة مجالس وألبيس مجلساً واحداً لحقوق الإنسان - ليقطع الطريق بيد وليس بداية تبة ورجال مستعربين على ذلكين حقوق الإنسان التي تقضت حيلة وفكرًا على العرب وتضبط أجهنة اهتماماتها

● وللتأكيد على أهمية الفكرة التي

نقترحها، أروي هاتين الواقعتين الأولى: بطلها قصديق الكبير والمفكر القومي الراحل د. عصمت سيوط الدولة فلفد حشني أنه عند إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان، في بداية الثمانينات وفي اللقاء الفلسفي، في ليماسول بدمرس - ١٩٨٢، اقترح أن يكون اسمها «منظمة حقوق الإنسان المصري» لأن الاسم الأول «هو» لانساف الذي استمررت عليه، جعلها تهتم بحقوق الإنسان في أي مكان بما في ذلك «صديق الإنسان الإسرائيلي مثلاً» في حين أننا بحاجة ملحة إلى منظمة لحقوق الإنسان العربي فقط الآن!! وقبول اقتراح د. عصمت بالأعتراف الشديد من!! من لشهم الصافي «سعد الدين إبراهيم»، ومنه زمرة من مؤسسي هذه المنظمة مع أنفسهم الذين ينفقون عت الآن رغم أن بعضهم نشأ وتعمل مسئوليات سياسية أيام عهدناصر، وهي أيام قالوا لنا أنها كانت ضد أي علاقة مع «إسرائيل» وفقد التمويل الأجنبي، للشرية، فماتت شيرة؟ هل تغيرت إسرائيل وصارت «صديقة» وملاً ونها؟ وهل تغير مفهوم التمويل الأجنبي ولم يعد «علاقة» أم هم الذين تغيروا!! وهل فليهم عن سعد الدين إبراهيم بهذه العريقة رغم علمهم بشبهة تعامله مع الأعداء الصهيونية، هو شكل من

وإعمالها على إيقاع الغرب

ورغبتها!!

● الخاتمة

ذلك هو السؤال الذي تبدأ به، وهو في تقديرنا يتخذ سمعة منذ النظام السوفييتي في مجال حقوق الإنسان، هذا لأن كانت تهمة هذه السمعة ليملاً!! ونحن نعو إلى إنشاء هذه «الوزارات» - لسوة بالملكة للعربية - ليس حياً إلى نفسه إليه من مائتي سياسية وإنشائية واستورية، بل حياً لهذا الوطن، وقطعا للطريق على يائمه من سماسة حقوق الإنسان الذين تولعوا وتوحشوا إلى درجة صاروا يظلمون حماية الصلحج الأمريكي والاتحاد الأوروبي، ويستقبلون جواسيس الموساد تحت غطاء «حقوق الإنسان»، في منازهم وعيائهم المشبوهة، لما لا يسفي بدلاً عنهم، لما لا تتحرك الدولة من ناحية ونشأ «وزارة لحقوق الإنسان» ويتحرك القصر، من رجال الأعمال والمثقفين الوطنيين من ناحية أخرى ويشتتون هم «منظمات مصرية حقيقية»، ويدعم مصري، تنفع عن حقوق الإنسان المتهدي عليها في مصر!!

أما لسئلة لائرة فمنهم، تقولوا بعد أن طلع الكليل، وصروا يصيح ويصيح بهند «الكتابين» الحقوقيين وبعض الصحفيين الوطنيين بهم مشكلين مما «عصية» لا علاقة لها بفضليا حقوق الإنسان المصري الحقيقي، ولا ارتباط لها بالشارع المصري الحقيقي، أن هي إلا «سيرة» وإن أفعوا غير ذلك فلا داعي لهذه «الحرقة» غير الفهمية بقاضاً عن حقوق الإنسان التي هي وراء منهم!!

●●●

شعر المدارات

في الكون..

مخلوقان

إنسان

وأمرئيان

للشاعر: أحمد مطر

مخالفة، ودون تنظير لا يسمح به
القيام، حاجتنا إلى منظمات وهيئات
عربية ومصرية - عن حق ووعي
وصديق - لحقوق الإنسان العربي
والعربي، تكون أولوياتها وأجندة
اعتنائاتها وحرقة أصحائها لا تصل
إلى هذا الإنسان «الاسرائيلي» أو ذلك
«المعامل» معه ليا كملت المبررات،
نحولاء معتمدون ومبرسون إليها
الفسادة وما أرتكبوه ويرتكبونه لا
يحل تحت أي مسمى لحقوق
السياسية للإنسان، بل تحت بند
الجريمة السياسية لهذا الصهيوني أو
ذاك للصهيون، وضبط الصطلح هنا
قضية إنشائية ومبدئية ومن أجل
الذين الانعاء بغير هذا!!

●●●

ولكن...

لماذا تخفي حكومتنا إنشاء وزارة
لحقوق الإنسان؟ ولماذا لا تبشر
بتشجيع الهيئات والامور الوطنية
المهتمة بإنشاء «مجالس» وهيئات
ومنظمات لحقوق الإنسان؟
في تقديرنا... أن السبب يكمن في
تلك الفرق المتصارعة والمتصعبة التي
تشكل لجنة مؤثرة لصناعة القرار
في نظامنا الحاكم وهي فرق ارتوت
بها «الفساد والاستبداد والتخريب»
كثافتهم غير مقدس يمكننا منذ أكثر
من ثلاثين عاماً، وهي ترى أن مجرد
الاهتمام بحقوق الإنسان في مصر
هو «إفشاء» لها لأنها لا ترى أصلاً أن
هناك «إنسانية» في هذا الوطن سواءما
وإن الجهاني لا يتسحب عليهم بأي
حال تعريف «الإنسان»!!

هذه «الفرق» هي الجناح الذي كان
يمثل «الحصانة» لا مثلاً سعد الدين
أبراهيم، ولكن عندما ناس «سعد» على
طرف ثوب استبدادها وتجاوز حدود
اللعاب للسموح له أن يلعب فيه هو
ورقات، «والذي صلب «دوس» عليه
يقطف ملفحة للطنان الآخر الوطني
«الضعيف» بما للأسف الآن، ثم ربح
أبدهم عن سعد مؤقتاً، وتم السجاس
بأفكار «العين الحمراء» له وأرقلته...

ولكن - أيضاً - مؤقتاً!

● هذه الفرق المتصارعة في نظامنا
والتي ترتبط مصالحها ووجوبها
بالاستبداد الأمريكي، لا تبني لا
وزارة لحقوق الإنسان ولا هيئة أو



د. سعد الدين إبراهيم

تشكيل استشاريهم عن مصالحهم
الثوري، لم أن نبوة «عصمت سيف
الدوله» كانت في محلها، وتوقفت أن
هذه التشاكن تستصير مخالفة عن
حقوق «العالم» والمشرعين تحت
مسمى حقوق الإنسان، أما الإنسان
العربي على وجه من يبالغ عنه وهو
المعسل الآن معاً وولعاً،

الورقة الثانية: كانت في عام ١٩٩٨
عندما حضرت إحدى حلقات النقاش
في «المنظمة المصرية لحقوق الإنسان»
وكانت تدور حول حقوق الصحفيين
للمصريين والاجانب، وكان يديرها
الصديق الصحفي محمد يسري
ويجلس بجوارى الزميل العزيز
حمدون سيامي، سأعتها طالبت
بشجيرة أن تنده عن أية حقوق
للصحفيين تتحدث وهل تتحدث
وتطالب بحقوق الصحفيين للمصريين
والعرب في مصر أم أن للظهور أوسع
وما هي شروط هذا للظهور أوسع؟
وقل من مهاتم المنظمة المصرية
لحقوق الإنسان أن تتابع مثلاً عن
صحفي إسرائيلي في مصر أعتدى
عليه مواطن مصري بالشرب في
الشارع؟ كانت الاجابة للأسف، من
وأجب «المنظمة المصرية» دفاعاً عن
ذلك الصحفي الاسرائيلي، سأعتها
استعرضت وأستعرض معي حمدون
سيامي، هنا حدث مع «المنظمة
المصرية لحقوق الإنسان» رغم أنها
الأكثر احتراماً ووطنية وسط ١٢
منظمة أخرى تمثل في مصر وشار
جراها الشبهات، فلما كان هذا قد حدث
بداخلها وبداخل «المنظمة العربية»
وهذا هو تفكير «البعوض» من قاذفها
لما هو حال المنظمات الأخرى!!

● هناك الواثعتان تهرنان

● البديل في ليدى القوى الحرة
القادرة على الفيز، وعلى الدفاع عن
حقوق الإنسان العربى والمصري،
مهل تتحرك وهل نسمع قسداً عن
«وزارة لحقوق الإنسان» في مصر
وعن هيئة مصرية مستقلة لحقوق
الإنسان المصري؟! نأمل وننتظر!

المصدر:
 التاريخ:

٦ شارع قصر النيل
 القاهرة، مصر
 فاكس / هاتف ٠١٠٠٥٧٥١٠٠٠
 E mail marit56@hotmail.com

ميريت
 للنشر والمعلومات

في قضية مركز ابن خلدون:

حبس مساعد شرطة قدم خاتم مركز شرطة منوف للمتهمين

١٥ يوما على ذمة التحقيقات. حيث وجهت له النيابة تهمة الرشوة والتزوير في اوراق رسمية وهي البطاقات الانتخابية اورد التهم امام جهات التحقيق بان للتهمة ماجنة ابراهيم البريه الموظفة بالهيئة دعم للناشبات المصريات واخرين والمعيوسين حاليا انتقلوا معه على تسهيل المصروف على ختم مركز شرطة منوف لخدم شهادات تقديم استخراج بطاقات انتخابية مقابل مبلغ مالي واخلاف بتأييده بتوزيع الخدم على شهادات مزورة تقديم استخراج البطاقات واسماء وهمية يدين بان للتهمة ماجنة بنا ، على هذه الشهادات المزورة حصلت واخرين على مكافاة مالية كبيرة من هيئة دعم الناخبات

تتظر نهاية امن الدولة العليا تجديد حبس الدكتور سعد الدين ابراهيم حمير مركز ابن خلدون وثانية عبد القادر الدين المالى والمعيوسين منذ بداية الشهر الحالي على ذمة التحقيقات التي تجريها النيابة الاتهام الاول بتقاضيه مبالغ مالية من جهات اجنبية بالعماء القيام باعمال بحثية في مجالات عدة بلغت في احد المشروعات ٢ ملايين جنيه، ينتظر امر التجديد المستشار هشام سرافا المحامي للعام الاول للنيابة امن الدولة العليا. ويأخذ التحقيق مشام مدوى رئيس النيابة وشرف المشاوير واشرف ملال وكلاء النيابة وكان المحامي العام الاول قد امر بحبس متهم اخر في الاخضية يدعى محمد حسنين (مساعد شرطة) بمحاكمة منوف

توقع رد اميركي غاضب في حال تمديد اعتقاله احتياطاً

مصر: نيابة أمن الدولة تحدد اليوم مصير ابراهيم

□ القاهرة - محمد صلاح

لوقوف على طبيعة التهم الموجهة الى ابراهيم باعتباره مواطناً امريكياً والإجراءات التي اتخذت في حقه، وبدأت الإدارة الأميركية في ممارسة ضغوط على الحكومة المصرية عقب قرار تمديد حبس ابراهيم، مرة أخرى، وانفقد الناطق باسم الخارجية الأميركية ريتشارد باوتشر القرار بأسدة وحمل على النظام القضائي المصري، معتبراً القضية «تتعلق بصقوق الإنسان وليس بوقائع جنائية»، ورغم أن موقف المسؤولين المصريين صلب في اتجاه تجاهل الانتقادات الرسمية الأميركية وتأكيد عدم تدخل الحكومة في أعمال القضاء، توقع مراقبون أن يكون الرد الأميركي في حال تمديد حبس ابراهيم سجعاً أكثر شدة، مما يرجح أن القاهرة اتخذت احتياطات سياسية لمواجهة الغضب الأميركي المحتمل.

ولموظف أن وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى التلى مساء أول من أمس السفير الأميركي في القاهرة، ورغم أن التصريحات الصادرة عن الاثنين أشارت إلى أن اللقاء يتعلق بتقويم مفاوضات كامب ديفيد إلا أن المرجح أن قضية «مركز ابن خلدون، الثبوت أثناء اللقاء، وكانت السفارة أعلنت عقب تمديد حبس ابراهيم أن كيرتس سيواصل اتصالات مع المسؤولين المصريين

تحدد نيابة أمن الدولة العليا في مصر اليوم مصير رئيس «مركز ابن خلدون» للدراسات الانثوية، الدكتور سعد الدين ابراهيم الذي يواجه مع آخرين من الباحثين والمهاجرين مع المركز بفضون معه فترة حبس احتياطي على نمة التحقيق بتهمة «تلقى أموال من جهات أجنبية مقابل إمدادها بمعلومات مغلوبة عن الأوضاع في البلاد ما يؤثر على موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية ويضر بالأمن القومي للبلاد».

ويمنح القانون المصري النيابة حق تمديد حبس ابراهيم مدة ١٥ يوماً أخرى فقط، وبعد انتهائها يكون تمديد الحبس من سلطة محكمة أمن الدولة. ومددت النيابة لـ١٥ أسبوعين حبس ابراهيم قبل أن تعدد أيضاً حبس عاتية المتهمين في القضية.

وعلى رغم أن كل المؤشرات ترجح تمديد حبس ابراهيم على أساس أن التحقيقات في القضية مازالت مفتوحة ولم تنته، تدور تساؤلات عن رد فعل اميركي في حال تمديد الحبس. إذ تركزت التحركات الأميركية بعد تفجر القضية مباشرة على جهود قام بها السفير دانيال كيرتس شملت اتصالات مع المسؤولين المصريين

يهدف العمل على إطلاقه، وسلم
 فريد الديب محامي إبراهيم
 النيابة أمس مذكرة تحوي ردوداً
 على التهم التي وجهت إلى موكله
 ومستندات ذكر أنها تثبت أن
 إبراهيم لم يرتكب ما يضاف
 للقوانين المصرية. وقال الديب
 في الحياة: «إن مجررات تعذيب
 الحبس لم تعد متوافرة». واعتبر

أن إبراهيم يحتاج إلى قرار
 سياسي لإطلاقه، مشيراً إلى أن
 الاعتبارات التي يحكمها القانون
 توجب على النيابة عدم تعذيب
 الحبس تكون إبراهيم شخصية
 عامة وله محل إقامة ثابت
 خصوصاً بعد صدور قرار من
 النائب العام بإدراجته على لائحة
 المنوعين من السفر إلى الخارج.

حبيب مساعد شرطة في قضية ابن خلدون

امر المستشار هشام سريرا
 للخاص العام لنيابة ابن خلدون،
 بضمين محمد حسنين مساعد
 شرطة بمركز مموف ١٥ يوما
 على لمة التحقيقات في قضية
 مركز ابن خلدون، ووجهت النيابة
 تهمة التزوير لمساعد الشرطة
 واستخراج شهادات رسمية من
 مركز مموف للمتهمه ماجدة
 ابيه الحبوسة في القضية نفيد
 لديها في الجداول الانتخابية.

المصدر

التاريخ

1 شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
هاتفون / فاكس ٢٠٢٠٧٥١٥٠٠
E mail meri56@hotmail.com

ميريت
للتنشرو المعلومات

للمرة الثالثة

تجديد حبس سعد الدين إبراهيم ونادية عبد النور

قرر المستشار مشام سرايا الخامس العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس د. سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون للدراسات الإسلامية، ونادية عبد النور المدير المالي والإداري بالمركز ١٥ يوما للمرة الثالثة على ذمة التحقيقات.

استمرت جلسة تجديد الحبس أسبوعاً ساعات حيث وجهت النيابة لهما عدة نهم بينها جمع أسوال من جهات أجنبية نوي ترخيص والإقرار بالصلحة العليا للبلاد وتزوير كشوف لتخابية وهمية. وتتسلم النيابة خلال أيام تقريراً من البنك المركزي حول حسابات المركز ود سعد الدين بناء على حكم محكمة الاستئناف بالكشف عن حساباتهما .

الحياة تنشر المذكرة المقدمة الى النيابة العامة

مصر: الدفاع عن ابراهيم ينفي الصفات الجرمية للاتهامات

□ القاهرة - الحياة

حصلت "الحياة" على مذكرة الدفاع عن رئيس مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية، الدكتور سعد الدين ابراهيم قدمها محاميه فريد الديب الى نيابة امن الدولة العليا أثناء جلسة التحقيق التي جرت مع موكبه أمس والتي استمرت نحو سبع ساعات. وأورد الديب في المذكرة بالاتفاق مع ابراهيم ردوداً على كل التهم التي وجهت اليه. ودارت مناقشات بين المحققين ورئيس "مركز ابن خلدون"، ومحاميه في شأن ما جاء في المذكرة التي ردت على التهم، بالنسبة، بأنها "معدومة الأساس في الواقع وعسوفه الزئاع قانوناً"، مشيرة الى أن التهمة "تستند على الزعم بالاستيلاء على مبالغ مالية من الاتحاد الأوروبي باستعمال أساليب احتيالية وذلك بإعداد كشوف وبطاقات انتحائية، وإضمار إلى أن واقع القضية لم تلت مقابلة ابراهيم أي فعل يجعله فاعلاً أو شريكاً، في إعداد كشوف أو بطاقات انتحائية، زوراً أو غير زور بهصد الاحتيايل بهدف الحصول على أي مال، واعتبرت المذكرة أن القائل للمتهم الآخرين الذين قرروا في التحقيق أنهم قاموا بارتكاب التزوير المقول به، بتدريس من ابراهيم أو باتفاق معه، مجرد أقوال مرسله، لم تشايد بأي دليل أو قرينة، وأضافت: "ناصمة القانون، فإننا إذا افترضنا جدلاً - والجدل خلاف الواقع - أن تزوير البطاقات والكشوف الانتحائية، يمثل عنصر الوسائل الاحتياطية التي ذمى في الاستيلاء على مال للاتحاد الأوروبي، فإن الثابت يبين أن تلك البطاقات والكشوف الانتحائية، المقول بها، لم تعرض بمعد على الاتحاد الأوروبي، وإنما تستخدم في الحصول على أي مال منه، ولما الثابت، يبين أيضاً، أن المال دفع من جانب الاتحاد الأوروبي، فعلاً، وسبقاً، قبل أعاد تلك البطاقات والكشوف الانتحائية المقول بها، مما يستحيل معه تصور أن تكون تلك البطاقات والكشوف الانتحائية، المقول بها، لم تعرض بمعد على الاتحاد الأوروبي، مشيرة الى أن قانون العقوبات، "يوزع في التهم أن يكون تسليم المال المطلوب من جانب الجاني عليه جاء نتيجة للمطرق التي اتبناها الجاني، ومن ثم يلزم أن يكون الاحتيايل سابقاً على فعل تسليم المال، أو بالأقل، معاصراً له".

هذا (وهو الاتحاد الأوروبي)، لم يتقدم بأي شكوى، في هذا الصدد.

وتناولت المذكرة تهمة الاشتراك في التزوير، واعتبرتها "لا وجود لها أصلاً، لا في الواقع، ولا في القانون"، وأضافت: "أن التزوير هو تغيير الحقيقة في محرر مكتوب له قوة في الاتيات ويرتب عليه القانون آثاراً، وبالتالي فهو لا محل له إذا وقع في صور ضوئية، وذلك لسببين: أولهما - أن الصورة الضوئية لا تعد محرراً مكتوباً، وثانيهما أن الصورة الضوئية ليست لها قوة في الاتيات".

وعن تهمة "جمع أموال من دون ترخيص"، أوضحت المذكرة: "أن النص يحظر جمع أو تلقي التبرعات، التي هي - بلا منازع - الأموال التي تدفع هبة وبدون مقابل، وهو ما لم يحدث من النسبة كتركز ابن خلدون أو ابراهيم، لأن جميع الأموال التي تلقاها أو يتلقاها ما تكن من قبيل التبرعات أبداً. وإنما كانت أتعاباً مهنية، مقابل بصوث ودراسات علمية، تدخل ضمن الفرض الذي يناس لأجله المركز، ولذا يقدم عن تلك الاتيات المهنية القرارات شريعية متتالية... أن جميع الأموال (القليلة المكونة) التي تلقاها ابراهيم، سواء بنسبه أو بصفته الممثل القانوني كتركز ابن خلدون، من الاتحاد الأوروبي، إنما كانت في حدود وفي نطاق اتفاق إطار العمل بين الحكومة المصرية والمجموعة الأوروبية وبك الاستئجار الأوروبي".

وتسألت، عن سند تهمة "بث دعايات مشيرة وإذاعة إشاعات كاذبة تضر بالمصلحة العامة" عن سند هذا الاتهام، مؤكدة: "ليس أمامنا سوى الشخص" على ضوء الحيلة التي شنتها وسائل الإعلام بغية إغتيال شخصية الرجل، بسبب أبحاث وضعها ولم ترض عنها السلطة، لفرض صراحتها، وبخولها في لب الشكك التي تعرض لها، دون خشية أو وجل يعسدها عن أن تكون (أي الإشاعات والدراسات) مجرد نشرات حكومية البون شامع بينها وبين الحقائق الملموسة، الدائمة، مثل الدراسات الخاصة بالثقافات (بالمعنى العلمي الصحيح) في عدد غير قليل من بلدان العالم، وبينها مصر وإسرائيل وبعض البلدان العربية وبلدان الشرق الأوسط ومثل الدراسات الخاصة التي أسفرت عنها مراقبة انتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٩٥، والتي أقرت العديد من السليبات التي لم يتقدم بالبحث عنها، وإنما تحدث عنها كل الناس خصوصاً المعارضة كما التبتت تحقيقات محكمة النقض في الطعون الوجهة الى

عضوية أكثر من نصف أعضاء البرلمان، ثم تحدث عنها أخيراً الحكم التاريخي الذي أصدرته المحكمة الدستورية العليا حين سار في الاتجاه نفسه تجاه إحدى توصيات لجنة مراقبة انتخابات سنة ١٩٩٥ المنبقة عن مركز ابن خلدون حول ضرورة إخضاع جميع أجناب الانتخابات للرقابة والإشراف المبائتر لرجال الهيئات القضائية، وليس في كل هذه الدراسات والانتخابات ما يعاب من الناحية العلمية، أو ما ينطوي على الخاق أي ضرر بالمصالح القومية المصرية، وإنما هي أبحت وبراسات حرة تزييه، تمت في حمى الدستور.

وعن التهمة الأخيرة التي تتعلق بتلقي ابراهيم رسالة دولية، "أن نص المادة ٧٨ قانون العقوبات، لا يعاقب فقط ابراهيم - فيما لو صحت التهمة - وإنما يعاقب أيضاً ممثلي المجموعة الأوروبية وبك الاستئجار الأوروبي، الذين أعطوا كتركز ابن خلدون المال اللازم لإنشاج فيلم محل الاتهام، وهو فيلم "دخل شريت... شاركه، ولك طفا لصريح نص الفقرة الثانية من تلك المادة. ليس هذا فقط بل - عن العقاب - لو صحت التهمة - يمتد ليحمل النسق العام لتنفيذ الاتفاق المعقود بين المجموعة الأوروبية وبك الاستئجار الأوروبي والمصار به قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٩ ووافق عليه مجلس الشعب (البرلمان) المصري بتاريخ ١٩٩٩/٥/٥".

واختلعت المذكرة، لما كان الطرف الممول للانتاج الفيلم المشار اليه، هو المجموعة الأوروبية وبك الاستئجار الأوروبي، فإن مؤدى توجيه تلك التهمة الى الممثل الإنسان الدكتور سعد الدين ابراهيم، هو توجيهها أيضاً والدرجة نفسها الى المجموعة الأوروبية وبك الاستئجار الأوروبي التي اعطت التمويل، وإذا تم نشر ذلك في وسائل الإعلام، فقد به السيد السفير رئيس اللجنة الأوروبية لدى جمهورية مصر العربية هبة ديبلوماسية غاضبة، وبعت بخطاب عاجل الى وزارة الخارجية المصرية يطلب فيها استئناف نظر الجهات المختصة الى أن الاتحاد الأوروبي لا يعطي تمويلًا إلا في إطار الاتفاق المعقود مع مصر والتي صدر به قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٩، أن الغرض من التمويل المنوع كتركز ابن خلدون هو دعم مشروع الدراسات السياسية والحقوق الانتخابية ضمن إطار المادة السابقة من الاتفاقية.

١٥٨٨
٢٠١٧

المصدر
التاريخ

٢ شارع قصر النيل

القاهرة، مصر

تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠١)

E mail: merit56@hotmail.com

ميريت
للتنشروالمعلومات

✍ تجديد حبس سعد الدين ابراهيم ✓

كتب عاطف فاروق:

قرر الاستخبار هشام سرايا الحامى العام الاول لنهاية امن الدولة العليا تجديد حبس الدكتور سعد الدين ابراهيم وثانيه عبدالقنور ١٥ يوما على ذمة التحقيقات. واجهت النيابة سعد الدين ابراهيم بما اسفر عنه تنقيش مقر مركز ابن خلدون بمنطقة النظم واعترافات الرظنين ببيئة دعم القذافيات. وكشفت التحقيقات اتعمال سعد الدين ابراهيم بجهات ومنظمات اجنبية وامدادها بابحاث وتقارير ومعلومات مخالفة للصفيفة عن بعض الانشاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تسر الى سمعة مصر بالخارج وتضر بمصالح البلاد وكذلك المستندات التي تؤكد تلقيه مبالغ مالية من هذه الجهات مقابل الابحاث والتقارير التي اعدوا لها كما تم مواجهته بالاقوال نادية عبدالقنور المدير الاداري والمالي بالمركز وذلك فياض وليس قسم المشاركة السياسية والحاسب اسامة حماد للمحامين على ذمة للتحقيقات حول اصداره اوامر بطرح ١٧ الف بطاقة انتخابية مزورة.

نيابة أمن الدولة في مصر تملد حبس الدكتور سعد الدين إبراهيم

القاهرة - الشرق الأوسط

أصدر هشام بدوي رئيس نيابة أمن الدولة العليا في مصر قراراً بتجديد حبس استاذ علم الاجتماع ورئيس مركز ابن خلدون الدكتور سعد الدين إبراهيم لمدة 15 يوماً تنتهي في 10 أغسطس (آب) المقبل.

وجاء هذا القرار بعد جلسة تحقيقات لم تستغرق سوى 10 دقائق فقط بدأت في الساعة الواحدة والنصف حيث وجهت للدكتور سعد ثلاثة أسئلة أولها: هل كان هناك اتفاق بينك وبين جامعة حيفا لإعداد بعض الدراسات؟ وأجاب بالنفي، ثانياً هل كنتم تتبعون نظاماً بأن من يأتي بعقد تمويل تمنح له مكافأة؟ وأجاب بنعم لتشجيع من يأتي بعقد جديد، وتركز السؤال الثالث حول مركز «هذاء» لدعم الانتخابات، وأنكر سعد الدين وجود مخالفات مالية في المركز، ولم ينف ارتباطه ومسؤوليته بهذا المركز منذ بداية تأسيسه عام 1996 بصلته أمين الصندوق له.

أصدر رئيس النيابة قراره على اعتبار أن النيابة تنتظر تفرغ الحسابات

الخاصة بالدكتور سعد الدين إبراهيم في البنك المركزي المصري للتأكد من مدى صحة الأوال بعض المتهمين الذين يعملون في مركز ابن خلدون والذين ادعوا أنهم كانوا يقومون بإيداع مبالغ في حساباته الشخصي.

وأكد فريد الدين محامي الدكتور سعد أن تجديد الحبس لموكله لا يوجد ما يبرره فحتى لو صحت الأوال المتهمين بأنهم أودعوا مبالغ في الحساب الشخصي للدكتور سعد فمن هو الجاني عليه وإين هي الجريمة مشيراً إلى أن هناك تحسفاً تجاه موكله ولا يستطيع أن يقل شيئاً.

كما جددت النيابة حبس نادية أبو النور مديرة حسابات مركز ابن خلدون (سودانية الجنسية) 15 يوماً على ذمة التحقيقات، ووجهت لها التهم المسندة للعثرة الأولى الدكتور سعد الدين إبراهيم. على الجانب الآخر استمرت أسرة الدكتور سعد تجديد حبسه مؤكدة أنه غير معقول استمرار حبسه مايزيد على 40 يوماً بتهم غير معروف مصدرها، وسوف تعقد الأسرة مؤتمراً صحافياً غداً تناقش فيه رائداً ابنه سعد الدين الرئيس المصري حسني مبارك التفتل شخصياً للإفراج عن والدهما.

تجديد حبس سعد الدين إبراهيم والمدبر المالي لمركز ابن خلدون ١٥ يوماً

شريكه.. شاركه وبقي اسماء
القبيل للانتخابات. كما أنكر مدير
مركز ابن خلدون تملكه أموالاً من
الضاحج.
كما نفى حصوله لنفسه على
منح من التسمويل الخارجي
لشايخ مركز ابن خلدون وهيئة
دعم الانتخابات، هذا.

سرايا الحامي العام. وقام فريق
التحقيق للكون من هشام بدوي
وأشرف العشماوي وأشرف هلال
رؤساء النيابة، بمواجهة للتهمة
بالقول للتهمة الجدد الذين تم
القبض عليهم مؤخراً.
أشار سعد الدين إبراهيم، إلى
قصاصه بطلب إعدام قبله، أدخل

كتبت - نجوى عبدالعزیز:
قررت نيابة أمن الدولة العليا
أمن، تجديد حبس الدكتور سعد
الدين إبراهيم مدير مركز ابن
خلدون، ونداء عبدالنور المدير
المالي للمركز ١٥ يوماً على ذمة
التحقيقات. وأصلحت النيابة،
التحقيق بإشرف المستشار هشام

١ تهديد جيس سعد الدين إبراهيم

مدير مركز ابن خلدون ١٥ يوما

في الاستخبارات منسب سرايا الحامى
للمام الاول لقيادة امن الدولة العليا،
تجديد جيس الدكتور سعد الدين
إبراهيم مدير مركز ابن خلدون للإنماء
وبانية عبدالنور المدير لالى للمركز لمدة
١٥ يوما، وذلك لانها ساهما بالتزوير
والرأسوة، وتقاضي أموال من جهات
أجنبية للقيام بأعمال تهدف إلى
الإضرار بالمصالح العليا للبلاد. يذكر
أنها المرة الثالثة التى يتكرر فيها مد
جيس مدير مركز ابن خلدون.

المصدر
الناشر

١٣٨٨

٢٠١٠

٢٠١٠

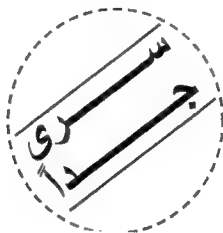
٢٠١٠

٢٠١٠

٢٠١٠

٦ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
هاتف: ٢٠١٠٠٠٠٠٠٠
فاكس: ٢٠١٠٠٠٠٠٠٠٠
E-mail: merit56@hotmail.com

ميريت
للتنشروالمعلومات



١٥ مليون دولار

لاختراق الأمن القومي المصري

● ٤٠ مركزاً بحثياً تعمل في القاهرة
تمولها جهات أجنبية بعلم الحكومة المصرية

● الجهاز المركزي
للإحصاء يسأل نقاط
عن جهة التمويل
وليس مقداره أو
طريقة إنفاقه

د. ر. وف عباسي : تمويل التمرانزيت ، هي المصانف الآن :

١٢) د. علي فهدى : ما معنى
الأجور الخرافية

الباحثين الشبان ؟ !

اسید یاسین : لایب من

مراقبة الشركات

المدنية غير المشافذة
طريق

●● بلا مواربة وعلى المكشوف قال الدكتور عبدالمنعم سعيد رئيس مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، بـدون تعويل أجنبي لا يوجد أمل على مصر لا طبيعى ولا اجتماعى، وهذا أمر معروف لكل، ولا داعى لتكراره، مركز الدكتور سعيد بالأهرام يتلقى في حدود ٢٠٠ دولار سنوياً من عدة مؤسسات وجهات ثيوقية ولا يعرف رقم عنه الدكتور سعيد (أنه ضليل جداً)، ويؤيد الصورة وضوحاً بأن هناك نحو ٤٠ مركزاً بحثياً تعمل في القاهرة الاجتماعية ما تحصل عليه من تعويل ١٥ مليون دولار والرقم الأخير هو مجمل التعويل الأجنبى للبحث العلمى في مصر.

أرقام الدكتور سعيد الشافعة تقودنا إلى محطة هذا التحقيق.. لماذا تدفع جهات
أرقام الملايين (على قلبها بالمقارنة ما تدفعه دول أخرى) للبحث
العلمي في مصر، ثانياً من ربابه الملايين، لمن.. وكيف نفهمها... وعلى ماذا
- تحديداً ؟ ثم هل هي لوجه الله تعالى أم لأسباب أخرى كما يقول الدكتور علي
فهمي الباحث الاجتماعي المعروف... ثم ما هو السقف الذي تُخرقه أو تتسمه هذه
الملايين من اسرار دول الوطن

وسؤال ثالث ومهم ما هي حدود البحث العلمي الذي تستهدفه تلك الملايين هل هو بلا حدود مطلقة إلا ضمير الباحث، كما قال لنا الدكتور يونان لييب رزقي.. أم له حدود وسقوف تتخفض أحيانا حتى تطول الرقاب ويتخفق الباحثون، وترتفع لحدود غير مسبقة في إطار حرية البحث وتداول المعلومات ونوعية التمويل؟

ثم هل هناك قانون يحدد ماهو محظور وماهو متاح من بحث وتبويلات، أم تخلو القوانين المصرية من تحديد تلك المسائل الشائكة ويصبح على الباحث مهمة استكشاف الواقع والبحث عن تبويل مع توقيع انفجار (مالي أو بخرى) من تحت قدميه يطيح به .. وما يعتاى سر قومي، أو أمن قومي في عرف الباحثين ؟ هل ينطبق هذا فقط على المعلومات التي يطلق عليها (سرى جدا) أم يمكن التعريف ليعطي لحدود أرقام إنتاج البطاطس، كما حدث أثناء مرة وانتهى جمال العطفيني بتسريب أرقام إنتاج البطاطس للصحف، وتدخل وزير الإرشاد حينئذ محمد حسين ميكل ليقول إن أرقام إنتاج البطاطس ليست أمنا قوميا، ثم ماذا تبقى من أسرار في زمن الانترنت، والمؤسسات الدولية الخاصة على اقتصاد العالم كائناك الدولة ومندوبو النقد الدولي وهيئة المعونة الأمريكية لحساب الباحثين علماء ●●

حمدي زق

الهيئات تابعة لأكبر الأحزاب الائتلافية
كالمعظم والمصريين .

النقطة الرابعة إذا كان التمويل موافقا
عليه، والهيئات أتت إلى مصر باختبارها ولم
يذهب إليها أحد ولكن يعلم بذلك، إذن لو هناك
مشكلة لننطق هذا الباب ونستريح ليس فقط
من مشكلة التمويل بل من مشاكل البحث
العلمي كاملة رغم أن الناتج العلمي في الأصل
ضئيل ولا يكاد يذكر .

يقول الدكتور سعيد النقطة التي يرتكزون
عليها أن الجهة الممولة توجه البحث العلمي في
مصر وهذا غير صحيح بالمرّة، مثلا مركز
الأهرام عمره عشرون عاما لم يحدث أن جاءت
إلى المركز جهة وقالت أجروا بحثا ما، بالعكس
العملية جماعية وأولويات خاصة بالمعاملين في
المركز وليس بالمواين، مثل تقرير الحالة الدينية
فكرة أهرام خاصة تم الحصول على جزء من
تمويلها من الخارج (في التقرير الأول بـ ١٦٠
الف جنيه وفي الثاني بـ ١٠٠ ألف جنيه)
والمواين للبحوث في العالم معروفين بكل
دولار يدفعه الممول تدفع الأهرام دولارين
أمامه ثم أن الكمية ليست كبيرة كما يتصور
البعض ففردوا مثلا أكبر المواين للبحوث في
العالم، كل موازنتها البحثية عام ١٩٩٨ فقط
١٥ مليون دولار منها مليون دولار للشرق
الأوسط، الطرف أن المواين لا يستطعن كل
مخصصاتهم للبحث العلمي في مصر وأحيانا
يأتون البنا- والكلام للدكتور شمسيد -
بمعرضين تمويل فائضة من نهاية العام
البحثي .

كما يقولون وضع الدكتور سعيد يده في

قبل الدخول إلى لب المشكلة وغاية
الاجابات تشرك المجال للدكتور
عبدلنعم سعيد ليشخص الأزمة ويقول إن
تمويل الأبحاث العلمية من الخارج هو جزء من
عملية تمويل المجتمع المصري ككل من
الخارج، فبالإضافة للقروض والمنح والمعونات
فايرادات قناة السويس والسباحة وتحويلات
المصريين كلها تأتي من الخارج وبالتالي القول
بتمويل البحث العلمي هو تفصيلية صغيرة من
تفاصيل كثيرة في تلك القضية .

النقطة الثانية أن التمويل في مصر يتم
بقرارات سيادية بمعنى أن مصر سلمت في
اتفاقيات دولية مع أطراف خارجية بأن هذه
الأطراف ستعمل وستمول أنشطة بحثية في
مصر، مثلا هيئة المعونة الأمريكية في اتفاقها
مع الحكومة المصرية قالت أنها ستفقد جزءا
من تلك المعونة على البحوث، وبالفعل هناك ٨
ملايين دولار ذهبت على مدار سنوات إلى
المركز المصري للبحوث الاقتصادية في مقره
بمركز التجارة العالمي (والرقم على مسئولية
الدكتور سعيد)، أيضا اتفاقيات مصر مع
الاتحاد الأوروبي تحمل نفس الاتفاقيات ، وكذا
(سيد اش) المعهد الفرنسي الذي يمول أبحاثا
في القاهرة بناء على اتفاق مع الحكومة
المصرية وتمول ذلك وزارة الثقافة الفرنسية .

النقطة الثالثة أن هناك اتفاقيات مصرية
مع هيئات بعينها فقط للتمويل مثل مؤسسة
فورد فوند ديشن والاتفاقية موقعة عام ١٩٥٤
مع عبدالناصر الذي اشترط فقط على فورد أن
تعرض الأبحاث التي اختارتها للتمويل على
وزارة الخارجية المصرية، ويبدو على ذلك أن
هناك هيئات ألمانية مثل دكتوراد ليندور
وفريدريش أيرت وفريدريش ناغوم، الحكومة
المصرية تعطىها قرارات سماح بالتمويل وهذه



روا اہاپ علوی

.. یونان لیبی رزق

د. عبد المنعم سعيد

موضوع البحث حساس لانعطي له الترخيص
إلا بعد الرجوع لجهات الاختصاص (لم يوضح
ماهية جهة الاختصاص).

يفضل اللجوء على أن يعود الباحث بتوصيات بحثه إلى الجهاز لتتفق النتائج وفي هذا فائدة للباحث وليس إجباريا، إنما هي معرفة لإفادة الطرفين.

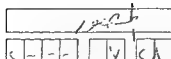
بحوث شتوية

عموما تزيد عدد الاستمارات البحثية التي ترسل إلى الجبال شتاء مع بدء الدراسة في الجامعة. وفي هذا الصدد، فإن الإحصائيات، وهي المتوسط لتزايد على ١٥ إلى ٢٠ استمارة شهرية، وغالبية هؤلاء ضمن مناهج جامعية أو رسائل البكالوريوس، وماجستير، أيضا تدعو بحوث الأفراد وغالبية البحوث (٩٨,٩٪) من جانب مناهج أو جهات حكومية أو غير حكومية، ومسوح أو البحوث التي في مصر وبعضها من جهات أجنبية. وتلك من حقها التقدم للحصول على الترخيص ولكنها عادة - كما يقول اللواء علي - تلتك باحثين ومؤسسات مصيرية.

قلب الجرح لكن الحرج به من التفاصيل
الكثير منها . إن البحث العلمي في مصر
نوعان، الأول مكتبي والبحث غير ملم
برامجه أي أجهزة رقابية أو حتى الجهاز
المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والثاني
ميداني وهذا تبرز سلطة الجهاز، وحسب
القانون ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ مقينون إنشاء
الجهاز ، فإنه غير مسموح بتنفيذ أي بحث
ميداني إلا بتصديق من الجهاز، وحسب
تفسير اللواء أبا علوي رئيس الجهاز فإن
الهدف - فقط - الحفاظ على الأمن القومي

القانون يلزم الباحث بعرض نسخة من استمارة استطلاع البحث لأرجعتها بواسطة خبراء الجهاز من حيث الفترة الزمنية اللازمة للبحث ومكانه وجهة التمويل «وليس مقداره» متتبعات نهاية البحث والهدف من إجرائه.

يقول اللواء علوي لو كان البحث - مثلاً - عن استهلاك مصر من لمبات الفلوروسنت نعطي لمباحث الترخيص فوراً، ولكن عندما يمس البحث الأمن القومي المصري ونحس أن



الملاصق لكتلة دار العلوم جامعة القاهرة والذي تعرض لصبر أخيراً وهو متخصص في دورات الكمبيوتر ويعمل جزئياً من جامعة «ماسوشستس» الأمريكية. على شاكلة هذا المركز تتعدد المراكز البحثية مثل مركز بحوث الشرق الأوسط ومركز بصوت الدراسات العبرية في جامعة عين شمس.

النوع الثاني مراكز خاصة غير حكومية مثل مركز البكتورية صارة لوزة وهو مركز يجمع بيانات لحساب وزارات مصرية بتمويلات أجنبية. أيضاً هناك مركز «المشكاة» لصاحبه الدكتور نادر فرجاني وهو مملوك ملكية خاصة، ومركز البحوث العربية لحلى شعراوي وهو من نوع الشركات الخاصة ومن بينها مركز الدراسات العربية (باناف) لصاحبه الدكتور رفعت سيد أحمد، ومن ضمنها مركز ابن خلدون صاحب المشكلة الأخيرة.

أجندة الممول

هل هناك قواعد تحكم سلوك تلك المراكز البحثية ؟ وما قصة التمويل الأجنبي وخطوته عليها ؟

حلى شعراوي ورئيس مركز البحوث المصرية الإفريقية يقول إن التمويل الأجنبي ليس مجرد شر مطلق، لكن المشكلة هي أين يصب هذا التمويل وكيف يستخدم، والمعايير الوطنية التي تحكمه أو ينطلق منها، هنا يبدو الفرق بين مركز بشكل جزء من الحركة الثقافية والوطنية وعمومها وتشكيل أجيالها، ومركز لاهم له إلا المشاركة في الضجيج العالمي المتغير بين تيارات عالمية لا تشارك في تشكيلها، إن مركز البحوث العربية التي عقد أكثر من ندوة في الفترة الأخيرة عن قضية فلسطين، وعن المشروع الصهيوني وتحدياته وعن دور الطلبة والعمال في الحركة الوطنية والديمقراطية وعن مفهوم المركبات الاجتماعية لتطوير مفهوم الجمعيات الأهلية، هذا النشاط لا يمكن أن يجد تمويلاً خاصة إن أكبر منظمات تمويل أوروبية وأمريكية الآن تبلغ مساهمة الحكومات أو أعضائها فيها أكثر من ٥٠٪ وهذا يمكنه تصور من الذي يموله في مصر الحرب الديمقراطية المسيحية في ألمانيا (صاحب أياغ مع هيئة الاستعلامات المصرية) هذا على سبيل المثال.

والاجابة عن السؤال الثاني يقول شعراوي : كنا نتصور اللحظة أن هذه الهيئات الأجنبية تقوض خططها البحثية واحتياجاتها على المراكز أو الهيئات المعانية، لكن ذلك لا يبدو لي صحيحاً تماماً، فهذه الدول وبعثاتها وما نحوها لم تعد في حاجة وتفرض الأجندة، وإنما هي وصلت من الجبروت عالمياً إلى حد صياغة أجندة معينة تتفق مع مصالحها، وهذا حقها طبعاً. لكن المشكلة فيمن يتفهم جدياً وراء تفاصيل هذه الأجندة للعمل في إطارها سبياً وراء التمويل، وهذا مصدر المشكلة.

بالأبحاث وبشيف في تلك الحالة (حالة البحوث المشتركة) نحن ندعها مادامت ليست موجهة ضد الأمن القومي المصري، والأمن القومي - كما يقول رئيس الجهاز - ليس «بعيها» لتوقيف البحوث ولكن لتقييد من ليس لديهم وعي أن يكون لديهم وعي بمصالح تلك الدولة وهذا الوطن.

الافتقار للنظر كثيراً عدد المراكز لدرجة أنه لا يوجد حصر بها لدى رئيس الجهاز المركزي، ويبدو ذلك بأن معظم هذه المراكز ليس لها سجل تجاري، أي واحد يستطيع أن يجري بحثاً في شفته ولو حاول توقيفه أو ضبطه ينكر تماماً، يشيف اللواء على أن مراكز البحوث كثيرة وعاشلة (أي غير محددة العنوان) لدرجة أن الجهاز أبلغ قبل عام عن مكتب إستطلاع إجراء بحوث في شوارع إحدى قرى محافظة في الوجه البحري بعد تزويده لتصديق الجهاز على الاستمارات.

مادة خام

تاريخ علاقة البحوث بالتمويل قبل ظهور

الجهاز المركزي للتعنبة العامة والإحصاء محدود وكما يقول الدكتور على فهمي أستاذ الاجتماع المعروف إن مهنة البحث العلمي نشأت رسمياً في مصر عام ١٩٥٦ بإنشاء المعهد القومي للبحوث الجائنية التي تحول عام ١٩٥٩ إلى المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قبل ذلك كانت البحوث تجري عن طريق الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية التي أنشئت عام ١٩٣٧، وحتى نهاية الخمسينات وصدر قرار إنشاء الجهاز المركزي للتعنبة والإحصاء عام ١٩٦٤ لم تكن تلك البحوث تلفت نظر أحد ولكن ابتداء من أواخر السبعينات والثمانينات ومع ظهور التموليات الخارجية بدأت تظهر على السطح مراكز بحثية خاصة وبدأت تتحرك في الشارع وهنا أثرت تساؤلات عديدة حول مشروعية عمل هذه المراكز خاصة أنها تستخدم العمل الميداني الاجتماعي كمنهج للحصول على المادة الخام من المجتمع المصري مباشرة مما دعا لضرورة الحصول على ترخيص من

الجهاز.. هل يحدث هذا بالفعل ؟ يجب اللواء على رئيس الجهاز: إن القانون يلزم الباحثين بذلك والمخالف يتعرض للعقوبة، وسأذكر ماذا لو اتعرف ببعث بعد حصوله على الترخيص، مثلاً أضاف سؤالاً أو سؤالين خارج الأسئلة المرخص بها في الاستمارة؟، قال حتماً ستعرف ونحن نتابع تلك البحوث!!

تبرز في حقل البحث العلمي المصري مراكز بحثية تابعة للجامعات الحكومية وغالبيتها أنشئت بمنع من جامعات أجنبية (منح أكاديمية) ولعل أبرزها مركز M.I.T.

الباحثين الوطنيين ضد هذا التيار الأجنبي في
جمع البيانات اليونانية في مصر

يشرف الدكتور فهمي على ذلك بدأت
تظهر على نطاق واسع ظاهرة جديدة وهي
انشاء مراكز ابحاث مصرية اعلية يتولاهم
مصريون ويديرها مصريون وتقدم خدمات
معلوماتية بتمويلات اجنبية لكن جوهر النتائج
واحد، أن أي بيانات تجمع ميدانيا بتوجيه من
الجهات الممولة بالضرورة هي موجهة لأن
البحوث لاتعمل لوجه الله، يؤكد الدكتور فهمي
أن القول بأن الباحثين المصريين الذين
يعملون لحسابهم بتمويل أجنبي أحرار تماما
من أي توجيه أجنبي هذا زعم باطل ومنحرف
حيث إنه لايعقل أو من المنطقي أن تعمل جهات
أجنبية بحثا لوجه الله، فالباحث مقيد عند
تصميم البحث وأنواته وتفسير نتائجه، مقيد
بتوجيهات الممول المالي، ومن هنا لايستبعد أن
توجه بعض نتائج هذه البحوث أو تستغل فيما
بعد استغلالا سلبيا ضد مصالح الشعب
المصري، وبلغت النظر إلى أن الظاهرة في أن
البحث قد يكون في ظاهره محايدا تماما
وهناك بيانات تستقدم على المدى البعيد
لأهداف جهات أخرى تتبهم الجهات الممولة،
ويقترح الدكتور فهمي أن تقتصر نتائج
البحوث وأنواتها وأجزائها في إطار المجتمع
المصري على باحثين مصريين ووطنيين وهي
إطار مراكز وبيئات بحثية قومية ممولة من
الحكومة المصرية بالكامل دون أي تمويل
أجنبي أو توجيه أجنبي، هذا هو الشرط
المطلوب كمظهر من مظاهر السيادة القومية

لقد أصبح البحث العلمي في بلداننا هو
الذي يجري وراءنا وليس العكس تقريبا وهذه
مأساة يحق.

فتح الباب

يلفت الدكتور على فهمي عضو الجمعية
المصرية لعلم الاجتماع إلى أنه تزامنت مع
الانفتاح الاقتصادي ظاهرة جمع بيانات
ميدانية هنا أو هناك حول ظواهر اجتماعية
وثقافية عديدة وكان هؤلاء الباحثون الذين
يجرون هذه البحوث من الأجانب وخاصة ممن
لهم اتصال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ولم
نسمع أو نعرف أنهم حصلوا على إذن من
الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء كما كان
معمولا به مع الباحثين المصريين، ولم نعرف أو
نسمع أنهم حوكموا!! ذلك فتح الباب وأسعا
أمام أفراد وهيئات كثيرة معظمها غير
متخصص من الناحية العلمية ومع ذلك تجمع
بيانات كثيرة عن المجتمع المصري ولا تزال
الظاهرة مستمرة حتى الآن

حسب رؤية الدكتور فهمي فإن العبرة
ليست في جمع البيانات فقط ولكن في توجيه
جمع البيانات ومحاولة تفسيرها وهنا يكون
الباحث المصري أكثر قدرة وجدي في هذا
الموضوع، وقد تلجأ إليه جهات أجنبية في
جمع البيانات وتفسيرها لأنه الأثر ميدانيا،
وهنا ظهرت على السطح الأجور العالية التي
تمنحها هيئات أجنبية لباحثين مصريين شبان
بخصوص جمع بيانات ميدانية بدون رقابة من
الأول وأثير لفت كثير حول هذا الموضوع في
أوائل الثمانينات وحدث هجوم شديد من جانب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
مدرسة للعلماء والطلاب
والله اعلم بالصواب

يضيف بالنسبة لوضع في مصر هناك
مقروفاً أسوأ وأهمي أخلاقية أكثر
مطورة، أحياناً متوقفة أمام الحكوم
الصحراء، وذكر أنه في جامعة عين شمس
التي كانت على هامش إحدى دورات
مادة اجتماعية مصرية، وفي نفس الكلية
أشعرهم بطيهم وقت أن يرمعون الكتب
التي إسميها إني كذا عليّ في وأصعب
أما بعد ذلك الاستعارة الأملية وهذا
كله جليل جداً، الصبر بالأمم العربية
مسألة نصية وأثر ترك مساهلة الشعب
الذين ليسوا الدائرة والأصعب كل شيء
مطروفاً.

الأمن القومي

[illegible][illegible]

الدكتور وحيد عبد الحيد رئيس تحرير
التقرير الاستراتيجي الصادر عن الأفرام يرى
أن هناك يوما أسوأ من يومه ولكلها محسوس
تقويميا كلمة تقسم بشلوجية الطويل
الاتصالات ومع ذلك سيظل الذي كل دولة ما

[illegible]

تمويل القرائات

البحث وفاز على سبيل استقامة السير
المعاصر وبخاصة الفلسفي يقول إن البحث
مفكك للخلق الإنساني على حاله أي
على ما هو مركز كلت بين عناصر
استقلاله كثيرة أيضا لابد من الأخذ في
الاعتبار فكرة البصيرة المولدة من المعارف
خاصة في البصيرة الفلسفية وبذلك كانت
مؤلفات الترمول الفسفية أو ترمول
الترمود، بمعنى أن تولد فيها مع بحثا
عن مبرر وجودها، فمؤلفات هذا مبحث أو ذات
القائل وبخاصة إلهاده وأخذه، ولا بد من
أن نبحث في كل البصيرة الفلسفية، بمعنى أن تولد
أمريكا بمعنى أنها في عصر من طريق مية
سوية وما أتت في ذلك أو أنه في سوان
كثرة روى بالقائل.

نظرة الدكتور علي التميمي إلى ما
 خلفه تحكم لعدة أسباب، فبالطبع صاحب
 عمل ومهله ومن أجهادته الشغفي أن من
 تحول فريق عمل إلى مؤسسة محترقة ليس أمراً
 سافهاً ما إلى الإقترار وغيره ناسخات إلى
 صحت، وكما يبدو الآن القوي منها سيعمل
 لصحة المؤسسة تطبيق مبادئ وممارسي، ما
 تصبح مقننات الأمر القوي عالية ومسلطة
 والليل أن هناك مبعوثاً من الأواء الحكومي
 بشكل من هناك سيعمل تتناول في ظاهرة
 الحالة البنية في مصر روتر، أياً هناك
 حائذين أن تكشف عية الحكومة الفلاسفة
 أن الأمر يرجع حصافة البكره وضهيره
 الوطني، أما مسألة البحوث الشتركة والأموال
 فتلك هي الشككة التي يجب أن توضع على
 السقوف.

في معرض اجابته عن المخطويع والمناج
والسلف يسفر الدكتور يونان لطيب ردى

محصل إجماعه في إطار استراتيجيته الأمن القومي التي تنهضها، قد تبنى الأمر عسكرياً أو اقتصادياً أو أمنياً، مصيف من الأمر القومي من شمس من وقت إلى آخر مصلح من أن سحر الأ، ولكن وعوده الإثبات مع حرية البحث العلمي إلى الباحث الحقيقي يستطيع المصور وتطلع مستشارك قادمة وأمنها مع الباحث الحقيقي، دوراً أيضاً الأمن القومي الحقيقي لا يمكن أن يكون الأمن القومي قد يكون مصفاها يمكن توسيعه دون حدود خارج، ومما يشع الباحث الحقيقي من هناك معلومات معينة تضر بالأمم القومي في بعض إليها وإلى يشرها إذا، بمرت له وقد يستطيع أن يستفيد منها في بحثه ككيفية البحث أو وسيلة فهم دون أن يشرها وحول وجود قوانين تحدد سقف الباحث لكل قدم هناك قوانين في مصر تحدد ما يصور الأمن القومي بما في ذلك المعلومات التي تدخل في هذا الإطار ولكنها لا تسمى مسارات قديمة جداً هي معلومات بحيث لا يمكن تسليتها، وهي تحتاج إلى إعادة نظر عالمياً، بعضها وتحديث النظم الأخرى، وسعر عدا الجديد ده من أنظر الأمور أن يكون البحث العلمي إلى شجرة وهذا خطر يزيد في المرحلة الرابعة بسبب زيادة الاهتمام العالمي بتسريع البحث العلمي وتوسيع موارده، كبره له، فالبحث العلمي يقوم على الأمانة والموضوعية وتحولته إلى تحارة يقتضي على هذه الأمانة والموضوعية وذلك إلى إشاعة الفساد في الوسائط الباحثين وهذا يؤدي إلى حيازة الأمانة الحقيقية وهي أسوأ حتى من الحيازة الوهمية التي يجب ألا توجه مدعى حكم قضائي

حمدى رزق

المصدر			
الفاخرة، مصر			
تليفون / فاكس			
E-mail			
التاريخ			

٦ شارع قصر النيل
الفاخرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٢١٥٠٠
E-mail meri56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

تجديد جيس د. سعد ابراهيم والمدير المالي مركز ابن خلدون

قرر الاستشار مشام سرايا الحلبي العام
الأول لدراسة أمن الدولة العليا أمن تجديد
جيس الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز
ابن خلدون وإقامة صيدلتور للتدبير المالي
المركز ١٥ يوما . للمرة الثالثة على كفة
التحليلات التي تجريها النيابة . وجهت النيابة
للمتهم الأول نهم تتكاسى مبالغ مالية من
جهات أمنية مدعيا القيام بأعمال بحرية في
عدة مجالات كما وجهت النيابة للمتهم الثانية
تهمة الاشتراك في تزوير البطاقات الانتخابية
والحصول على أموال نتيجة للتزوير.

مُصر: نحو محاكمة عاجلة لسعد الدين إبراهيم

□ القاهرة - محمد صلاح

العام المستشار ماهر عبد الواحد
ليصدر قراراً بإحالة القضية على
أحدى دوائر محكمة أمن الدولة
ليمثل المتهمون في قضية «مركز
أبن خلدون» أصاصها. وأعربت
مصادر في هيئة الدفاع عن
إبراهيم عن اعتقادها بأن الردود
الأميركية «زالت المسؤولين
المصريين» إصراراً على المضي في
القضية إلى نهايتها حتى لا يبدو
إطلاقه وكأنه خضوع للضغط
الخارجية، وتعتقد زوجة رئيس
«مركز أبن خلدون» الدكتورة
باربرا إبراهيم مؤتمراً صحافياً
في منزل الأسرة في ضاحية
المعادي اليوم ذكرت أنها ستعلن

■ لم تعمر القاهرة الرموز
الأميركية الماضية على تمديد
حبس رئيس «مركز أبن خلدون»
للدراسات الإنمائية، الدكتور سعد
الدين إبراهيم للمرة الثانية
اهتماماً. وبدلاً من النية تتجه إلى
ترتيب محاكمة عاجلة له قبل
انقضاء فترة الحبس الاحتياطي
المثلثة في ١٤ آب (أغسطس)
المقبل. ويمتد القانون النيابية
سلطة حبس المتهمين في قضايا
محل تحقيق لمدة ٤٥ يوماً فقط.
على أن يكون التفتيش في تمديد
الحبس بعدها من حق محكمة.
وتوقعت مصادر مطلعة لحالة
الملف الأسبوع المقبل على التائب

فيه خلافات جديدة عن الموضوع، في حين واصل السفير الأميركي في القاهرة دانيال كيرترز محاولات لإقناع المسؤولين المصريين إطلاق «المواطن الأميركي» إبراهيم مع استمرار التحقيقات وهو مطلق السراح. لكن مصادر رسمية أكدت أن الردود المصرية على تحركات السفير شددت على رفض التدخل في أعمال القضاء.

وأعربت المصادر عن اعتقادها بأن الاعتراضات الأميركية الرسمية لن تعدى مجال التصريحات من دون أن تترجم إلى سياسات. ولاحظت أن الأميركيين «تطاولوا مع القضية منذ كشفها بحسب دقيق وهادئ». لكن المصادر لم تستبعد أن يأتي التصعيد الأميركي عبر أجهزة وجهات أخرى غير الإدارة مثل الكونغرس أو منظمات حقوق الإنسان أو وسائل الإعلام. إلا أنها شددت على أن أي تصعيد «لن يكون في مصلحة الأميركيين لأنه سيصب في النهاية في اتجاه تليب الشارع المصري ضد سياساتهم» عموماً وقضية مركز ابن خلدون خصوصاً. واعتبر مراقبون أن تجاهل الرسمي المصري للتحركات الأميركية في شأن القضية «رسالة لكل من يعتبر نفسه مستوذاً إلى قوى خارجية».

ونجاء القاهرة أمس الكاتب علي سالم في جولة تشمل اليونان وتركيا ولبنان، وسحبت السلطات بمغابرتة على رغم اتهامه في قضية «مركز ابن خلدون» بإعداد وإحراق إحدى وسائل النشر ضمن دعايات مفرضة، وكان سالم خضع الأسبوع الماضي لتحقيقات من جانب نيابة أمن الدولة لكونه كتب سيناريو فيلم «ادخل شريك» شاركه الذي اعتبرته السلطات دليل إدانة ضد إبراهيم. ونفى سالم أن يكون لرحلته علاقة بالقضية، مؤكداً أنه سيمثل للتحقيق مجدداً «إذا طلب منه ذلك» وقال «أن جولته كانت مدة سلفاً وقبل تفجر القضية».

مصر: محامي ابن خلدون يتوقع حفظ قضية سعد الدين إبراهيم لضعف الأدلة

قال ل. الشرق الأوسط: الإدانة تعني تعريض موكله للسجن 15 عاما

القاهرة: الشرق الأوسط

بالك باتهامه بالنصب والرشوة
الدولية والإضرار بمصلحة مصر
والاشتراك في تزوير البطاقات
الانتخابية.

● في حالة ادانة الدكتور سعد
بهذه الاتهامات ما هو الحكم المتوقع
سجنه؟

- قبل ان نتحدث عن الإدانة او
عدم الإدانة يجب ان نتحدث عن
تصرف النيابة حيال هذه التهم،
فتحت الآن في مرحلة تساؤل هل
هناك أدلة تصلح لان تقدم القضية
للمقاضاة، وهي تصرف بمرحلة
التحقيق، وبعد انتهاء التحقيق
تقوم النيابة بعمل تقديم موافق،
هل هناك أدلة أم لا، وهل هي كافية
لترجيح ادانته، فإذا انتهت لوجود
أدلة ترجح الادانة تقدمه للقضاء
وان لم نجد حفلات القضية.

● ماذا نتوقع؟

● أتوقع شخصياً حفظ القضية

لان كلهم جميعاً لا أساس لها.

● ما هي عيوب هذه التهم ان

محت؟

● تصل الى الاشتغال بالشاقة 15

عاماً.

● قلت على لسان موكلك ان اللقاء

القبض عليه جاء بقرار سياسي؟

● اننا لم اقل انه جاء بقرار

سياسي ولكن قلت ان تطبيق التهم

للدكتور سعد، واقولها مرة اخرى

ان تطبيق هذه التهم يكمن وراءه

دوافع سياسية.

● ألا نتج؟

● اناج الى ان جهة الضبط

التي قامت بتقديم تقرير للنيابة

عن الدكتور سعد الدين ابراهيم

هي في الواقع مفعولة بدوافع

سياسية.

● ما هي الدوافع وراء القبض

عليه؟

● مؤتمر الإفقيات الذي عقد في

قيصر سنة 91، كذلك وهو الأهم

تقرير اللجنة التي كان هو أميناً

لها وكان يرأسها الدكتور سعد

النجار والتي راقبت الانتخابات

عام 95، وكنت عن وقوع عمليات

تزوير كبيرة وثبت صحة ذلك

وابنيته محكمة النقض، كما انه

كان يستعد لراقبة انتخابات

توفير القاب.

● لماذا هذا التوقيت في القاء

توقع المحامي فريد الدين

الموكل بالادعاء عن رئيس مركز ابن

خلدون الدكتور سعد الدين

ابراهيم ان يتم حفظ القضية

ماعتبار ان التهم المصنوعة على

موكله لا أساس لها، مشيراً الى ان

الأصرار على ادانة ابراهيم بالتهم

الموجهة إليه من شأنه تعريضه

للسجن 15 عاماً.

ورفض الدين في حوار

لـ الشرق الأوسط الربط بين

دفاعه عن الدكتور سعد الدين

ابراهيم في قضية ابن خلدون

ودفاعه عن الجاسوس الإسرائيلي

عزام عزام الذي ادانته محكمة

مصرية بالسجن 15 عاماً بتهمة

التجسس لصالح الاستخبارات

الإسرائيلية، مؤكداً ان الربط بين

القضيتين بطولي على أمور

معرضة وشبهه.

وفي ما يلي نص الحوار:

● من الذي اختارك للدفاع في

هذه القضية؟

● الذي اختارني للدفاع هو

الدكتور سعد الدين ابراهيم

شخصياً وفرد أسرته المتمثلة في

السيدة زوجته وابنته المحامية

ومجموعة من كبار المحامين في

مصر.

● هل تربط صداقة مسبقة

بموكل الدكتور سعد؟

● اطلاقاً، فانا لم اره من قبل

وكانت المرة الأولى التي اناهاه

فيها في السجن عندما ذهبت

لزيارته.

● كم مرة التقت به في السجن؟

● مرتين الأولى قبل اسبوعين

والأخيرة قبل يومين بالتحديد

يوم الأربعاء الماضي كما حضرت

معه التحقيق.

● ماذا قال لك وهو يقدم ملف

القضية ويخبرك بمخلص الاتهامات

الموجهة إليه؟

● بالطبع زني كل الاتهامات

وقال لم يحدث شيء مما يتهم به.

● ما هو الاتهام الأكثر قسوة من

وجهة نظره الشخصية؟

● كل الاتهامات قاسية، فهو

كرجل عالم جليل من الصعب ان

يتقبل ان تلصق به أية تهم، فما

التفكير.

● ولكن وجودك ضمن مريق الدفاع في هذه القضية أحدث لفرة بين المحامين وبين مديري الدكتور سعد . لم يكن هناك فريق ولا يوجد فريق للدفاع عن سعد الدين ابراهيم، يوجد محام واحد هو أنا، ولكن الأخوة المحامين الذين كانوا يحضرون مهمتهم ليست الدفاع وإنما تفصيل متطلبات حقوق الإنسان، وأنا عندما وكلت وجئت أنا لنسأ في حاجة لاستنهاض هذه المنظمات لأن سعد الدين ابراهيم بين يدي النيابة العامة وهي جهة قضائية لا تتسم أجراءاتها بانتهاك حقوق الإنسان.

● ألم يحدث خلاف بين المحامين لأنك تدافع عن سعد وكنت محامي عزام من قبل؟

● بلغني إن أحدهم (امتنع عن) تكسر اسميه) ذهب إلى قنارة تلفزيونية وقال بأنه أمتصب لأن سعد الدين ابراهيم وكل المحامي الذي كان يدافع عن (عزّام)، والعجيب أن هذا المحامي يعمل تحت لائحة حقوق الإنسان، ويتجاهل أهم واجب من واجبات حقوق الإنسان وهي كفالة حق الدفاع عن المتهم.

● كم تقاضيت للدفاع عن الدكتور سعد الدين ابراهيم؟

● تسألني في ذلك مصلحة الضرب، وأخاف المحامي سر من أسرارها الخاصة.

● يوجد جهاز سفير اميركي مع الدكتور سعد هل هو في صالحه أم ضد مصلحة؟

● ليس عيماً أن يكون للدكتور سعد جنسية أخرى لأن القانون المصري لا يمنع من الجنسية المزدوجة ولقد أعلن الدكتور سعد في بداية التحقيق يوم الأربعاء قبل الماضي أنه لا يتحسسب بجنسيته الأميركية وأنه لم يطلب أي عون من السلطات الأميركية باعتباره اميركياً ويريد أن يتم التفاعل معه كمصري.

● هل تتولى الدفاع عن الدكتور سعد فقط أم بقية المتهمين من مركز ابن خلدون؟

● ادافع عن الدكتور سعد فقط.

القبض عليه من وجهة نظرك، ومن وجهة نظري؟

● الهدف هو محاولة تلويث الرجل واغتيال شخصيته قبل انتخابات مجلس الشعب القادمة للشهوين من شأن ما قد ينتهي إليه من رأي حول سلبات الانتخابات أن وقعت مثل هذه السلبات.

● كنت محامي عزّام عزام الجاسوس الاسرائيلي رحابياً تدافع عن الدكتور سعد الدين ابراهيم، ألا ترى أن الربط بين نشاطك عن (عزام) ويعد (سعد) فيه اضرام باسم وسعة الرجل باعتباره يتماثل مع جاسوس في المحامي الذي يدافع عنه.

● ان من يقول مثل هذا الكلام لا بد أن يكون جاهلاً حالداً، لأن قيام المحامي بالدفاع عن نهم في أية قضية لا يعني صيرورته هو متهماً بدلاً من كان يدافع عنه.

● عندما ادافع عن متهم في جريمة سرقة فإن ذلك لا يعني أنني أصبح سارقاً أو أنني أصبح مجرماً للسرقة، عندما أترافع عن متهم في قضية تخابر، فلا يعني أنني أنا الذي أختابر، أو أصيد جريمة التخابر، وبالتالي فإن قيامي بالدفاع عن عزّام عزام في تهمة الاشتراك في التخابر لا يعني أنني أصبحت أنا عزّام عزام، ولا يعني أنني يجب أن أتوقف عن الدفاع عن أي إنسان، ومثل هذا السؤال يتجاهل أنني بعد عزّام ترافعت في عشرات القضايا الأخرى بخلاف قضية الدكتور سعد، ولم يأل أحد ولا يمكن أن يقول إلا إذا كان حالداً،

أن دفاعي أو قيامي بولجبي في الدفاع عن (عزام) كان يحول دون أن أترافع مسكلاً عن (ابراهيم سعد) وليس تحرير الأختار، في قضية أمام (محمد زايد) مدير تحرير الإهرام، وكسبنا القضية، ولم يمنعني من أن أترافع عن محمود البكسي، ولم يمنعني من الترافع في قضية نواب القروض وعشرات القضايا الأخرى التي تداولها الإعلام وما زالت أعمل، وبالتالي فالربط بين قضية عزّام وقضية الدكتور سعد هو ربط رفضه لأنه يعبر عن انحراف في

على سالم عاد من إسرائيل لیتهم الجميع !
أنا المسئول عن فيلم مركز « ابن خلدون » ..
وفوجئت بتعديلات ركيكة في السيناريو !

توقعت استطلاعي التحقيق

ولا تهملني الشبهات التي تدور حول المركز!

کتبی عبدالوہاب داود:

ضما بذات الحقيقتين مع - بعد السعد
المرامح مسلح وسيد مركز في خلق
توقع الجميع تحقيق مع
علي سالم كاتب مطبوع الفيلق الذي فجر
القضية التي كان موجودا في أي بي بي في ذلك
الوقت واقرع ان على سالم تسعة كان يتوقع
استخدامه والتحقيق مع بعد عونه
تفتقر إحدى القضية مرفوعة مالا في
يستخدم في الاستعداد يدرس في مطبوعه ام
بذات ما لا رة في سراي القليلة
عند جروسة من مسجتي انم الدولة
التي كانت اذمار الذي في انتظار - لكي
بينما مع هذا الموار الذي لم يزل من الانتظار
والاصراع والتمسح - رغم صدي الجمهوري
في الحديث القليل

[illegible]

● مل نيت كتابه هذه التمديلات في مركز

٢٠ ولا وهي ليست ملاحظات المخرج - ولما
يبدأ العمل مع مخرج تركنا وجاء مخرج آخر
شباب اسمه صالح بولايه ولكن اختفى بعد
ذلك وجاء مخرج ثالث ولا أعرف من هو
صالح هذه التعديلات ولكنها تعديلات ركيكة

۶- هي تعديلات بسيطة ولايتا ليست اي وايت خطي، وما هو لهم لا لا توجد نسخة من الفيلم مصورا، وكل ما هناك هو جرد سيناريو على ورق. هو هذا السيناريو. الغرب ان دحيلا حتى قال لي ماتت لاي بيت سعد في دافية. لانه كان يعمل منذ وقت طويل دون ان يشر نسخة او يحدث شي به. سعد لاهل.

● وماذا حدث في التحقيقات معكم؟
- انظر ما في التحقيق أن الفن بطبيعته ليس
أصعب، وهو ينشأ بجزء صغير من القوى
بمعظم اللامع. وبالتالي فإن آخر من يستطيع
بهم لعمل الفن هو للزلات نفس.. وهذه كانت
طريقة التحقيق بصوتيه

● ما هي طبيعة العلم؟

هذه القيم تتغير من ذي قيم عن المعجزة
كانت يتناول السياسة. في أنه يسوع فكرة
العلوية أصبحت فنا مبعثا قلما يملكه. تكيف
صليح في اقل وقت ان لجد استبداد إلى
الذكورة. فكرة شراء محصول سيلافة منكب
هذا إعلان يقول للناس إنهموا إلى
تحتلهم.

وتستطيع أن تضع هذا الاعلان على
مستويات عدة .. اول مستوى هو لدى القاص
هب إلى لجان الانتخابات وتستطيع أن تقول
شارك في الانتخابات دون أن تقدم دليلا على
فع المشاركة ففشل كإعلامي
عليه

سیدم سید

[illegible]

١٠ - طرأت لي فكرة أنه من تقديم الشكل لدى الصبرين فكرة للمشاركة فالمطلوب في القيام في شهرية بين زوج وزوجة عندما تكفي ولويسه حاناً سيحصل بها. ١١ - يشارك في بطولة تانكس نسور ماركس مصفى وكل مشهد له بناء برامس فكلمى بكتبي بشكل غريب حتى يصل الى اذن بكونه السقوط لبط

يستطيعون أن يبدوا في أعظم الشرائع، وهو
للشريعة في عصر نفسها، بلاد بأكملها

● **واللأسف!** بعض المصنفات والروايات
التي ذكرت أنها من كتبهم في الحقيقة هي

٧. رطب طبع منى هذا السيناتور: جاني شخصي رطب منى كلبه السيناتور: وقفته له.

● وهل عرض الفيلم على الرابطة؟
لا. وفيما يقتصر بالأنفلام الإعلانية والتسجيلية جرى العرض... أنك لا تحصل على موافقة على السيناريو، وإنما على العمل نفسه. لا يصحب بعد إنتاجه وقبل عرضه (أي

تحصل على موافقة بالعرض العام

خمس مرات في ١٠ سنوات وهذا على الأكر،
فإن لم يمت في أي صلة بالمرکز ليس تردعا
ولكن لأن هذا مركز بعثي وربما لمشارك في
موضوع خاص به، أو بعثي، لكن ماذا فعل
عنه ما هو دورى؟
● **ولكن ماذا للمرکز كاتحت حبة شهاب**
عجوة من الديار؟
- هذا لا بعثي ولا علاقة له به، بل هو أنا
جولي كات أكثر وهذا أيضا ليس مسئوليتي
وأنا قال على كات وكات وأنا مالي؟
● **مسئولية من إن؟**
- لم يمت مسئوليتي، سرب المصراع
الخاص من الكلام على وجهه غير حقيقي
وكأنها
أنا هو مصرى
● **وبماذا حدث في زواجة الأولى لإسرائيل**
- وهذا لأني وجه، وأرسلت حدة مصر
الجوهرى - راني.
● **على مسئوليتي من إسرائيل أم عن الديار؟**
- عن الاثنين.
● **لا، حدث لي، ربما لا أوافق في الحديث**
من إسرائيل أنا وألقت على الفور كات سرب
تحدثت عن الديار، فعلت كات لأن كات
من آلة قتلهم أم ماذا تريد؟
- ويحرك مسرحية معروفة صراع قتلا
سرب الدول كات شهاب. أنا أوافق من الدور
المصري لمر في لحظة، خلاص؟ أنا
الآن محتدم عن الفاع من الدور المصري
لحس في اللحظة
● **الآن؟**
- مكنا، طبع لي حلفاء هذا حتى
● **ولكن الكتيب هو مشهور وإنه لا يمكن**
كذلك؟
- أنا أقول أن لك حالي، وقد كنت ألقى
مناصب حبة الكتيب بطل من الدور المصري
أمر في اللحظة، ولكن الآن سرب استمع من
الأيام بهذا الدور.
● **ولكن تتنوع عن لمرس ليدنا؟**
- لا، هذا شيء آخر، ولكن لا أهد يريد
من إيدنا. لا أسمع لا شيتيمتي طوال
سنوات.
● **ولكنه تكلم في مصف حبة بشكل**
دورى
- أنا لم تكلم مصفيا. أنا كات درامى
ولا أكتب في الصحافة إلا عندما لا أجد
المراد. والمقال الذى يكتبه المصنف في روع

ساعة أكتبه أنا في يومين بالقيبط. أنا لن
أحدث عما حدث منذ سنوات. أريد المصنف
عما حدث اليوم
● **تحدثت عما حدث اليوم. أنت عاك هذا**
الاصراع من إسرائيل. الآن؟
- كنت في ورشة عمل في تل أبيب وكات ألقى
من مصر، أنا وشبابا عمرها ٢٢ سنة وهى بنت
عبرانية وتسلم أربع راسا وأنا خرجت من
الشار. وكل كلمة كنت ألقاها هناك كان يوجد
من يتابعها. لا يوجد شيء، سلب.
● **وهذا السلوك يستحق مشاعر**
القدس في مصر؟
- لا، تحدثت عن المصريين، لا أنت تكلم
نيابا عنهم ولا أنا.
● **أنا أفسد هذا كات لا أفسد لهبة**
عليه. فأنتى والقدس للقدس أنه يتحدث
نيابا عليه. أنتى أفسد؟
- لا، أنا أتكلم معبرا عن تيار إيدى في
مصر يريد السلام ويريد علاقات طبيعية
● **ولكن أنتى العلاقات الطبيعية يستغرق**
الأيام؟
- أنا لا أوافق على تريد منى. كلما كات
تقول لي ماتت تصافر المصريين، بل هو قتل
المسألة بلى يلقى استنار للمصريين. لا أنا
أوافق عنهم. وأنا أطلب معركة حضارية
طويلة وهو ما يتطلب أن تكون هناك جسور
بينى وبينهم من أجل المعركة. ومن أجل
التنافس في العالم.
● **ولكن هناك حلة رفض حلة لك من**
الأتين.
- هذا غير حقيقي لك، ليد أن تاترى بين
الأتين وحلة الأتالام فلا يوجد رفض عام
لدى نجيب مصفوة ولا عند المصنف
ولا جماعة القاهرة لاسلام كات تضم سفرة
الأتين. هذا ليس رفضا عاما.
● **بمعنى مشاعر أدياء الأتالام لرفض**
التيك؟
- أنا أتكلم عن التشكيك لا عن أدياء
الأتالام
● **ولماذا أيضا مقلدون**
- خذ مصف جميع قاتلين للشهادة
المصافيرى. راني أنتم غير مقلدين لا أنا
ولا نجيب مصفوة
● **أخيرا، هل من كات على مسلم كات**
تعمل ملحق مصر لمر في المصنف، كما
في

● **وهذا من دورك في مركز ابن خليف.**
- هذا كان جزءا من التحقيق وقد سكت عما
هو دورك في المركز؟ قلت ولا شيء.
● **كيفية. وأنت من تكلم للسلوكين في**
دورات المركز؟
- ما هو دور لكات الذى شارك فيها في
دورات المركز في مصر سنوات أنا لمست من
أكثر المشاركين في دورات المركز. ومع ذلك
سرب الأتري، أنتى شارك بطل في جميع
الدورات وأنا وبنى ذلك؟ ربما أكون من سكان
للغنى وأيس لى مكان اللعب إياه وأنا غافى
كلام. خذت إلى المركز! لقد دخلت المركز

١٣٨٨			
٢٠٠٧	٧	٢٩	٢٠٠٧

المصدر

التاريخ

٦ شارع قصر النيل

القاهرة، مصر

تليفون / فاكس ٥٧١٥٠٠٠ (٢٠٢)

E-mail: merit56@hotmail.com

ميريت

للنشر والمعلومات



لجنة مصروفية

لشخص معاملات

مركز ابن خلدون

قرر المستشار هشام مبراهيم العام لولاية أمن الدولة تشكيل لجنة من خبراء قبة المركز لوضع تقرير عن التحولات المالية الخاصة بمركز ابن خلدون مع البنية التحتية والتحوليات ومعاملات مبروه د. سعد الدين إبراهيم.

وأن وصل عدد الحواريين على قمة قبة المركز ١٤ شخصاً بدأ بهم د. سعد الدين والديرة المالية للمركز تالية عبد القادر بعد إلقاء سبيل A أشخاص. وأنه لدى مصدر بالولاية ما تريد من تحديد موعد هذا الأسبوع لاجتماع د. سعد الدين إلى محكمة الجنايات باعتبار أن التحقيقات مازالت جارية وأن يتم تحديد قرار الحالة للمحاكمة أو غير ذلك إلا بعد استيفاء التحقيقات.

المصدر: الإحصاء السكاني
التاريخ: ٢٧ - ٩

مضاجات مثيرة في المؤتمر الصحفي لزوجته د. سعد الدين إبراهيم
أحدى الموظفات تجول المؤتمر من مناصرة لرئيس المركز الى تكيل الاتهامات ضده

أى جهة للإفراج عنه
 انكلترا أكدت ان هناك محاولات تبذل للإفراج عن
 الدكتور سعد خاصة بعد قرار استمرار حبسه ١٥
 يوما على ذمة التحقيقات. وقد نشرت صحيفة
 الإندبنيون وهى إحدى المجلات بالمركز مفاجأة مثيرة
 عندما أكدت انها كانت تعمل للطلبات المرفوعة إلى
 الدكتور سعد وهى فى حالة رعب شديدة فى
 ليبيا، كما انها كانت تقوم بإيداع المبالغ تحت
 مساهمة الشخص

وكان يقوم الدكتور سعد بكتابة البهاقة على أن كلفته ٦ جنيهات، وهي في الحقيقة كلفته جنيه واحد فقط، وقد حاول عدد من أقارب الدكتور سعد منسبها من الكلام، إلا أن الصحفيين طالبوا باستمرارها. وكان ذلك بمثابة الانقلاب الذي لم يكن في الحسبان وتحول المؤتمر الصحفي الذي تم عداؤه لنصرة الدكتور سعد إلى تكيل الاتهامات بتأجيلها، وقد انتهى المؤتمر بتوزيع غدة ورفات تقول الدكتور في جلسة التحقيق يوم الخميس الماضي.

وقد أشار الدكتور سعد الدين إبراهيم إلى أن القضية ليست قضية تفكير إسلامي من الفلاح، وموضعت الحكومة بينه وبين رجل مثقلي أصول عليه السلام، والمساعدات من الخارج، وأن ما يحصل عليه مركز ابن خلدون مليون جنيه شهيداً! كما أن القضية ليست قضية تخاطر مع جهات اجنبية، وإنما ذلك ما هو إلا أساطونه شخيرة لا تمل الأجهزة الأمنية ولا تكل استخدامه، وإنما القضية هي مجرود مركز ابن خلدون التاكد من سلامة الانتخابات ومحاصرة وتقليص الفش والتزوير فيها، كما سيرة العديد من البيئات للحصول على مثق!

من ناحية أخرى، علم المرد القضائي له الأهم
للسائي، أن الفية تتجه إلى سرعة إنهاء القضية
مبهدا الفصل فيها خلال أيام قليلة بعد استكمال
بعض جوانب التحقيق فيها، وبعد عرض نتائج
التحقيق وما تم فيها أمام المستشار ماهر
بدالولد النائب فيها.

وخلال أيام قليلة سوف يتم استدعاء عدد من التهمين للنظر في أمر حبسهم احتياطيا ومواجهتهم بقول عدد من موظفي المركز.

عادل السروجي

لا يمكن من المتوقع أن تغير إحدى الموظفين
بعض من خلوهم للدراسات الاقتصادية مفاجات
مثيرة داخل المؤتمر الصحفي الذي عقده
زوجة رئيس المركز داخل فيلا الدكتور
الدين إبراهيم بنماهي، ولم يكن في الحسبان
أن تقوم الزوجة بفضح وتكثف العديد من
العمليات التي قام بها مركز ابن خلدون حول
تزوير البطاقات الاقتصادية مقابل مبالغ مالية
وإيداع تلك الأموال في حسابات خاصة
برئيس المركز، وقد انتهى المؤتمر الصحفي
بنقود عدة وولات تتضمن القول رئيس
المركز أثناء الفظف في يوم جيسه يوم الخميس
الماضي.

وكانت زوجة الدكتور سعد الدين إبراهيم ونجلته التي تعمل محامية، قد أعدنا مؤتمر صحفي للمطالبة فيه بالإفراج عن رئيس المركز للعودة إلى أسرته وسرعة إحالة القضية للمحاكمة للدفاع عنه. وقد حضر العديد من مفهوبى وكالات الأنباء العالمية والعربية والصحف العربية والأجنبية.

والذي بدأه اللقاء، ناشدت زوجة الدكتور سعد الدين إبراهيم المستولين التدخل الفوري للإفراج عن زوجها المودعة إلى سترته مع استحصال مدير التحقيقات، كما طالب ابنه «أنداء» وزير العدل بتأجيل الإجراءات اللازمة بإحالة والده للمحاكمة التي يمكن أن يلحق بها، مع مشورة أن التحقيقات التي تجريها نيابة أمن الدولة العليا تسير ببطء ويمكن والدما لادة القانونية في الحبس الممتطي.

كما أكدت زوجة الدكتور سعد أن زوجها عامل عاملة حسنة داخل محبسة، إلا أن شقيق نادية عبد الله المتهم الثانية أكد أن شقيقته ليس لها علاقة بالقضية وإنما تعمل محاسبة لفظ وغالب ينقلها من محبسة بسجون القطار إلى مكان آخر.

وقد نارت أسئلة مفتوحة بين المحققين وزوجة الدكتور سعد حول الاتهامات للزوجة إلى وإله عالمة داخل محبس بعد تدخل جهات أجنبية لحماية الإقرار عنه، ففادت زوجته أن الدكتور سعد عامل عاملة حسنة داخل محبسة، ولا مصري وسازان من أبناء مصر الشراء، ولا ينبغي تدخل

موظفة في هيئة "هدى" تؤكد الاتهامات الموجهة اليه

مصر: ابراهيم يطلب قاضيا محايدا ويقرر وقف التعامل مع النيابة

□ القاهرة - محمد صلاح:

سيف الناصر، تفتيش قاض محاييد، لاستكمال التحقيق معه مؤكدا أنه لن يرد على اسئلة المحققين في

الجلسات المقبلة.

وعقدت اسرة رئيس "مركز ابن خلدون" مؤتمرا صحافيا أمس شارك فيه زوجته باربارا وابنته راندا ابراهيم وابنته امير، وكذلك المحامي نجاد البرعي واثنان من أعضاء مجلس الإدارة في المركز هما الدكتور حازم البيلالي والسيد جمال البنا. ونقلت الاسرة عن ابراهيم قوله "ان اجراءات التحقيق تنسم بالبطء الشديد لأطالة امد القضية دون داع، واتهم

■ قرر رئيس "مركز ابن خلدون" للدراسات الانثوية، الدكتور سعد الدين ابراهيم، وقف التعامل مع التحقيقات التي تجريها نيابة أمن الدولة العليا، في قضية منهم فيها الآخرون من الباحثين والمجاملين مع المركز بدفعي أموال من جهات اجنبية مقابل امدائها بمعلومات مغلوبة عن الاوضاع في البلاد، ما يؤل على موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية، ويشتر بالامن القومي للبلاد.

وطالب ابراهيم وزير العدل المستشار فاروق

السلطات به التفتت والتصرف.. معتبرا تمديد خمسة لفترة ثالثه عمل يومين.. ثم على رغم ان اللزيم الموجهة اليه مجرد اقوال مرسلة من نور ايلة ثبوتية حقيقية.. مستغربا.. تسريب معلومات الى الصحف.. لا تقسم بالذقة بقدر ما تهدف الى تشويه صورته واعتياله معنويا.. واعلن افراد الاسرة انهم سيقاضون الصحف التي شاركت في الحملة عليهم وكان بين الحضور عدد من العاملين في المركز.. وحينه دعم الناشطات المعروفة باسم «هدى» التي كان ابراهيم يشغلي موقع امين الصندوق فيها.. وفوجيء هؤلاء بالموظفة في الهيئة نيدال عبد النبي تعلن صحة التهم الموجهة الى ابراهيم.. واتهمته بالتسريب في الحاق الضرر بالعاملين في المركز والهيئة.. وقالت انها وضعت شكايات صادرة من الاتحاد الاوروبي في حسابات باسم ابراهيم في المصارف المصرية.. بناء على طلبه.. وانها اخضرت بظلمات انتخابية مزورة الى منزله من مقر الهيئة وسلمتها له.

والثارت هذه الاتهامات جدلا كبيرا.. لكن المحامي البرعي تجاوز الازمة.. وطلب من الصحفيين عدم الاعتداد بكلامها.. مؤكدا ان كل العاملين في المركز والهيئة تعرضوا لضغوط من جانب اجهزة الامن.. لاجبارهم على الشهادة ضد موكله.. وذكر ان من رفضوا منهم الاستجابة للضغوط وضعت اسمائهم كمتهمين في القضية ونفت زوجة ابراهيم ان يكون زوجها طلب من اي جهة اجنبية التدخل لدى السلطات المصرية لاطلاقه.. وأكدت انه تعامل الخاء التحقيقات كمواطن مصري.. ولققت الى ان الادارة الاميركية ظلت صامئة اكثر من ٢٤ يوما.. وتدخلت حينما وجبت اصرارا مصريا.. على استعراو سجنه من لون داغ وعن علاقة ابراهيم باسرائيل.. رد ابنته ان الحكومة المصرية لها علاقات دبلوماسية مع الدولة العبرية.. وتلق في صف التطبيع.. في حين تعارض قوى المعارضة السياسية في مصر ذلك الامر.. وضاف على ذلك فان موقف والدي لا يخالف الموقف الحكومي.. لكنه شدد على ان والده لا تربطه اي علاقات تعاون مع اي جهة اسرائيلية.. مشيرا الى ان ابراهيم تلقى في التحقيقات معلومات عن اتفاق بين مركز ابن

خلدون.. وجامعة حيفا.. وتلقى افراد الاسرة ان يكون اختيار المحامي فريد الديب ليقول رئاسة هيئة الدفاع.. يعود الى دوره في قضية الجاسوس الاسرائيلي عزام عزام.. وانما لكونه محاميا معترفا مشهودا له بالكفاءة.. وشاروا الى ان المحامين لا يكون لهم دور مؤثر الخاء تحقيقات النيابة.. وتحدث في المؤتمر السيد خالد عبد النور شقيق المتهم السوداني الجنسية نادية عبد النور.. فانهم اجهزة الامن بالضبط على شقيقته من اجل الادلاء بمعلومات ضد ابراهيم.. مؤكدا انها رفضت الشاخوان مع الاجهزة المصرية.. فتمعرضت لعقاب بوضعها في زنزانا مع الحكومات في قضايا الاتراب.

الاسم			
٩	٨	٧	٦

المصدر

التاريخ

٦ شارع قصر النيل

القاهرة - مصر

هاتفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)

E-mail: marit56@hotmail.com

ميريت

للنشر والمعلومات



زوجة الدكتور سعد إبراهيم في مؤتمر صحفي، طالبنا بتدخل جميع الجهات للإفراج عنه زوجي لم يطلب المساعدة بصفته أمريكياً

كتبت خديجة عفيفي:

سجل د. سعد الدين إبراهيم استاذ علم الاجتماع السياسي بالجامعة الأمريكية ورئيس مجلس أمناء مركز ابن خلدون ولتتهم الأول في قضية المركز بتلقي أموال من الخارج بغير الملاحظات أثناء تجديد رصيده جميعه للمرة الثالثة في محضر قضائية وذلك رداً على سؤال النيابة في آخر استجوابات على كنيه الأقوال لخرق؟ - قال: القضية ليست قضية تلقي أموال من الخارج حيث أن النظام الخاص تأتي اكبر حلقى مثل هذه الفخ والهبات والهدايا وتأتي في ذيل اللائحة منظمات المجتمع المدني ومنها مركز ابن خلدون ولغالب أن ما يعمل عليه المركز من تلك المصادر لم يتعد ثلاث مليون دولار، أي مليون جنيه سنوياً. حيث يناق على تدريب وتشغيل ثلاثي شأياً، ويوقع أكثر من عشرة ضرائب ويتم كل ذلك في شطافية جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته د. بربارا زوجة للتهم ونجله راندا (العمانية) وبذلك شقيق للتهمه الثانية نادية عبدالنور ظهور اسم داخل فولا د. سعد. وأكدت زوجة للتهم الأولى د. سعد رداً على معاملة ولحل السجن أنه يماثل معاملة حسنة وأضافت أن القضاء المصري أن يفتلها ويؤيد محاولته في أسرع وقت ممكن. نحن نفضل * أعضاء من الكونجرس الأمريكي الإفراج من د. سعد ثالث لقد طالبنا للمساعدة من جميع الجهات والإفراج عنه لكن الدكتور سعد لم يطلب تدخل أحد بسفته أمريكياً ولكنه بسفته مصرياً وبنطياً وكل نشاطاته من أجل مصر.

في مؤتمر صحفي عقدته زوجة سعد الدين إبراهيم ٣ مليارات دولار تمويل أجنبي للحكومة و ٣٠ مليون للمجتمع المدني!

عثمان أمين

نفسها لقريتها بالإفلاخ عن إبراهيم مطالبة في المؤتمر الصحفي واعتبرت باشتراكها بتزوير بيانات الانتخابات مع الدكتور إبراهيم وأنها تلقت أموالاً وصمتها في حصيلها في البنك

إلى ذلك وزعت زوجة إبراهيم صحيفة من محضر التحقيق الأخير مع زوجها الذي أكد في أقواله إنه لا يعمل جاسوساً لأي جهة أجنبية وأن قضية ليست قضية تعلق أموال من الخارج يقال إن الحكومة المصرية هي أكبر مطلق للأسلحة وأن القطاع الخاص هو ثاني أكبر مطلق للمنح والأموال من الخارج ويأتي في ثلث القائمة مؤسسات المجتمع المدني بما فيها مركز أين خلدون التي تحصل سنوياً على ٢٠ مليون دولار ويحصل القطاع الخاص على ٢٠٠ مليون دولار وتحصل الحكومة على ٢ مليارات

تألفت باربارا إبراهيم زوجة د سعد الدين إبراهيم رئيس مركز أين خلدون للمحوس احتياطياً على كفة اتهامه بتلقي أموال من الخارج - الرئيس مبارك بالإفراج عن زوجها، وظللت ليتنها رعداً إبراهيم في المؤتمر الصحفي الذي عقد بمنزل الأسرة في المنزل من وزير العمل المستشار فاروق سيف النصر بضرورة إحالة قضية والدها إلى القضاء حتى يتمكن من الدفاع عنه مشيرة إلى أن نيابة أمن الدولة تجري تحقيقاتها بيده شديد بهدف إلقاء وإلحاحها في الحبس طيلة للفترة المحبس الاحتياطي.

في الوقت نفسه فجرت نوبال عبد النبي للوظيفة في هيئة دعم الانتخابات مدعية للفروج عنها في القضية

بعد الدين ابراهيم يخرج عن صمته من محبسه : جهاز أمن الدولة تحول الى هيئة رقابية مالية

القاهرة، الشرق الأوسط.

في مجال الإسكان وغيرهم من الوزراء واعتمر ابراهيم القبض عليه مسالة تسمى الى سمعة مصر ودل على ذلك بأن الصحف الدولية نشرت الخبر في مصر صحفاتها الى جانب رفض العديد من المثقفين الاتهامات التي وجهتها النيابة في قضية مركز ابن خلدون ودعا الحكومة المصرية الى مراجعة نفسها ورفض تهمة التخابر الموجهة اليه وقال انها «استوطانة قديمة مشروخة، لا تمل الأجهزة الأمنية من استخدامها، وإن هذه الأجهزة طورت أجهزةا لكنها لم تطور تفكيرها وتابع ، القضية ليست تخالفا أو تشويه سمعة مصر، والتمويل الأجنبي أو حصة من الشباب الذي خان الأمانة، لكنها قضية المسكوت عنه، ورأى أن المسكوت عنه هو مسألة الانتخايات، وقال إن النيابة لا تستطيع التحقيق معه في مجهودات مركز ابن خلدون للتأكد من سلامة الانتخابات البرلمانية الماضية والاستعداد للانتخابات المقبلة.

والنقطة الثانية المسكوت عنها كما يقول الدكتور سعد الدين ابراهيم هي المسألة القبطية التي تصدى لها المركز في السنوات الخمس الأخير بعد تزايد أحداث الفتنة الطائفية وقال: نحن نطالب بالمواطنة ولا يعمل الا يتم ترشيح أي قبطي في 222 دائرة انتخابية.

أما المسكوت عنه الثالث فهو مشاركة المرأة واعتبر تأسيس هيئة دعم التانيات هدا، هو محاولة لاستعباد المرأة حلقها. ودافع عن مركز ابن خلدون وقال أنه مركز أكاديمي رائد له مبادرات العلمة ولم تكن تترك أن الضوف سيحصل بهم الى استخدام أسلحة الدمار المعنوي ضد المجتهدين.

خرج رئيس مركز ابن خلدون المصري الدكتور سعد الدين ابراهيم عن حالة الصمت الاعلامي التي ألزمها على مدى العشرين يوما الماضية منذ القبض عليه اول الشهر الحالي ووجه انتقادات شديدة الى الحكومة المصرية ولثانة من وزرائها فيما تهكم على جهاز مباحث أمن الدولة المصري. وقال أنه تحول الى جهاز للمحاسبات المالية والنفس الحذر للباحثين الذين عملوا معه واتهموه بتزوير البعثات الانتخابية وقال انهم كانوا ضحية خوف وطمع من

جهاز مباحث أمن الدولة.

وسرب ابراهيم من محبسه في ايمان طره مذكرة جاءت في ست صفحات قامت أسرته بتوزيعها امس على الحضور في المؤتمر الصحافي الذي عقده في الفيلا التي يملكها في ضاحية المعادي بالقاهرة، وتضمنت أجزاء من قوله في تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا يوم الخميس الماضي.

ودافع ابراهيم في المذكرة عن نفسه وعن دور المركز وقال إن ما يحصل عليه لا يتجاوز مليون جنيه سنويا يدفع عشرة في المائة منه الى خزنة الدولة كضرائب ورفض الاتهامات الموجهة له بالاختلاس، وقال إن الاتحاد الأوروبي لم يطلب من جهاز أمن الدولة التفتيش في حسابات مركز ابن خلدون الذي لم يسبق على بنك مصر أو يفتلس من حكومتها، ويهرب أموالا خارج حدودها.

ودعا ابراهيم المسؤولين في مصر الى محاسبة وزير التعليم المصري الدكتور حسين كامل بهاء الدين بعد اعتزاله بوجود ظاهرة غش جماعي وتجاوزات في التعليم، ومحاسبة وزير الإسكان على التجاوزات.

2

تهدت مشاة عينية في المؤتمر الصحافي الذي عقده نيبال الأحد، سبعة جنود ايراميين اثنى اثنى نيبال لحد الكونغرس في مركز ان خلدون حدود تزيير في طبقات التفتيش واختلاسات ما مع اعداء جناد البرية التي تروى الطبيعة الصورية لحدق الانسان الى ارضه خالداً نحن قدر الصلة العربية التي تعرضت لها الدية، نيبال، ونظام نيبال، بقتية اللية الحية وفجرت الحامية، واما الدكتور ايراميين عامسة ان نابل حصرت النصب النصبى برع انها مراسة صباية لحد الصنف العربية في الخارج، وكسات ايراميين نطشت في المؤتمر الصحافي الرئيس الصوري نيبال التمثل لارواح وعاطرة بسادة فراره الترفق عن الضمان الحظفي في نيبال ان الدولة العليا ان الاتهامات الموجهة اليها تعقد الالة.

كما اوضحت الاسرة انها ستقيم على في دور العمل الحصري التمسرة واروق نصير لتسمية مستشار حجاب من خارج نيبال ان الدولة تذهب صهيرون بعد ابلغت نيبال 45 ميا.

وحضر المؤتمر الذي عقد في قبة في شامعة الحامدي شقيقه الهندي ايراميين ونجل ايراميين الحامدي واما والانس امير الخليل فلا كما يستعد للاحتفال بمرور ايام الفضي الا ان زوجته قمر ترميد كوشا من ماضينا كما قالت زوجة الاميريكية بيرارا انها لم تالاب من الاميريكيين الفداخ عى زوجها اليك اكرت مرات من التهم الاميريكية وشارك في المؤتمر خالد عيني (صوري) شقيق التهمة الثانية في قضية مركز ان خلدون النصية ايراميين الذي اكد ان مقتبقة نيبال في ايامها واما كسات تاروس عملها رديش استمران حبسها في نوبل اتساء بالقتل ولا يمكن ان تكون ان جور الحورمات وبقا.

العدد ١٨١

هل هناك علاقة بين هروب «سميحة» فريد» وفضيحة «ابن خلدون»؟

مازال مسلسل الفضائح في قضية سعد الدين إبراهيم مستمرا على حلقات أكثر كثافة وبلا من مسلسلات التلفزيون لم يكن آخرها القبض على مساعد شرطة بمنوف لتسهيل مهام هيئة كبار علماء مركز دعم الانتخابات للبريات المسكينات

المسجلة الكبرى كانت في هروب سميحة الأعمال المصرية سميحة فريد خارج محاصر والتي ريكات المصطف هروبوها بقضية التهرب، فكبرى التي أثرت منذ عدة أشهر .. وكان المستشار محمد مبري للحامى العام لنيابات بورسعيد قد أدرج اسم سميحة فريد صانعة مصنع سوبرا للملابس الجاهزة على قوائم المتهربين من السفر لتهربها من دفع ٢٥ مليون جنيه للمماراة. الجديده الذي تنفرد به «الأسبوع» ان السيدة سميحة من أبرز سيدات الأعمال الناشطات في حفل المجتمع المدني بوجه بارز في مجلس أمناء مركز ابن خلدون «الله يرحمه» وكذلك جمعية النداء الجديد.

رابط البعض بين تورط هروب «سميحة» الى أمريكا والتخليق مع سعد الدين إبراهيم لدورها النشط في دعم المركز ومساعدة القانون عليه مستمرة علاقتها القوية. كما يتروى . ببيت الحرية الأمريكى الذي يواصل ضغوطه للإفراج عن سعد . وعلى الموضوع ببساطة مؤسسة ومحنة .. أن المناجزة بضمهايا الوطن وأزماته السياسية والقانونية قريبة ونسبية عائلات الفساد والتهريب وتزوير الاختام .. هروب سميحة فريد ليس الحقة الأخيرة .. يبدو أن المخرج المجهول ما زال يحفظ بملفات جديدة.



سعد إبراهيم

زفير العربي



العدد ١٨١

مطلب غريب لأسرة مدير مركز بن خلدون في

مؤتمر صحفى

الدعوة لجلب «مستشار محال» للتحقيق مع سعد الدين إبراهيم!

التهديد بامتناع المتهمين عن

الإجابة عن أسئلة النيابة

والطعن فى دستورية حظر

تلقي أموال من الخارج

على منصة داخل فيللا
بالقاهرة، حيث جاءت أسرة الدكتور
سعيد الدين إبراهيم الصبيح
حاليا على قمة قضية مركز ابن
خلدون لسياسة وقائع مؤتمر
صحة حضره نحو ٥٠ صحفيا
يحملون أعلام مصر والسودان
لوكالات الأنباء الأجنبية
والقنوات المتخصصة.

بداية المؤتمر تلتفت ١٥ دقيقة
انتظارا لوصول حافظ أبو سعدة أمين
عام للنظمة المصرية لحقن الأمان
لكنه لم يصل. وقالت أسرة سعيد
الدين إبراهيم إنها حددت موعد المؤتمر
وكانت تنوي خلاله الاحتفال بخروجه
ولكنها لمجئت بتعجيل حيسه ١٥ يوما
خلال الأسبوع الماضي. وادعت الأسرة
أنه لم يتم اطلاع الرئيس مبارك على
ملف القضية وأن التهم الموجهة إليه
ملائمة.

ولما أبته سعيد الدين إبراهيم
انتقدت به سير التحقيقات وقالت إنها
انطوت على أسئلة لا علاقة لها
بالقضية الأصلية وأن أباهما لم يولج
بأي أدلة مادية وإنما بالقبول مرسل
وحدث في تحريات ميليت أمن الدولة
أو جاءت على لسان خالد فهاض
ومض للتهمة الأخرى في القضية
وحدث واندأ أن هناك هـالات
تسريه متعمد للصنف لا يجرى في
التحقيقات ورغم ذلك لم تعتمد النيابة
لا ينشر ولتقتد الطلاق مزاح على
مالم كاتب سيناريو فيلم داخل شريك
إشراؤه والبقاء على وأفعا مجيبا،
بما يجرى أن هناك حالة ترويس به
شخصيا، كما أعت أي شخص
القرارات المهمة في القضية يكن
تسريها في الصنف قبل وأت إعلانها
مدمية أن قرار تعذيب حيس وأفعا
نشر في صحيفة «الأسبوع» يوم
الاثنين الماضي بينما تم اتخاذ القرار

يوم الشمس أي بعد النشر بثلاثة
أيام
وأهملت أسرة سعيد الدين إبراهيم
الإشارة إلى أن ما نشر كان عبارة عن
توقع بتجديد الحبس بناء على مجرى
التحقيق.
وقالت وندأ إن المعامين عن وأفعا
سوف يتصونه بالثرف عن التماس
مع نهاية أمن الدولة لطفاً والامتناع
عن الأجابه عن استئنها!! كما
سيطلبون من وزير العدل تحسين
مستشار معابد للقضية! وفي حالة
الرفض سيطلبون إلى مجلس الدولة
بريما يطعون بعدم دستورية المادتين
١٤ و١٥ من قانون الإجراءات الجنائية
كما سيطلبون في دستورية الأمر
المسكوق الذي يحظر تلقى اسرار
وتسريعات من الداخل والخارج دون
ترخيص من الجهة الإدارية المختصة
وتحدث خالد فهاض لتهمة ثانية
عبدالنور المسوأل عن حسابات المركز
لقال إن القبض على شقيقته تم حتى
يكن شكل القضية مقفول لكن الهدف
هو سعيد الدين إبراهيم، وأدعى أن
هناك حالة ترويس نفسي تتم ضد
شقيقته منذ لحظة القبض عليها وأن
النيابة حاولت إقناعه بعدم الاستعانة
بهماء وانتقد شقيق نادية عبدالنور
معاملة شقيقته معاملة المسجون الذي
مع أنها متهمة قضية محل تحقيق.

ألا تدور

افعل ما افعل من دماغي، أريد أن أعرف التسبب في دخول هؤلاء الذين دخلوا السجن ظلمًا، أنا كنت هاروح في دافية من الذي سيعيد إلى حقوقى

وهنا أحتسب صوتها وتكثوب الجو داخل القبلا، تملكت نوبال قليلا ثم أصافت أين الشيكات التي كانت توضع في حسابه، البحث الأخير الذى تم إجراؤه لم يكن لحساب اسراريل والتقاير التي كانت ترسل للخارج لحساب من كانت تترى، وحاول تجاه البرعى الذى كان يحضر المؤتمر امتصاص الصدمة التي

تسببت فيها نوبال فقال إننا بقدر الظروف التي تتعرض لها نوبال والظروف التي يتعرض لها كل العاملين بالركز، إن من يرفض التعاون مع أجهزة الأمن يتم إلغاؤه في السجن دون توبة محددة

وحصول ارتباطات نشاط حقوق الإنسان في مصر حاليا بالتصوير الاجنبى وجه أحد الحاضرين سؤالاً يقول ليه: إن الرجم قسنى وشولنا المتاهل الشهير قسنى حيات مدلعا عن حقوق الإنسان وبذل المسجون والتأهلات من شويل خارجي.. فلماذا يتحمل الآن عدلا حقوق الانسان ؟ فرد تجاه البرعى قائلا:

عندما تتوقف الحكومة عن تلقي التصوير الاجنبى وعندما يتوقف المصنوق الاجتماعى والجمعيات التابعة للفتون الاجتماعية والقطاع الخاص عن التصوير الاجنبى تتحدث في للبرعى.

وتسلات الزيلة تدعى عطالوى فاطة تريد أن تعرف من هو المستشار الحايذ الذي تطالبين به؟ فهل هناك مستشار غير محايذ؟

ولم تلقى رداً.

وحول علاقة الاسرائيليين بمركز ابن خلدون قال شفيق الدكتور سعد إننا مع الحكومة المصرية. الحكومة لها علاقات باسرائيل ويعزونها يستمعون مع نظرائهم في الويات الذى كان في الاسرائيليين يترددون على المركز، كما أن وزارة الزراعة ترسل آلاف الشباب لاسرائيل فلماذا تعززون على تمانين المركز مع الاسرائيليين واتصله بهم؟

مناجاة

محمد أبو النور

تصوير: أحمد فريد

وأدعى خالد عمدانور أن العصابة الذين اصطدموا بشقيقة من سوس القباطير يوم الخميس الماضي دخلوا قلعها إلى وكيل قيادة الذى جدد جيشها، وتسلل من يقوم بتحديد

جس النهمين في هذه القضية، وقال شفيق نادية عمدانور إن جهة التفتيح في القضية غير محايدة وأنها تسعى بالاشتراك مع الجهات الأمنية

لتصنيع التماسات توجد بعد ذلك عن انشائها، ثم تحدثت باريرو نوجة سعد الدين ابراهيم فتساءلت أين مجلس ائمة، مركز ابن خلدون ومع ثلاثين شخصاً من نخبة المعركن والسياسيين والشخصيات العامة لقد وعدوا باستخدام قنوات هادئة والاتصالات. ولم يحدث شيء. ورداً على سؤال حول معاملة زوجها

في السجن قالت إنه يعمل بشكل حسن وله من مزايا لا يتمتع بها الآخرون المحبوسين على ذمة القضية، وأدعت باريرو أنها لا تعلم شيئاً عن قيام خمسة من أعضاء الكونجرس وبطراء اتصال مع لرايس مبارك ومطالبتها بالافراج عن زوجها وقالت نحن لم نطلب مساعدة من أى دولة أو جهة أجنبية لكننا نرحب بأي منظمات أهلية

أجنبية يمكن أن تساعدنا.

وأدعت باريرو أن زوجها لم يطلب أن تتم معاملته كأمريكى في القضية وأنه يرفض أى شكل للإفراج عنه باعتباره أمريكياً وقال أمير لوج الدكتور سعد أنه تمت كتابة خطاب سيستم إرساله للرئيس مبارك يطلب بالافراج عنه.

وشجيلة وقالت نوبال عبدالنبي سكرتير جمعية دعم التظاهرات الثابتة

لمركز ابن خلدون ومصرحت قائلة: أريد أن أعرف أين الحقيقة؟ ثم أضافت: أنا التي أحضرت البلاطات الانتخابية بدءاً على تعليقات نادية عبدالنور وموافقة سعد الدين ابراهيم..

أحضرتها إلى هنا.. في هذه القبلا.. ويشهد على ذلك سلاتة الفاض على منى، هي التي أخذت منى البلاطات وأضلتها إحدى حجرات القبلا.. إذن كيف لا يعرف الدكتور سعد بها.. لقد كنت أقيم بتدوين الشيكات والبلاطات التي كان يدفع عنها جنية وأحد كان يتم تدوينها بستة جنيهات والباقي يتم إرساله الحساب للشخصى للدكتور سعد من الذى، كلفر، بذلك، هل، كنت

١٨١ العدد

نيبال عبد النبي سكرتيرة هيئة دعم الناخبات

من حصيلة البطاقات المزورة .. أودعت

١٤٥ ألف جنيه في حساب سعد الدين إبراهيم

الاسرائيليون وخاف الشارون كالماء على الحمال

مدير، ابن خلدون، كان يخطط للإيقاع بالباحثين

الخلوعين تحت سيف العدالة حتى ينجونفسه

حوار: أحمد أبو صالح
مصطفى سليمان
زهير العريبي

● نيبال عبدالتى واحدة من كانوا يعملون مع سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون للدراسات الانتائية والمعيوس حاليا على لمة للتخطيط. كانت نيبال تتصور أنها تقدم بعمل فضالى لصالح مصر. ولما اكتشفت أوراق سعد الدين إبراهيم ومركزه انبركت حجم الخبيثة التي شاركت فيها فلانوارت وبكرت للثول امام الخباية لتعالي بما لديها من معلومات. اخذت نيبال تسليح سلاح القاتل والاحلث بحجم الخبيثة التي بلغت ضخمة لها هي وعدد من باحلي للركن والعاملين البسطاء. به بدأت فكرة الحوار مع نيبال أثناء المؤتمر الصحفي التي مضته بباريس زوجة سعد الدين إبراهيم طهر السبت للشي بالقبلا التي يلعب فيها سعد الدين إبراهيم.

● ولدت نيبال تتصور بعد ان استمعت إلى كرم من الفضائل أثناء المؤتمر الصحفي لم تتحمله. تصرع فلانة ومن يطلب منها إجراء حوار مع أحد محرريها بصوت كخريف يتعالى بشدة حضرت نيبال إلى مقر الاستدعاء وبطلب منه الحوار بامرته بالقبلا. في أول أريد أن أقيه التي التمت بكامل ارائتي. سيعني سعد الدين إبراهيم وأسرته. اني أجريت الحوار معكم ان ألتيت بقراري للخباية تحت ضغط من أحد لكن للمرحمة التي اراها أساسى كطبي لان الضمخ للخططات التي احدثت حول القاهليين والمصرات البسطة بالركن. دين عليهم. حتى اذا ذكرت القوافل كان القيراقوسير الكبير ينادي من التظاهرات.

● نيبال مبهلتي فضال منصب سكرتيري طام هيئة دعم التظاهرات للصربية دعاء وامينة الخبزية بها سلتاعا: ماذا يفعل لمصور المؤتمر الصحفي الذي هاتته باربرا زوجة سعد الدين إبراهيم. الامويك؟ قالت: سمعت من إحدى المصاحبات بالمؤتمر الذي استمعت له باربرا باستدعاء اسماءهن زوجها اصافه إلى مجموعة كبيرة من المصطفين بمطهى وكالات الاتيا. وتراحت ان يتم خلاله الدفاع عن سعد بالردلة باعصر المركز الذين لا نيب لهم ذلك قررت المصور حتى أقبل الحقيقة.

● كل حالات مخدكل يراه وبين الدكتور سعد من قبل تجمك في حالة عدم له
● ليس هناك أي دعاء سابق بيني وبين الدكتور سعد فقد كانت عائلة عانية بين رئيس ومرؤوس. است مع ولا ضمة. حارات فقط ان أقبل الحقيقة خلال المؤتمر الصحفي لكنهم منعوني
● ما هي طريقت التماثل بالأجل معاً
● منذ عدة سنوات انت بي سديقة إلى المركز للمحل كسكرتيرة بجمعية دعاء وقتها كانت الجمعية وابيدة وتتخذ من مركز بن خلدون مقرا لها ورغم انفصال هيئة دعم التظاهرات عن المركز حاليا وإداريا إلا أنها كانت لاتزال جزءا منه لأن مؤسستها وصاحب فكرتها هو سعد الدين إبراهيم. عملت في البداية سكرتيرة علمية يابن خلدون وبعد انفصال هيئة دعم التظاهرات وانتقلها إلى مكان آخر ثم العاتي بها سكرتيرة عامة وامين خزينة
● ما هي مهنتية مشغور هيئة دعم التظاهرات للمصريات

● لا استطيع تحديد المبراة بالصسط ولكن هي حدود علمي كانت التبع تاتي على دعوات كل دعاء تاتي في مقابل تقرير عن نشاط الهيئة ومشاورتها المشقة ويرفق به تقرير مالي عن أوجه الصرف والتماني. وعلى هذا الأساس يرسلون الدفعة التالية راول القضي على الدكتور سعد الدين إبراهيم كنا في الدفعة الثانية وكان باثرون ان نرسل تقريراً حتى يتم ارسال الدفعة الثالثة من قبل الاتحاد الأوروبي

● ولكن ما هي طبيعة التقارير التي كانت توصلها هيئة دعم التظاهرات دعاء للاتحاد الأوروبي؟
● في حدود معرفتي كان أول تقرير تم إرساله يمتنى على شرائط فيديو وتقارير بنشاط الهيئة من مشاريع ورش عمل ونشاطات اشرة الفيديو كانت تتضمن وقائع ورش العمل التي كانت تنظمها الهيئة وتسجلها.

● ولكن ما هي حجم الأحوال التي جاءت في الدفعة الأولى؟
● أنا لا أعرف. فلي تلك الفترة كانت مهاس في تنسيق الاجتماعات. حتى بقي مشخص بنواي أعمال هيئة ونشاطاتها. لذلك لقد تم حصر نطاق عمل وقتها في إنهاء إجراءات شقة لفرع الخامس بالهيئة التي يمتلكها الدكتور سعد لذا دعنا بتلخيصا منه في مشايل ٢٠ ألف جنيه تقريبا بعد خصم الضريبة

● ما الذي كنت تريد من هذه الهيئة في المؤتمر الصحفي ولم تستطعي قوله؟
● كنت أريد البرح بالنة تزك معرفة سعد الدين إبراهيم واشتراك في تزوير البطاقات الانتخابية
● ما هي قصة هذه البطاقات المزورة؟
● عقد الهيئة مع الاتحاد الأوروبي بنص على ضرورة أن تقوم الهيئة باستفراخ البطاقات الانتخابية للناخبين وإطلاع الاتحاد الأوروبي عليها حتى يعتمد الاتحاد للجنة القررة. ونظرا لأن هذا البند ظل لفترة طويلة دون تغطية فقد أعلن الدكتور سعد في ورش العمل ان كل من يحضر بطاقة انتخابية يحصل في مقابلها على جنيه حتى تتم تغطية البند. وتم كويوب بعض الأشخاص على جانب البطاقات الانتخابية داخل ورش عمل خاصة وبالفل احصوا بطاقات انتخابية كتبت اسمها منهم لكن دون علم بعملية التزوير لأنني كتبت اسمها منهم بناء على طلب نادية عبيدالله مديرة مكتب سعد والمحاسبة للمركز والهيئة. التي كانت تباشرني بمشاورات كرتيسية لي في اسلام البطاقات

● بالتقريب. ما هو العدد الذي كان يطلبه كل شخص من البطاقات؟
● كل شخص كان يطلب بالتقريب من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ بطاقة. لكن بعد فترة طليت مني نادية عبيدالله ان أغلب من شخص يدعى طارق حسان ان ياتي لنا بكميات اكبر من البطاقات كما أتى بها اركن الذين خلدون. وبالفل كلمته يجب بطاقات للهيئة لكن الشيكات الخاصة بالبطاقات لم تكتب باسمه باستثناء

كان يتم استخدامها في تغطية نسبة ١٠٪ العاصمة بالهوية كما ينص الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي أي أن النسبة تغيرت فقط على الورق

● كيف كان يتم ذلك؟
● كنت أذهب للربك شهادات فتقول للمستقبل أن مدي شيكات بقيمة ١٠٠٠ وياك ٩ آلاف وثمان مديا على سبيل المثال . وأطلب من البنك ألف جنيه بقدا بمجة التصرف في الهوية بينما الباقي أحد لخدمة إيداع به الحساب الهوية باعتباره المركز هو الذي أودع التحويل . لكن للأسف كان سجله تحاليل لأثبتت نتائج على الورق

● كذلك لشركه في تغطيات الفياحة إلى وجود فوائد مصرفية لها هي **العمارة**

● كانت الفاتورة واحدة مشروطة خاصة بمطابعات هيئة دعم النشاطات عمارة من «دوسر» يحدو على مدار إرشادية للتأجيلات للمصريات وحقوقهم . حيث تم إيداعها واستخراج الفاتورة واحدة ثم سحب قيمتها في «البنك» حيث تم استخراج شيكين كل منهما مبلغ ١٠٠٠٠ وثمان مديا حصل صاحب المطبعة على قيمة الأول بينما قيمة الشيك الثاني تم إيداعها في حساب الدكتور سعد الدين إبراهيم الشفصني باسم من سكرتيرته نادية عبدالنور

● وما هي تفاصيل الـ ٢٠ ألف جنيه التي تمت إيداعها في حساب الشفصني.. كما ذكرت في التحقيقات

● هذا المبلغ كان أول مبلغ أقدم بإيداعه في حساب الشفصني بعد التناهي بالعمل في الهيئة حيث كانت نادية عبدالنور قد أمرت باستخراج شيكات باسماء موظفين ومعينين لتغطية نفوذ المشروع الذي ينص على ضرورة وجود فئات مختلفة من الموظفين منسقا ومستشارا وموظفين نصف الزلات وبعد انتهائي من استخراج الشيكات لهذه الفئات باسماء ومعيه طلبت من استخراج مبلغ ألف جنيه فقط كخصم إداري . وإيداع الباقي في الحساب الشفصني الدكتور سعد الدين إبراهيم أنها المعتمنة لنا يمكننا الاستفادة بهذا المبلغ مرة أخرى في أشياء أخرى..

شيك واحد فقط بينما باقي الشيكات كانت تخرج باسماء أخرى

● ما هي هذه الاسماء؟
● على ما أتذكر: واحد اسمه مغربي وأخر يدعى «عبدالقادر» وثالث يسمى «سعيد» . كما عرفت شخصيات أخرى يرغبوا للعمل في جاني البطاقات ● على أي شيء كانوا يحصلون على القليل؟
● النسبة ما كانت تختلف قليلا لأن أجور البطاقات كانت لها عمليات حسابية سرية بناء على طلب الدكتور سعد ونادية عبدالنور . فكلما جالب البطاقات الانتشافية كان يتم صرفه بواسطة شيك . هذا الشيك لم يكن يشرح بالتفصيل الذي يجب أن يحصل عليه الفرد . لأن تغطيات الدكتور سعد التي وصلتني عن طريق نادية عبدالنور أن يخرج الشيك بعملية حسابية حيث تشرح البطاقة ١٠٪ جنهات ويخصم منها ٢٠٪ ضرائب حيث يحصل صاحب البطاقة على «جنيته» والتي المبلغ كانت تغطي نادية عبدالنور بإيداعه في الحساب الشفصني الدكتور سعد . وأبني منطقيا أنه لا يعرف ذلك كما أبني

● ما هو حجم المبلغ التي تم دفعها في حساب الشفصني من رداء هذه البطاقات للزوجة؟
● وضعت حوالي ١١٠ ألف جنيه في الحساب الشفصني للدكتور سعد جميعها من نتائج الشيكات التي تم استخراجها لتأجيل البطاقات الانتشافية فقط.. هذا إلى جانب شيكات أجور الموظفين وهذه كانت كارة كبرى لم تفلح إياها

● ماذا كان يحدث في شيكات أجور الموظفين؟
● لكي نفهم ذلك أعود إلى تفاصيل الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي . حيث كانت تتم تسوية الحسابات عن طريق بنود الموظفين التي كانت تترج على الخور التالي «يد موظفين ومعاونين» بصورة مستعمدة وبدد الموظفين بمعاونين بصورة غير دائمة ونصف وقتية وبدد المستشار وبدد الشقيق المشروع . حيث كان يتم استخراج شيكات لهذه البند دون أن يحصل اصحابها على قيمتها غير أن الحقيقة تقول أنها كانت توضع في الحساب الشفصني للدكتور سعد .. ثم في مرحلة لاحقة وصر من الدكتور سعد ونادية عبدالنور

- [illegible]

العدد ١٨١



سعد الدين إبراهيم

استقالتها (١) كما سيطلوع وزير العدل
بتعيين مستشار حامي للقضية (٢)
وحثت مفاجأة أنه المذموم
الصفي حيث تحدث نوبال عبد الله
الوظيفة بالمرکز الشاملة في القضية لتؤكد
أن الدكتور سعد كان يقوم بإبداع الأمل
التي يتناقضها من الجهات الأجنبية في
حصلة الشخصى للاستيلاء عليها
وأكدت أنه يتزود البطاقات الانتخابية
لقاصيل أخرى ص ٨، ١٠

القاهرة أبلفت واشتطن رسميا رفضها التدخل في قضية مدير مركز ابن خلدون

مع مدير مركز ابن خلدون على علاقته
بمهمة حيا وبطبيعة الأبحاث والدراسات
التي أجراها حول السلام والتنمية مع
اسرائيل ومضى استغلال هذه الأبحاث
للقيام بأنشطة تفسر بالأمن القومي
المصري من ناحية أخرى عطلت أسرة
الدكتور سعد الدين إبراهيم مؤامراتها
صحيحاً يوم السبت للثمن حفرته
زوجته بلورا الأمريكية الجنسية وابنته
الحامدة وأبنا وشقيقها أمير وعمة
للجنس لمدد إبراهيم أكدوا فيه أنهم
سينصون الدكتور سعد الدين إبراهيم
بالوقوف عن التعاون مع نهاية أمن الدولة
العلمي والاستنفاع عن الأساليب عن

يتعلق بهذه القضية التي تد شلتا ولتاليا
لا يقع لأحد أن يتناوله. وكان المتحدث
باسم الخارجية الأمريكية ريتشارد
باوتشر انتقد قرار تجديد حبس إبراهيم
للمرة الثانية معتبرا أنه متعما في قضية
حقوق الإنسان وهو ما رفضته القاهرة
مؤكدة أن القضية جنائية من جهة
الأخرى أمر المستشار هشام سرايا
للحامي أمام الأول ليليات أمن الدولة
العلمي أمس بشهود حبيب أربعة من
التهمة في قضية مركز ابن خلدون وهم
طارق حسان عبد العزيز ومحمد إبراهيم
عبد العزيز وحاج فواش وأحمد صبا عبد
العال إلى ملك ركزت اتصالات الأخيرة

كتب أحمد أبو صالح:

أكدت مصر مجددا رفضها أي تدخل
في شأنها الداخلية، وأكدت في رفضها
على المكاب الأمريكية الأخيرة بشأن
الإخراج من سعد الدين إبراهيم مدير
مركز ابن خلدون وأن أي حديث بشأنه
يجب أن يتم فقط من خلال القضاء
وعلمت الأسيرة أن القاهرة ألحقت في
ردها الفرنسي على واشنطن والذي سلمه
السمير الأمريكي بالقاهرة دانيال كيرتيز
أن القضية لا تشمل أي إبعاد سياسية
وأن مجلس عناصرها قانونية مسخرة وأن
القضاء المصري هو الحكم النهائي فيما

في قضية مركز ابن خلدون تجديد حبس خالد فياض وتسامر

كتب - إبراهيم أبو كيلا :

أمر المستشار هشام سرايا للحامى العام الأول لثبابة
أمن الدولة العليا تجديد حبس خالد فياض مدير مركز
المشاركة السياسية بمركز ابن خلدون وتامر على إبراهيم
المرتبط بالمركز ١٥ يوما على نمة التمتعقات وإخلاء سبيل
أحمد عطا موفى بالبرصة.

وأجهتھا الثبابة بالاتهامات الوجه لهما ومن بينها تزوير
البيانات الانتخابية بقصد استهدافها في نشاط مركز بن
أخفون بقصد الانساق الى سمعة مصر بالخارج مقابل
تلقى مبالغ مالية من جهات اجنبية والنتاج فيلم بعنوان
«دخل شريكه» وشاركه يتضمن اسفاط على بعض
الاضاح الداخلية

العدد ٦٦٢



البداية

التدخل الأمريكي مرفوض

لا تصرف بالضييق لهذا قامت الدنيا ولم تقعد في أمريكا وإسرائيل حينما أقت ажيرة الأمن المصرية القبض على الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون... ولا تصرف أيضا لماذا رفعت وسائل الإعلام في الدولتين راية الدفاع عنه وتقرير القبض عليه بحجة الدفاع عن حقوق الأقليات؟ ومن البداية نعلن بصراحة أنه ليس لأي دولة مهما كانت الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للحكومات أو تعارض ضغوطا موجبة أو عينا أفعالها... ولربما نشكك في أن تدخل أمريكا أو إسرائيل في شئوننا.. هلا أمريكا ولا عطفها للدول إسرائيل يملك من أمر مصر شيئا لأننا لا نتدخل في شئونهم.. ولا نحشر أنفسنا في أمر يتعلق بهم.

هكذا كانت مصر ولا تزال، فمن قبل تدخلت إسرائيل للأفراج من رجلها عزام عزام، ومارست في ذلك ضغوطا كثيرة لم يقبلها الرئيس مبارك معلنا احترامه لأحكام القضاء المصري المادل والتزيم والتزامه بالقانون.

ومن جديد عادت إسرائيل لتكفل لسعد الدين إبراهيم وتدعمه، والدافع عنه وتروج القضية، وتبعتها أمريكا باعتبار أن المقوم يحمل الجنسية الأمريكية التي جالب جنسيته للمصرية.. ومرة أخرى يلفب التحذات باسم الخارجية الأمريكية معلنا أن بلاده تعرب عن خيبة أمل صديقة تجاه قرار تجديد حبس الدكتور سعد الدين، وأن الحكومة المصرية تدرك قلق أمريكا والجمعية الدولي تجاه تجديد الحبس وبدون توجيه التهم اليه.. ووصل الأمر بالمسئول الأمريكي إلى حد مطالبة الحكومة المصرية بتوضيح التهم المرفوعة إلى مدير مركز ابن خلدون أو الأفراج عنه مؤكدا استمرار الولايات المتحدة في بحث أمر الدكتور سعد الدين إبراهيم مع السلطات المصرية.

هذا هو نص ما قاله المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، فويلب ويكر، وهذا أمر لا يمتينا في شيء.. فليهدد المسئول الأمريكي بما يشاء لأنه ليس من حقه ولا من حق حكومته أن يطالب مصر بتوضيح التهم للوجهة التي سعد الدين إبراهيم أو إطلاق سراحه.. لأنها مسئلة بالفعل، ذلك أن نيابة أمن الدولة العليا المصرية كانت واضحة، فقد استندت للمتهم تهمة تلقي مبالغ مالية من جهات اجنبية لزعم القيام بأعمال خفية وإعداد تقارير تسيء إلى الأمن والسلام الاجتماعي بالبلاد والأضرار بالوحدة الوطنية كما التهمة بتزوير ملفات الانتخابات والرشوة الدولية.

ذلك هي الاتهامات الموجهة للدكتور سعد الدين ولهذا قررت النيابة تجديد حبسه حتى تنتهي من تحقيقاتها.. أليس هذا كافيا؟ وهذا التعامل ماذا يريد المسئول الأمريكي بالضبط؟ هل أصبح لزاما علينا عدم الاقتراب من حاملي الجنسية الأجنبية مهما كانت التهم المرفوعة اليهم؟ هذا أمر لا تقبله أمريكا نفسها.. ولو أن أحد رعاياها كان يحمل جنسية أخرى ثم نصبت اليه تهمة تنص

بالد لا سرعت بحاكمته مهما كانت كانت الضغوط. وإزاء هذه الأوضاع المستقرة أصبح لزاما علينا مراجعة قانون الجنسية حتى لا تصبح سيفا يعاقبنا به الآخرون أو يتخذونه وسيلة للتدخل في شئوننا الداخلية لأننا نرفض هذا التدخل شكلا وموضوعا ولعلنا لننا لا نرضخ لضغوط الكلمة العليا للضام المصري.. أيا كانت جنسية التهم أو الدولة التي تساقدهم.

محمود الشناوي

١٩٦١

على سالم يتهم صحفيا

**نص اتهام
باجاسوسية**

بالميدان بالاجاسوسية لصالح الموساد الاسرائيلي



علي سالم الان

علي سالم.. لثمنه بالتطبيع والذي قيل انه اقام حادث ميكي في بيته يزور اسرائيل كلما فكر في امملياد سمكة وسافر الي اسرائيل الي الان ما يقرب من عشر مرات وقال في حوار صحفي مع (الميدان) الشيايب في اسرائيل بصوتني جدا.. نجم شيايب اسرائيل الذي قال ردا علي سؤال لماذا تدعو الشيايب المصري للذهاب لاسرائيل والموساد يصفدهم كجواسيس قال: خلي مصر تجند شيايبهم كمان علي سالم يتهمني الان بلتني ذهبت لفسرد الديب لجمع المعلومات منه لصالح الموساد للافراج عن الجاسوس الاسرائيلي عزام عزام المسجون منذ ثلاث سنوات.. ولان الامر مضحك ومثير ويدعو للولاء علي حال الاستاذ علي سالم ولحمس خطي ان جهاز التسجيل كان يعمل اشاء الحوار بيني وبين فريد الديب فقد سجل التسجيل كل نص اتهام علي سالم في بالاجاسوسية والعمل مع الموساد.. فيبعد ان بدأت حوارني مع فريد الديب المحامي الشهير عن اغلب القضايا التي ترفع فيها وخاصة التي تابعها الرأي العام وكان من الطبيعي الا اترك قضية الجاسوس عزام.. ولقد ظل علي سالم صامتا في كل القضايا الريان والليبي ولوسي ارجين حتي جاء ذكر قضية عزام فهاج وماج.. ومعا نص ما دار..

■ علي سالم: انا شيايب من عزام مسجون من ثلاث سنوات لو سمحت لي.. وصنر صده حكم من ثلاث سنوات.. فيه ايه جديد؟ انتوا عايزين تظلموه؟

الميدان: لا.

■ علي سالم: عايزين تظلموه عزام.. انت قلت لا.. بناء علي ايه انتوا عايزين تظلموه عزام؟ فيه ايه حوارين عزام الوفتني؟ فيه جاسوس اتحاكم من ثلاث سنوات؟ انت مهمت بمزام الوفتني ايه؟ هناك بطاقة شخصية الاول يا جديد؟

■ الميدان: ايه حضرتك؟

■ علي سالم: عشان اعرف انت مين.. لانه لا انت صحفي ولا ضابط امن ساور اعرف انت مين؟ بي.. اصل تكون جد مدسوس علينا من الموساد.. ايه ما هم اذكي من كده بكثير.. ممكن يكونوا في مكتبهم جوه مصر يملأوا ده فينا؟

■ الميدان: واعلمته بطاقتي الشخصية بضمن نية حتي رهنا واستطيع اكمال الحوار مع الاستاذ فريد الديب وتامل البطاقة وتساؤل.

■ علي سالم: انت من اللصورة من عتدا.
■ الميدان: حضرتك يتنسي بمرسة.. وحاولت تكبيره بالحوار اذني اجريته معه.
■ علي سالم: لا.. انت مهمت بمزام.
■ فريد الديب: لا.. يا علي بيده.. مو واضح من الاسئلة انه مهمت بقضية عزام من متعلق من قد جامعون عشان ارد عليهم.



علي سالم زمان

■ علي سالم: لا.. لا.. اصل فيه حاجة.. عمل شغل معاه وبيندين الشغل ده اما مغراتوش خالص.. ولم يقل لي ايه وايك فيهه؟ مغليات! مغليات! بمصرحة انا شكيت.. حازر يكون من الموساد وممسوس علينا..
■ فريد الديب: يضحك ايوه..
■ علي سالم: انا متخضضص هيهم.. وعارهم.
■ الميدان: التفضل كارتيه جريدة الميدان.

■ علي سالم: لا.. لا.. انا كنت علواز اعرف انت وحيد راقت ولا لا..
■ فريد الديب: اسمه علي اسم الدكتور وحيد راقت الله برحمه (استاذ القانون).
■ علي سالم: وحيد راقت عفوتنا الاثنين.. وحيد راقت الكيهر.. ووحيد راقت خرج شوه.. اللي كان مع فرج الله برحمه.. انا عاوز افولك حاجة يا وحيد.. حاجة من الذين باعوا زينو نخرجوا عنه وبنلوا معلومات عنان تخططوا جهاز آخر.. يا اما فيه احساس بالذنب قوي عند الجهاز اللي سعه.. وفي كل الاحوال.. انا انصحك تشغل صحافة س. الميدان: ليه الكلام دة ليه كدة؟
■ علي سالم: لا مستحلك لك الا هي المصاحفة فقط.. اشتغل صحافة فقط يا وحيد.. خذ بالك.. اشتغل صحافة بس شوف مستحلك مستحلك ح يتي عظيم صحافة بس. الميدان: القضية.
■ علي سالم: (مقاطعا) اي قضية واجل مسجون من ثلاث سنوات انت بتسببها ليه؟ خير.
■ فريد الديب: لا.. لا.. هو المنشى مش في كده.. عمال بيكلني في قضية عزام وفيه عشرات القضايا التي ترفعت فيها بعد هذا التاريخ.

واشغل علي سالم وخرج من مكتب فريد الديب ثم عاد بعد فترة.. ليقول: لالاف احنا المسجونين عن جيلكم بس.. وجلس صامتا فترة وواصلت حوارا مع فريد الديب عن سعد الدين ابراهيم و..

■ علي سالم (يتداخل في الحوار) كان من الاول الكلام عن سعد الدين ابراهيم وعندما تطرق الحوار الي تمويل الابحاث التي يري البعض انها تجسس في صورة ابصاها حاج علي سالم هياجلا لا حد له عندما قلت البعض يري ان هذه الابحاث تتم في الوطن فكانها تجسس معلن وقال وحيد كفاية كده يا فريد بيه.. والذين كفاية كده.. والتفعل لافعلا شديدا وقال ياقول احصرك ايه.. وشرف ايويا.. او الجهاز الحاكم وصل للدرجة دي من الانحطاط المغلي يعني مصيبتا اكبر من عزام واكبر من هزيمة عرابي.. لو الجهاز الحاكم بدأ عنده هذا الانحطاط المغلي بقت مصيبة كبيرة قوي..

■ فريد الديب: طبعا ده غير صحيح.. هو مع الانش مش عارف بصيغ كلامه (وصمت قليلا لان الموقف المسرحي كان في يد وصوت الكاتب المسرحي الكبير علي سالم).
■ علي سالم: هو عاوز يقول تجسس في الخفاء وتجسس في العلن.. ولو النظرة دي عفة وعقد ناس آخرين يكون لهم صلة بالمستولية.. ماهو ده له صلة بالمستولية لانه سحبي.. انا فيه داس بتفكر كده ويوتي فيه انحطاط عقلي بتعمرني بالخطر.. بتعمرني بالخطر.. لان ح نخلل يتي فيها يسعي قلموس ايوول.. فيه شيء اسمه قلموس ايوول العمل هو الظلم.. المصدق هو الكذب.. ده اسمه قلموس ايوول ١٩٨٤ يعني ده خطر القذافي.

■ فريد الديب: استسي اما تشوف عده ليه؟
■ واصلنا الحوار عن سعد الدين ابراهيم ولم تقترب من قضية علي سالم لشكهم فيها مع سعد الدين ابراهيم ربما احزنه هذا.. جابر.. حقيقة انا خرين.. لان كتابا مسرحيا مومويا مثل علي سالم تفعل له الاحال المضطربة لانه ام احد يتكلم عن عزام الجاسوس الاسرائيلي يصمغ في نظره جاسوسا وعميلا مردوجا للموساد والمخابرات المصرية.. حزين والله عليك يا عم علي.. كنت زمان كويس.

١٦١

لا وزن لسعد إبراهيم لذي أمريكا

عضو بارز في احادي جمعيات
السلام الاسرائيلية اكد لصحيفة
هآرتس الاسرائيلية ضرورة اهتمام
اسرائيل بوضع سبعة ابراهيم
والقيام بصفوة دولية عديدة من اجله
في حين ان مصدرا اسرائيليا رفع
المستوى اكد ان اسريرا اكتسبت
بالاصراب عن قلبها من النقص على
المواطن الامريكي سبب ابراهيم ولم
تداسر اية ضغوط على عصر لانها
تتعرض لعلاقات بمصر بجمعها في
الشرق الاول ودورها في عملية السلام
من اجل احد... خاصة ان وزن سبب
ابراهيم عند اسريرا لن يتغير.

العدد ٢٦١

الميدان في حوار ساخن مع

محمي القضايا الساخنة فريد الديب

لم يحدث أي تدخل أمريكي

في قضية سعد الدين إبراهيم

■ لو كنت المشرع لأحييت القانون

٩٣ لحبس الصحفيين سيئ النية

■ عزام ليس جاسوسا

واسرائيل ليست دولة معادية

وحيدراحت

واختارت معه متى ذوالفقار

وفي نفس العمارة التي يقطن بها مكتب د. عزيز صدقي رئيس وزراء مصر
الاسبق يوجد مكتب فريد الديب بوسط حي الزمالك.. فيه التقينا به..
والجسن الحظ التقيت هناك بالكاتب المسرحي علي سالم الفرغ عنه مؤخرا
في قضية د. سعد الدين إبراهيم.. ولذلك كان الحوار مع فريد الديب شائكا
لكنرة تدخل علي سالم في الحوار.. حتى انه اهتمني بانتي جئت لفريد
الديب لجمع المعلومات عن الجاسوس عزام وكانني اكثر حرصا علي صحة
عزام ممن زاروا اسرائيل لهدف الكسب والتجسس ويأكلون الآن من اموال
الموساد كان الحوار مع فريد الديب مثيرا وساخنا وكنت حسن النية

فريد الديب.. يصف نفسه بأنه أشهر وأبرع واكفأ محامي في مصر ويصفه
الآخرون بأنه محامي الجواسيس والقضايا المشبوهة، الريان وكوسى ارتين
والليبي والجاسوس عزام عزام وأنه مثل ابراهيم الهلباوي جلال دنشواي
صدو الشعب.. ولأنه محترف فلا يهتم بجنسية او دين اي متهم يلجأ اليه
للدفاع عنه.. وفي الايام الاخيرة اصبح المكلف بالدفاع عن د. سعد الدين
ابراهيم واخراج مركز ابن خلدون من دائرة الاتهام بعد ان اصرت عليه
واختارته السيدة الامريكية ياريارا زوجة د. سعد ابراهيم رغم ما تردد عن
ان البعض تصحها بعدم توكيله حتى لا يثير ذلك الرأي العام لكنها اصرت
عليه وقالت انه اختياري انا واولادي ولا شأن للسفارة الامريكية بذلك

العدد ٢٦٦

فريد الديب - دكتور في الطب
الطبيب المصري من طلبة الأندلس في إسبانيا مع سيرة
الأول محمد الأسوار حرك مصر - قاضي، محامي
مصلحة خمسة عشر عاما محاميا، بار في عهده في هذه
الخدمة

❖ الديب: شخص سيمية أيد
❖ فريد الديب: بتمتة الاشتراكية من أشبه الأول في
الاتصال مدفود دولة أحياء للأصوار مصلحة مصر
الاشتمالية وسكن الحكم لم يحس عليه أنه غير
فقل الطعن طبعاً أما محرم الحكم وإن كان
الحبيبة الصبية
والحكم لم يطعن
عليه لأن قانون
الطوارئ يمنع
الطعن على
الحكم
التي
بمصر رغم حكم
الحكومة بحرية ترفض

ان تسعي عزام بالحاسوب
- فريد الديب: عثر أنا التي باربعه الفايون هو
الذي يرفض الآن الحاسوب في المحكمة القضاة
القديم هو من يضي اسرايا
القوى المصري

❖ الديب: والاسرار والاشتمالية التي مبرها لا
تسر بالأسن القوي المصري
❖ فريد الديب: حلم مبارك - يكمل عيارته السلكة
- أو يحصل على هذه الاسرار بهدف تسليمها لدولة
معدية، وشيئت بال آخر من مصر واسرائيل مفوض بيتا
وبينها عداا، لان الله من التاجمية القانونية هناك
علاقات دبلوماسية ولهم سمير في مصر ولنا سمير
هناك وهناك معاهدة سلام - مشحونة فاجسبت
اسرائيل دولة غير مفيدة فلا نغدر ان نقول ان اسرائيل
دولة مفيدة طبقا للقانون لا لنا في حالة سلام

❖ الديب: ان تامل مرحلة السلام وجود جواسيس
- فريد الديب: لا علاقة - لكنه لا يكن مشكها بطل

❖ الديب: في قرار الاتهام

❖ الديب: انهم المصنفين لانك قلت انهم اسما هو
عزام من انساب القضية، أنت تدفعهم عن فريد الديب
على سفر القضية لان القضية تسبها لا تسري فيها
اسما لانها محامي في مصر واتج التيهيد والتاس

عاطفهم، ثم دك كذات تدهم؟
- فريد الديب: لا، أنا شان لي بما يتوله عزام
- استبعد ان يخلو اسما عزام بما اكتمل لانه رجل
مصري

❖ الديب: قلت ان اسما في قضية عزام متنبلة
جدا ان اسره بسيفه وقبضة عزام الذي قبل الاتهام
يحمل مدوس الذي على ذك حاله وكان واضحا عزام
رفق الحال

❖ الديب: يعني - دامت عن عزام بدوافع اسما؟
- فريد الديب: لا - دامت عنه مخالب الاتهام التي
تتاسم

**الرئيس مبارك رفض
الإفراج عن عزام
بشمام وإباء**



الايها من همه ابرياء قاضي والاشتراف في ارتكاب
توزيع في اعلان متعلق بعمدة من الجلسات وقد
الشت التحقيقات ان عرش الرضوة لم يتم ولم يند
عزمه لا ما يبرره ولا التوزيع تين ان التوزيع مضمون
❖ الديب: كل القضية التي لعل بها تتهربا
المصحف وتير الرأي العلم خدك فلماذا
- فريد الديب: كين ان القضية التي تاتي في
قضايا رأي عام خيدا لوس ديني ولما هو شوجبة
لشوري ومعرفة الناس بكافي كمام وتا في رأي في
تأثير المصحف حول بعض القضايا التي تاتي على
الاشتمالية وذلك كين من أشد انصار القانون ٩٢ لسنة
٩٩ وقد وصف فلما يات الشرح لرمته هذا الشان من
الصحافة ولم كنت ان الشرح لرمته هذا الشان من
معاة مرة أخرى ليجاك على مقتضا المصحف سيب
التي أما المصحف حسن الية قانوني معه على طول
المط

❖ الديب: كان مصنفين امين ضد قانوني ٩٢ انهم
ياشغل حرية الصحافة

❖ فريد الديب: لا شان لي... ولنا لا تتحدث عن اراء
الآخرين في القانون - أنا اتحدث عن رأيي كصالح لي
وطني الخاصة في التهم المصحف سيب الية. وقد
سروا من كلاس عتة (سيرة التيات) وقالوا: فريد الديب
كل القوم ابراف على طرف لية ولان الله لا يستطيع
مصنف ان يدافع عن مصنف سيب الية.

❖ الديب: كيف تري موقف الرئيس مبارك من
قضية الجاسوس الاسرائيلي عزام؟

❖ الديب: رفضه الافراج عن عزام؟

❖ فريد الديب: الرئيس مبارك لم يكن له أي موقف
من قضية عزام. أنت تعلم الأمور بعينها. الرئيس
مبارك لم يكن له أية مواقف، والاشتمالية قضية عزام أنه
تركها للخدمة ولا حكم القضاء وطول الرئيس من
تركها مساهمة في دولة اسرائيل أو حتي غيرها

الافراج عن رفضي الرئيس يافه وشتم.
❖ الديب: قبل التعلق بالحكم في قضية الجاسوس
عزام رفضت ان تسعي عزام بالحاسوب

❖ فريد الديب: نعم - لان التهمة المتوجهة اليه لم
تكن الحاسوبية

❖ الديب: وبمذا تسمي حكم المحكمة بحسب؟

❖ الديب: كيف تصرح بقضية الجاسوس من الموق

المقام الذي رجحت فيه؟
- فريد الديب: لا أستطيع في أي أمر يحدث في
قضية الجاسوس لا تبيست مشاركة في كل ما جرى وما
يجري وما سوف يجري

❖ الديب: ولكن كمحام مصري ومدة مظنة
للجاسوس المصري

❖ فريد الديب: كمحام مصري... ليس من القروص
ان اعتم ما يهتم به الآخرين

❖ الديب: هل يرجع موقفك هذا من القضية اوقتها
منك في قضية الجاسوس الاسرائيلي عزام؟

❖ فريد الديب: ان موقف نقابة المحامين تجاهي ايام
قضية عزام كان عظيمًا مشرفًا لانها حين موجهت من
شخص ما بلاني حلت الامانة وادعيت عن التهم
الاسرائيلي فان النقابة العامة للمحامين سفت النقابة
المرعية مظنة في شخص عبدالعزيز محمد في ذلك
الوقت ولم توافق على اطلاق أي اجراء صدي والتهم
الي تقديم من خمدوا طندي الشكوي للتحاكم
الاشتمالية وعرض تقرير النقابة العامة طبقا للقانون
على النائب العام الذي وافق على احواله هذا الشخص
للمحكمة الاسرائيلية وقد حرمت تايهيا والقضية
مهمورة الحكم في شهر

❖ الديب: اني اريد ان تحريك المحكمة للمحكمة
مهمورة رسميه من قرار الاتهام الذي صدر منك في
١٢ نوفمبر ١٩٩٨ وبسب ما مل من تحريك للاعتقال
القوي اساعدت لشركات توظيف الاموال وتوزيعها
للاموال بالخارج لم خمدوا ومهمورة رسميه من تحقيقات
لباية التهم الشكويه ومهمورة رسميه من قرار التابة
الامة بفساد عام ١٩٩٨ على هذه الاتهامات ما
مهمورها وما يدك عليه؟

❖ فريد الديب: لا، مضمون... لكن احب ان افول
ان الذي قول ان التابة العامة فضلت سنة ١٩٩٨ هو
جامل ولا يفتح شيئا في التاريخ ذلك ان فريد الديب
كان من المجموعة الوظيفية التي قضيت عن وظائفها
التجريبية في ٢١ أغسطس سنة ١٩٩٦ وظلت فيها
اسمها رئيس الجمهورية واسمها محكمة النفس فيما
بعد باعتبارها فيها اختصارا للسلطة وعاد فريد الديب
الي وظيفته الاسرائيلية مرة أخرى لم استقال وفي هذه
المنحة التي اصطلح في مديونية الشكويه في
٢١ أغسطس سنة ١٩٩٦ وكان محمور من القضاء من
وظائفه القضائية ١٩٩٦ قضيا وعضو بالا وتشرط
ان تكت اسمهم فلان اسمي هو رئيس الجمهورية
بأمر الجمهوري ١١٠٤ وصرح حكم بإبقاء هذا الشار
وعدم الاعتداء به وعدم الي وظيفتي فطلت الحكم في
أغسطس ١٩٩٦ واستقلت في ٦ سبتمبر ١٩٩٦ لاني
كنت قد اشتركت بالمهام ووجدت نفسي لاهيا. أما
ان الاعتقال فقد حدث في اعتقل الجيش على اعمد
الريان بعد تسريح مشككة الريان بين انك تكت قد
تحتيت عن الكرامة في مايو ١٩٩٨ قبل صدور قانون
توظيف الاموال في عتبه ١٩٩٨ واتقمت سلبتي به
وكان اراء وشاية بكن التي على علم بطول المكال في
الخارج من تيت الحكم وصرح الحكم عن البرهان ان
الدولة العليا للأفراج عن همور وخروجت في نفس
المور ومعهما في اسباب محكمها اني لم ارتكب أي
خطأ أو غلطية بل بالكمس تمت بواجبي حير قيام
بالنظام من موكنا والتحكيم مهم اتشدا لم تجازول
عشرة الاف اجنة. أما قضية الضارب التي تحدثت
عنها هذه القضية كانت ماء على يافه قدم من اعمد
الريان ومصر مشهور وقد ثبت من تحقيق القضية
انها بلاغ وحسب صحيح فطلت القضية ولم يتخذ
مدي في اجراء وكل ما مسافة القضية متعلق من
عامة الدولة والدية العامة ومزالت اعمل من كل
هذا وكريات الضحايا رسمي ان اسما في مكتب.

❖ الديب: لا، قضية لوسي ايرتبي

❖ فريد الديب: لوسي اسراييل فاطلة مشحونة
وعندي من الوثائق ما يثبت ان التهمة الوحيدة للتنبوة

في الميدان التحسب قد يتم في العلم في صورة
البحث وجمع معلومات تكفي من حيات أحذية
ساحية السوء؟

- علي سالم (يتدخل في الحوار)
في الميدان بعض الناس قالوا إن سعد الدين ابراهيم
استمر الناس ماشيا، كثيرة منها أنه يشترع لخدمة القوي
بأمانة؟

- فريد الدين : لا مؤاخذه.. هذا كلام لم يرد في
التقنية وليس له وجود ولا أساس له من الصحة
في الميدان لهذا قدم أغلب أعضاء مجلس أمن طعون
استثنائية؟

- فريد الدين: من الذي قال هذا؟ (يا طعون) حثت
الكلام دد وين.. قول سيديك جيت الكلام ده مني؟
في الميدان: أحمد عيسى منصور قال في أغلب
المصاحف كنت عايز اسبب مؤثر أمن جلدون ؟

- فريد الدين: لم يحدث ولم يتخلل عن مركز أمن
جلدون. ويحدث في مسألة يرد عليها سعد الدين
ابراهيم لما يبلغ لي شاء الله؟

في الميدان: ألا يمثل تدخل امريكا في قضية سعد
الدين ابراهيم لستقرا للشعب المصري؟

- فريد الدين: يبدو أنك تقول ان وزير الخارجية
ادلي ستونر لجميع وسائل الاعلام انه لم يحدث
تدخل امريكي في قضية سعد الدين ابراهيم لم ان

سعد الدين في بداية التحقيق قرر صراحة واعلها في
التحقيق بأنه وإن كان يحمل القضية الامريكية شأنه
شأن المشتراة والمئات من المشمولين الا انه لا يتصله
بجسديته الامريكية وأنه لا ولم يطلب اي عون من
السلطات الامريكية ولا يتدخل في تدخل من الحكومة
الامريكية وأنه يفضل ان يتم او يبرر بوصفه متحررا

بين يدي القضاء المصري

في الميدان: قبل ان سعد الدين ابراهيم تخوف من
الشفافية بعد طعون الجمعيات الاعلامية؟

- فريد الدين: الاعلامي هذا جعل وظيف.. لأن سعد
الدين تقدم يطلب الي وزارة الشؤون الاجتماعية لتحويل
مأثاته الي جمعة اهلية خاصة للقانون.. متخوف من
ايه اذا كان اول من تقدم يطلب لكي يسهل جمعية
اهلية

في الميدان: وأما جسته الحكومة؟

- فريد الدين: أسأل الحكومة.

في الميدان: وألهم الصورة اليه؟

- فريد الدين: هذه التهم نص قضاها وتندمها ولا
نسلم بها.

في الميدان: أطلق الشعب علي الحسامي ابراهيم
الهابياري حالة نشري الا تخاف مصيره وقد دأبت
عن الجسوس عزاء؟

- فريد الدين: لو عندك جواسيس ممكن التراجع
عنهم واعتقد انني لم اقم بدور الاعلام بعد اي مصري
اسام محكمة اجنبية ختموهم في بطاوي من هذه
الزواجر خطا وإذا كنت تريد تشبهني بالهابياري الحسامي
القوم فاشكر

في الميدان: هل مؤازر تمضي في حراسة؟

- فريد الدين: لا عندي ولا حراس واحد..

والحارس من الله.. وأما عندما علمت الحكومة

المصرية ان هناك من يترشح لحملتي يؤذي واجبه أمام

وسائل الاعلام في المآثم فخرت حصارا شديدا علي

وكان يرافقني تصيلد عند الدخول والخروج في قضية

عزام لأن اي اسام له كانت اسامة الاسمر وقد تتخذا

اسرائيل زريعة ويمكن ان تتراود عنها مشكلة كبيرة جدا

لا يعرف مادها الا الله وقد قدرت تلهيات لجهات

الامن بحماية فريد الدين.

في الميدان: هل ستزور اسرائيل قريباً؟

- فريد الدين: لا.. أنا مش من رأيي في الزوراه في

الوقت الحالي زعم اني دعيت من اهل عزام.. أما أنا

ارحلت هذا في الوقت الحالي.

في الميدان: قلت في حوارك مع يدهوت اخرونوت
لخدمة القنصل المصرية سميد اريوري بخصوص ملف
عزام قلت الملف الذي تلمسه من (اسرائيل) به كل
شيء ولذلك لي ادع الي عزام الا لو احببت لتفسير
ما يسمى أحدث الملف من اسرائيل؟

- فريد الدين: حين نشر هذا الكلام في مجلة زور
الروسية فقد أرسلت اليهم وقلت هذا خجل وكذب
وجئت يدهوت اخرونوت وترجمتها ترجمة رسمية
وقدمتها لقناة الحاسين.. مفياتها الكتب التي انقل
ده ويدهوت اخرونوت مكتوش كده أنا قلت تسلمت
ملف القضية من أهل التهم.. هم زوروا محكمة
الاستئناف واشتروا القضية.. محكمة الاستئناف تبنيح
الملف لي له شأن وألوا التهم له شأن وأشتراه وعرضوه
علي ميهيئات باقي دولة اسرائيل والقضوية في كات
مصرعسة.. وحدثت عدد زوروا لروسية التي هيبة ترجمة
الحوار وترجمناه في كلية الآداب ونحن ان الكلام الذي
نشر لا أساس له من الصحة.. ود كان في عهد خلدن
حمود؟

في الميدان: قلت عزام عسوي ومسلم من عرب
فلسطين فخرت عليه الجنسية الاسرائيلية ومسلم
الكرامية لدولة اسرائيل في القلعة.

- فريد الدين: صح.. هو قال لي كده.. وأنا قلت
عنه هذا

في الميدان: لماذا يفتد التكتيت جلسة خاصة لطلب

البراءة لعزاء؟

- فريد الدين: بعد اسرائيل تقيم الدنيا ولا تقعدها
إذا مني أحد موافقوها شيء في أي بقعة من بقاع
الأرض ومن الميمل ان نمتجر عزام من عناصر الموساد
لانه لو كان مهم لفر يوم القبض علي عزام عبدالحميد
اسماعيل

في الميدان: لماذا وصفت الشعب المصري بأنهم كلاب؟

- فريد الدين: قلت قال لك كده كذاب وأني (.....)
وقل علي لسانك كده لأنه كذب ولم يحدث وأني يقول

كده مجموعة من الكلاب يتسعد تشويه فريد الدين
لأنه ليست من النسل ان اقول في المحكمة كلام ري
كده.. كانت المحكمة اخذتني.

في الميدان: نشر ان رجائي عطيه تخلي عن قضية

سعد الدين ابراهيم وعرضت عليك ففكرت؟

- فريد الدين: لم يحدث ان الاستاذ رجائي عطيه

تطلي عن قضية سعد الدين ابراهيم اطلاقاً إنما هو

مشغول جدا بانشاعات التقني.

في الميدان: لماذا اختلف المثقون حول التقيص علي

سعد الدين ابراهيم؟

- فريد الدين: لكن صفوف الامة كثيرة لاصالحه.

في الميدان: لم يقدروه وأما الهوا طريقة محالجه

الصعافه لتقصي.

- فريد الدين: لا.. وأرجو ان نقرأ رأي د. سميد

البجاري

في الميدان: أغلب من وقف مع د. سميد اصحاب

جمعيات اهلية ميوالة من الخارج ازلهم علاقة بالقباط

لمجهر؟

- فريد الدين: وسأله ائت عزيز تقصي علي

الجمعيات الاعلامية في مصر.

في الميدان: هناك تمويل مرتبط بالتطبيع وتمويل

موجة لاهداس ميهيئة

- فريد الدين: التمويل ليس اسرائيليا.. التمويل اما

من مؤسسات او شركات كبرى امريكية حكومية او شبه

حكومية ومن الاتحاد الأوروبي من أجل التنمية.. وأما

اهداف

في الميدان: التطبيع لا يكون مع اسرائيل فمثل

يكون مع الاهداف التي تريدها الدول الممولة؟

- فريد الدين: أنت تتعمد التطبيع مع أوروبا مش

قادر ايهيك.

الشرق الأوسط			
٩	٨	١	

المصدر

التاريخ

٦ شارع قصر النيل

القاهرة، مصر

تليفون / فاكس ٥٥٦١٠٠٠ (٢٠٢)

E-mail: merit55@hotmail.com

ميريت

للتنشروالمعلومات



التهمة الثانية في قضية أين خلدون بمصر تتوقع انتهاء الأزمة قريباً

القاهرة، الشرق الأوسط

اعتبرت نادية عبد النور المديرية المالية لمركز أين خلدون في مصر أن التحقيقات التي جرت معها ومع مدير المركز الدكتور سعد الدين إبراهيم مجرد «زبيلة في فئسان» وقالت له الشرق الأوسط عبر شقيقها خالد عبد النور إنه لم توجه إليها أية اتهامات قاطعة تدنيها منذ حبسها احتياطياً على ذمة التحقيقات الجارية معها منذ 30 يونيو (حزيران) الماضي.

وشددت عبد النور على بطلان اتهامها بالاشتراك في تلقي أموال من جهات أجنبية وقالت أنها مسؤولة عن حسابات المركز وليس لها علاقة بتلقي الأموال من الخارج حيث وينتهي دورها بعداً عن جهة التمويل الأجنبية مشيرة إلى أن مهمتها تقتصر في إعداد الميزانية وصرف مستحقات العاملين حسب أوامر مدير المركز.

وتعتبر نادية عبد النور وهي سودانية الجنسية المتهم الثاني في قضية مركز أين خلدون حتى الآن وهي تعمل مع الدكتور سعد الدين إبراهيم منذ أن كان أميناً عاماً للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ثم انتقلت معه إلى مركز أين خلدون بعد تأسيسه.

مصر: سعد الدين ابراهيم سيحاكم وفقاً لقانون الطوارئ

وتحديد موقفه من القضية. واعتبر أن التحقيقات طوال الشهر الماضي، لا بدت أن القضية ليست ثوباً جاثياً على رغم أن توابعها سياسية بالدرجة الأولى، متهمها الحكومة بالانتقام من موكله، وأن بعض الجهات في الدولة اعتبرت أن ابراهيم تجاوزاً خطوفاً حمراء في حرية التعبير والبحث العلمي بعدما صارت أجهالته لا تحصى برضى تلك الجهات.

وكررت مصادر قضائية أن ليس كان حدث حول المدة التي يحق لبنيابة أمن الدولة بإلقاء التهم في القضية خلالها رهن الحبس الاحتياطي، بلعما اعتقد البعض أنها لا تتجاوز ٥ يوماً.

تكون بعدها تعمد حبس المتهمين من سلطة محكمة الجناح المستأنفة المعروفة باسم غرفة المظورة، وأوضحت أن القضية تندرج ضمن نطاق قضايا أمن الدولة العليا في ظل قانون الطوارئ المعمول به في البلاد منذ العام

الطوارئ.

وكان ابراهيم أعلن الإسموع الماضي أنه أوقف الجماعي مع نيابة أمن الدولة بعدما قررت تعديد حبسه لفترة ثالثة على ذمة القضية، وأنه لن يرد على أسئلة المحققين في الجلسات المغلقة، في شأن اتهامه وعاملين في المركز، تلقى أسوال من جهات اجنبية مقابل إمدادها بمعلومات مفوطة عن الأوضاع في البلاد ما يؤثر على موقف مصر السياسي والمصالح الدولية ويضر بالامن القومي للبلاد، وأوضحت المصادر أن النيابة لن تجيب التي ستوجه اليه، واعتبرت أنه سيكون المضر من هذا الموقف.

وفي المقابل فصر فريد الديب محامي رئيس، مركز ابن خلدون، موقف موكله بأنه يهدف إلى استنهاض النيابة وتحفيزها على التسريع بإجراءات التحقيق

□ القاهرة - محمد صلاح

■ رفض وزير العدل المصري المستشار فاروق سيف النصر استجابة طلب رئيس «مركز ابن خلدون» للدراسات الإنمائية الدكتور سعد الدين ابراهيم، تعيين قاض لاستكمال التحقيق معه، وإفادت مصادر مطلعة أن سيف النصر اعتبر الطلب «غير قانوني» ويتعارض مع قواعد النظام القضائي المصري، مشيراً إلى أن القانون «منع النيابة حق استكمال التحقيق مع ابراهيم وبإلقاء التهم في قضية مركز ابن خلدون حتى تنتهي».

وأوضحت أن النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد سيتسلم ملف القضية بعد انتهاء التحقيقات ليعملها على محكمة أمن الدولة العليا ليعمل المتهمون أصامها، مضيفة إلى أن قضية المركز تتعلق بأمن الدولة، مما يعني خضوعها لإحكام قانون

١٦٥

المصدر
التاريخ

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس : ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: memi56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

بعد قرار الجهات الأمنية تأجيل الترخيص لها

المنظمة المصرية لحقوق الانسان تتهم الحكومة بالسعي الى تقويض مؤسسات المجتمع المدني

□ القاهرة - حازم محمد

مكثت صدمة شديدة، ويعقد مجلس أمناء المنظمة اجتماعاً مساء الخميس المقبل، يفرش فيه التطورات الأخيرة، وسط أجواء تراوح بين المطالبة بتجميد النشاط احتجاجاً على «الممارسات الحكومية، أو الاستمرار في النشاط تحت ألق «مواجهته، متكلر في المرحلة المقبلة.

وكان مجلس أمناء المنظمة عقد اجتماعاً طارئاً مساء الخميس الماضي، قرر فيه مجموعة من التدابير لاستئناف النشاط بعد الإخطار بالمواقفة على التأسيس.

له الصياغة، إن «وزارة الشؤون الاجتماعية» إخطارنا شفوياً الزيماء الماضي، بالمواقفة على إشهار المنظمة كجمعية أهلية تحت الرقم ٤٦١ لسنة ٢٠٠٠، ولوجئنا بقطر رسمي أول من أمس بإرجاء البت في الطلب لإعتراض الجهات الأمنية، وبدأ على تأثير القرار الأخير أعرب أبو سعدة عن خشية من انعكاسات سلبية تجاه العمل الحقوقي، وقال: «تصورنا أن الحكومة ترغب في طي صفحة الماضي، وبدء مرحلة جديدة، وكان إخطارنا بالمواقفة الأسبوع الماضي سقار ترهيب شديد، لكن مطالب الأمن

تأسيسها الى السلطات المعنية نهاية أيار (مايو) الماضي، ووصف أمينها العام السيد حافظ أبو سعدة هذه الخطوة بأنها تخمين عن حسن نيائنا، ورغبتنا في العمل في إطار الشريعة القانونية، والتعاون مع الحكومة رغم اعتراضنا على القانون المنظم للعمل الأهلي.

ولدت بيان المنظمة الى ان «القرار الرسمي لم يحدد هوية الجهة الأمنية التي رفضت إشهار المنظمة، أو الأسباب التي دعته الى ذلك، والإجراءات التي لم تستوفها المنظمة، والذي الزمنى لإرجاء، وقال أبو سعدة

■ وصلت المنظمة المصرية لحقوق الانسان قرار «الجهات الأمنية» الاعتراض على إشهارها رسمياً، وإرجاء البت في طلب حصولها على الترخيص بأنه «نكسة جديدة لمؤسسات المجتمع المدني». وحمل بيان، أصدرته المنظمة أمس، على الحكومة واتهمها به الإصرار على مواصلة مصادرة العمل الأهلي، والتقييد على نشاط حقوق الانسان، بما يناقض الخطاب الرسمي للعلن في هذا الشأن.

وكانت المنظمة تقدمت بأوراق

في قضية مركز ابن خلدون اليوم.. النظر في تجديد حبس الزحامي حماد

تنتظر اليوم بداية أمن الدولة العليا أمر تجديد حبس أسامة حماد، المسمي «ابن جزيرة مركز ابن خلدون»، قبل الاستئناف هشام موريا للتحامي أمام الأول لنظام سجل لعدد على الوثائق بالركن بضمحل بطلان التفتيشية.. ودارات القيدية في انتظار تقرير الديك المركزي من كشف سرية جسدات المركز وصحات جميع المتهمين القويين في القضية وبمئة دعم التفتيشية للصوتيات. وأمرت القيدية باستكمال تقرير أستاذ وكانت القيدية قد وجهت للمتهم أسامة حماد عدة تهم منها للمشاركة في جميع أعمال مع التديم الأول و ساعد قدين ليراهم دون الحصول على تصريح منها وبالمخالفة لأمر العسكري بالانتقال على مبالغ مالية باستخدام اسمايل لامتيازات لاعداد كشوف وطلبات موزنة وإيجول مبالغ مالية من الدول الأجنبية بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية.

**تجدید حبس موظفین
بمرکز ابن خلدون**

أمر المستشار هشام سرياً للجان
التحقيق الأولى لنواب أمن الدولة العليا
بمهادي حيسل كل من حسين عبد الرحمن
وأشرف صلاح محمد الوائليين بمرکز
ابن خلدون ١٥ يوماً لأنها معها بتزوير
البيانات الانتخابية والحصول على
أموال كما أمر بإخلاء سبيل أسماء
عماد الهادي أمين خزيمة الخليل بفساد
محل إقامته وذلك بوضع عدد المتهمين
للمحامين في القضية ١٢ متهماً والذين
تحت سيطرتهم ١٢ متهمين

المصدر: ١٠٠

التاريخ: ٨ ٢

٦ شارع نصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٦١٥٠٠
E-mail: merit56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

✶ إخلاء سبيل أمين

صندوق مركز ابن خلدون

قررت تهيئة أمن الفتوة العليا
أمن، إخلاء سبيل أسامة حماد أمين
صندوق مركز ابن خلدون بضمائم
محل إقامته. كما قررت التهيئة ،
تجديد حبس بالهاتف لثلاثين
بالمركز و الفتوة بعد الانتخابات هذه
١٥ يوما على لمة التحقيقات. كان
فريق التحقيق للكون من هشام
بدوي، وأشرف العشملاوي وأشرف
هائل، ووايد للنشايي وأسامة
الديوبه، قد واجهوا المتهمين الثلاثة
حسبون عصفور حسن، وأشرف
صلاح، وأسامة حماد بالهاتف
الركنور سعد الدين إبراهيم مدير
الركنور. والى الدكتور سعد
السكولبة للهيئة على أمين
للمندوق.

معركة سعد الدين إبراهيم ..

خلال أيام

كتب ثروت شلبي:

يطن المستشار ماهر عبد الواحد النائب العام خلال الأيام القليلة القادمة قرار الاتهام في قضية د. محمد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون، صرح بذلك له الأقاليم، مصدر قضائي كبير من النيابة العامة ومكتب المستشار هشام سرغيا القماني العام لتبليغ أمن الدولة العليا على تقنية ريجت موافق جميع المتهمين وإيصال عددهم ٢٠ متهمًا ومنهم منهم ١٤ موقوفين، من أمثليشيا وستة مدرج عنهم بكتالات ماثلة أو ضمانات شخصية ومضرة مازالوا هاربين أبرزهم ماهر السعيدسي وقال المصدر القضائي: إن معاكسة د. سعد الدين إبراهيم والمتهمين معه ستتت اسم محكمة أمن الدولة العليا بطورئة وأضالك المستند أن قرار الاتهام سوهو قبل يوم الخميس ١٠ أغسطس وهو الموعد المحدد للنظر في تجديد حبس د. محمد الدين إبراهيم للمرة الرابعة

١٧٠
٥ - ١
٩ - - - ٨ ٥

المصدر

التاريخ

٦ شارع قصر النيل

القاهرة، مصر

تليفون / فاكس : ٥٧٦١٥٠٠ (٢٠١)

E-mail: merit56@hotmail.com

ميريت

للتشرو والمعلومات



'ضوء أخضر' للرد على الحملات الإعلامية الأميركية

مصر: خطباء المساجد ينددون بإدارة كلينتون

□ القاهرة - محمد صلاح

■ بات مرجحاً أن ترد القاهرة على حملة إعلامية أميركية ضد مصر والرئيس حسني مبارك، بمعيد حينئذٍ رئيس «مركز ابن خلدون» للدراسات الانشائية، الدكتور سعد الدين إبراهيم، الذي يعمل الجنسية الأميركية، لفترة حبس احتياطي رابعة بعد ما تحولت القضية المتهمة فيها وأخرون من الباحثين والمتعلمين مع المركز عنصراً رئيسياً في أزمة بين البلدين ظلت صامتة لفترة إلى أن أظهرها مقال نشره الـ«البيان»

الماضي الصحافي الأميركي توماس فريدمان في صحيفة «نيويورك تايمز». ووسط تجاهل رسمي للحملة الأميركية عمت حال غليبان الأوساط المصرية وسادها استياء بالغ من مقال فريدمان، الذي لاحظت مصابي مصريّة أنه فُهر بمضايقة «مذكورة» من الرئيس الأميركي إلى نظيره المصري، لافتة إلى أنها «تستخفم في الخطاب بين رئيس ومروءة» خلافاً لما اعتاده فريدمان من استخدام أسلوب الرسائل التي يتبادلها انداء.

ويدا أن ضوءاً أخضر اعطي للصحف والمجلات القومية والحزبية المصرية لتعميم الحملة على السياسات الأميركية لتشمل الرئيس بيل كلينتون نفسه. إذ وصف رئيس تحرير «الأهرام» السيد إبراهيم نافع أمس تهديداته بنقل السفارة الأميركية إلى القدس بأنها «كريهة» مستغرباً أنه ليس مفترضاً في رئيس الدولة العنصر الوحيدة في العالم ولا حتى في رئيس القوى دولة أن يستسلم

المصدر: كتاب
٩-١-٢٠١١ التاريخ: ١٨ ٩

٦ شارع قصر النيل
 القاهرة، مصر
 تليفون / فاكس: ٥٧١٥١٠٠ (٢-٢)
 E-mail: marit56@hotmail.com

ميريت
 للنشر والمعلومات

للاحيباط ويطلق التهديدات مبعثاً ويساراً.. وزاد ان موقف كليمتون
 «يعكس قمة عدم المسؤولية والاستخفاف بمصالح الشعوب وحقوقها».
 مؤكداً أنه سيرد على فريدمان اليوم.

ولوحظ ان خطباء المساجد للصربية تناولوا امس قضية القدس
 ووجهوا انتقادات حادة الى دور الإدارة الأميركية لدفع الزعماء العرب
 الى الضغط على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

واعربت مصادر مصرية عن اعتقادها بان جهات داخل الإدارة تضغط
 لتسعيد الصفقة على مصر بعدما رفض مبارك ممارسة ضغوط على
 عرفات في شأن قضية القدس، وكذلك محاولة إقناعه عن اعلان الدولة
 الفلسطينية بحلول ١٢ ايلول (سبتمبر) المقبل. ولقت مراقبون إلى
 خطاب القاء مبارك الشهر الماضي في تكري ثورة تموز (يوليو) خلا من
 أي إشارة الى عملية السلام، واعتبروا أنه كان رسالة إلى الأميركيين
 استلهم فيها مبارك المرحلة الناصرية وخطابها السياسي، ولقضايا
 التي دافع عنها الرئيس الراحل جمال عبدالناصر.

وقال مصدر سياسي له الحياة: «اعتدنا ان تأتي مواقف الإدارة
 الأميركية هائلة وأن نستغل وسائل الاعلام الأميركية وربما بعض
 الجهات في الكونغرس لتصفية الحسابات أو الضغط على مصر». ولقت
 إلى أن البيانات الصادرة عن الخارجية الأميركية منذ اعتقال سعد الدين
 ابراهيم انحصرت على عبارات هائلة كالتعبير عن القلق أو التذكير
 بتوقيع المعاهدات الدولية الخاصة بطوق الإنسان من دون اعلان موقف
 مفهومة. واضاف المصدر ان «المواقف تأتي من الكونغرس والاعلام. وما
 ورد في مقال فريدمان عن قضية ابراهيم وكذلك مطالبة بعض اليهود

الإمبريكيين الكونغرس بربط المعونات الأميركية المقدمة لمصر بره
 ممتلكات مزعومة لليهود يصدان في ذلك الاتجاه».

وكان مقال فريدمان سخو من حال الديمقراطية في مصر، معتبراً أن
 ابراهيم اعتقل لأنه قدم نصائح في هذا المجال. وأشار المصدر إلى ان
 نحو ثمانين مؤسسات أميركية أصبحت أخيراً تقاير تشكك في الاقتصاد
 المصري، وتساءل: «هل صار الاقتصاد المصري سيئاً فجأة»؟ ولقت إلى
 تنافضات في المواقف الأميركية، مشيراً إلى تقرير أصدرته الاسبوع
 الماضي السفارة الأميركية في القاهرة، يشيد بالاستقرار الذي يتمتع به
 الاقتصاد المصري.

وأكد أن ريوذاً صرامة تنقاها السفير الأميركي دانيال كيرتنز في
 شأن طلب إطلاق ابراهيم، وإن النياية رفضت اطلاع الجانب الأميركي
 على التحقيقات كون القضية تتعلق بوقائع جنائية على الأراضي
 المصرية.

يذكر ان تقريراً نُقِشَ أثناء اجتماعات المجلس المصري للشؤون
 الخارجية للشهر الماضي، توقع أزمات بين مصر وأميركا حول قضايا
 منها السودان وليبيا والعراق وعملية السلام، لكنه خاضع إلى أن
 «الجوانب الإيجابية التي تحققها العلاقة بين الطرفين ستكون كفيلاً
 بتجاوز الخلافات».

فى قضية مركز ابن خلدون

النيابة تنهى تحقيقاتها.. وتعلن قرار التصرف أواخر الاسبوع حسيلة البطاقات الزرورة.. اودعت فى الحساب الشخصى لسعد الدين ابراهيم

جنه كساريف اداريه وتم ايداع مبلغ ١٩ الف جنيه فى الحساب الشخصى للكثير سعد.

وكشفت التحقيقات التى اجراها كل من هشام بدوي ورئيس النيابة وأشرف المشمسي وأشرف هلال وكلاء اول النيابة قيام كل شخص فى الهيئة بجلد ٢٠ آلاف مكاله انتحاشيه مزيه. ومن أبرز الأشخاص اثنى جيليو بطاقات الهيئة طلق حسان وممدوح السيسى وغيرهما واعترفت نيهال عياديتى امام جهات التحقيق استلامها البطاقات الانتخابية من الأشخاص الذين كلهم ممدوح باحمارها وعندما ٢٤ ألف بطاقة انتحاشيه مزيه وبعد تجميعها طبع نادية عيادقزير طلقها من الهيئة الى منزل ممدوح، واقرت الشاعده بقولها قامت ايداع مبالغ عديدة فى حساب ممدوح بيبك مصر الكبرى فرع المعادى.

وكشفت الأوراق والمستندات والتقارير للمسئولين عالة ممدوح مع تلك القاتر والاشخاص فى السفارة الاسرائيلية، حيث يقوم بعمل ابحاث من الأجزاء المصرية والصوبية وعلاقتها بالانتخابات الحكمتيه بأرتياها فى صلبه السلام واتجهت لنها ابحاث مموله من قبل اسرائيل وتصرف عليه جاسمة يوسف الاسرائيلية

المركز يقوم بإبحاث عن

الأحزاب وعملية السلام

حساب جامعة اسرائيل

للتحسين، والجراح الاتحاد الأوربي عليها، وبناء عليه أصدر التهم الأول بتسريب بعض الأشخاص على جلب البطاقات الانتخابية للزيرة من محافظات الجيزة والقليوبه وسوهاج واسموته والقليوبه والشرقيه.

وتبين من التحقيقات ايداع مبالغ قدرت بمصرالى ٢٠ ألف جنيه حسيلة البطاقات الزرورة فى حساب ممدوح الدين ابراهيم الشخصى، بخلاف الشيكات

وتظهرها، حيث يتم استغلالها من أن يحصل ائتمانيها على الجيمتها، ثم توضع فى الحساب الشخصى للشخص ممدوح وايداع ابراهيمها فادعية عيادقزير شيكات باسماء موظفين ومهنيين لتغطية نفق الشروع.

وبعد الانتهاء من استخراج الشيكات بوعد البنود باسماء وصية تم استخراج مبالغ ألف

كثت ، خدعة عفيفي:

أوشكت نيابة أمن الدولة العليا على الانتهاء من تحقيقاتها فى قضية مركز ابن خلدون التهم الأول فيها استأجر علم الاجتماع السياسى بجامعة الاسكندرية ومدير المركز ممدوح الدين ابراهيم ومساعدته القهية نادية عيادقزير والمحبوسين حاليا على كدة التحقيقات ١٢ آخرين محبوسين.. وقد استعرض المستشار ماهر عيادقزير النائب العام نتائج التحقيقات وقضى كشفت العديد من المخالفات مع المستشار هشام سربراا للمهام العام الأول نيابة أمن الدولة العليا ومن المنتظر أن يعلن النائب العام فى اواخر الاسبوع الحالي قرار التصرف فى القضية.

وقد كشفت الأوراق للتهمة المحبوسين والقراء الضبوط منهم نيهال مبدائى سكرتير عام مينة دعم الانتخابات المحسريات علم البطاقات الانتخابية واستدار اراسره بقل تلك المخالفات الى منزله ووضعها فى خزنة مكتبه بحصة الفول عليها من المصلحة وذلك لاعتماد الاتحاد الأوربي للحة للزيرة طبقا للمعد البروم بينه وبين الهيئة على ضرورة استخراج البطاقات الانتخابية

١٩٩١		العدد
٤	٢	٨
٦		التاريخ

٦ شارع نصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس : ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: meri156@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

تجديد حبس مساعد الشرطة المتورط في قضية ابن خلدون

كتبت - نجوى عبدالعزيز:
قرر المستشار هشام سريها
الخاص بحكم الأول لندائية أمن
الدولة العليا تجديد حبس محمد
حسنين مساعد الشرطة للتورط
في قضية مريض ابن خلدون ١٥
يوما على ذمة التحقيقات. ولجّه
أشرف هلال رئيس النيابة مساعد
الشرطة بالقبول مصادرة البيعة
أبراهيم للثغمة في القضية.
وكانت له اعترفت بقيام مساعد
الشرطة بالتوقيف على البطاقات
الانتخابية للزوجة وبختمها بخاتم
الدولة نظير مبالغ مالية. وجهت
النيابة إلى مساعد الشرطة اتهامات
الرشوة والتزوير في أوراق
رسمية وسرقة لثغمة مملوكة
للدولة.

محاميه يخشى ربط القضية بمقال فريدمان

القاهرة: نيابة أمن الدولة تواجه إبراهيم بتهمة جديدة

□ القاهرة - محمد صلاح

■ تفاعلت الأزمة المصرية - الأميركية في شأن قضيتي الموقوف المصري من مفاوضات كامب ديفيد - ٢٠٠٢، ومسألة القبض على الدكتور سعد الدين إبراهيم وآخرين من الباحثين والمتعاملين مع «مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية»، وربط السيد فريد الربيع محامي إبراهيم الضمات الإعلامية المتبادلة بين القاهرة وواشنطن وموقف موكله من القضية التي تحقق فيها حالياً نيابة أمن الدولة العليا. وأعرب عن مخاوفه من أن يكون الرد الرسمي المصري على مقال الصحافي الأميركي توماس فريدمان يلجأه إلى تصعيد في القضية قد يصل إلى حد إحالة إبراهيم وزملائه على محكمة أمن الدولة العليا طوارئ، التي لا تخضع أحكامها للطعن أو الاستئناف أمام أي دائرة قضائية أخرى وتقتل بعد مصادقة الرئيس عليها.

وكانت النيابة استدعت إبراهيم لتحقيقات جديدة مساء الجمعة على رغم العطلة الأسبوعية، وأجهته متهمة جديدة تتعلق بتقديم رشوة إلى موظفين عموميين يعملون في اتحاد الأزياء والتلفزيون، ومعلومات عن استعانة «مركز ابن خلدون» ببعض الصالحين في الاتحاد لتنفيذ أبحاث خاصة بالإوضاع الداخلية في مصر ومنهم أملاً مقابل أدائهم لذلك العمل.

وأجهت النيابة في الجلسة التي استمرت حتى الصباح إبراهيم بتقارير من البنك المركزي عن حساباته في

المصارف المصرية ومعلومات عن حساباته في مصارف أجنبية. وتلقى رئيس المركز أن يكون قدم رشوى إلى أي من الحاصلين في اتحاد الأزياء والتلفزيون، وأوضح أنه استعان بمعد منهم للعمل بعض الوقت في مقابل مكافآت. وأشار محاميه إلى أن القانون حصد الرشوة بأنها «أصول تصرف إلى الموقوف العمومي مقابل امتناعه عن أداء عمله أو لنقصه لأن يؤدي عملاً بعينه»، موضحاً أن من استعان بهم موكله من موظفي الاتحاد ساهموا في بحث يتعلق بالتوعية الانتخابية، وهو أمر بعيد عن طبيعة عملهم.

وأوضح إبراهيم أنه له حسابات في مصرفين أحدهما في أميركا والآخر في انجلترا، وتلك لعدد مستحقات المتعاملين مع «مركز ابن خلدون» من الخارج. وتلقى أن يكون حول أموالاً من داخل مصر إلى الخارج.

وقال الديب لـ «الصحافة»: إذا أحيل إبراهيم على محكمة عادية سيحصل على البراءة في أول جلسة. لكن الأزمة الأميركية - المصرية قد تدفع المخابرات إلى إحالته على محكمة أمن الدولة طوارئ ليكون عمرة للإيريكين - مغرباً عن خشيتهم من أن تبدأ محاكمة موكله قبل رفع الحبس الاحتياطي عنه. وأضاف «في تلك الحالة ستتم الجلسات وهو محبوس».

ولاحظ مراقبون أن الهجوم الإعلامي المصري استهدف الجهات التي بدأت بالهجوم الأميركي كالصحافي فريدمان والووبي الصهيوني وبعض عناصر الكونغرس مع الصرخ على التفرة ما بين هؤلاء وجهات أخرى لم تتشارك في الهجوم

الأميركي. ولسبر الهجوم الإسرائيلي المصري على كليتون مانه يكتسب يقيناً مصرياً بأن فريدمان لم يكتب المقال من لقاء نفسه واسما بناء على توجيهات من الرئيس الأميركي نفسه. واعتبرت أوساط مصرية أن اللقاء الذي جرى أول من أمس بين كليتون وفريدمان في أحد ملاعب الجولف - لصد به تأكيد أن كليتون موافق على ما كتبه في نيويورك تايمز - مشيرة إلى أن القاهرة تعتقد بأن الأميركيين، كانوا سبب الأزمة الأخيرة بل دفعوا في اتجاههم لخصره أن يبينوا لمزاي العام الأميركي والإسرائيلي أن هناك مقاومة عربية تقودها مصر ضد الولاية المتعسرة لاتفاق سلام فلسطيني - إسرائيلي، وأن الإدارة الأميركية قادرة على التماسك مع تلك المقاومة ودعمها. ولفتت مصادر مصرية إلى أن الرد الرسمي المصري الوحيد على التحركات الأميركية صغر عن طريق وزير الخارجية السيد عمرو موسى أكد أن مصر لا تقبل بالضغوط على غراف لتكون الخس مسألة عربية وإسلامية. ويبدو اعتقاد في الأوساط المصرية بوجود - بناءً على مقال فريدمان، - لهجة تضريبية - لا يمكن أن يغفلها مسؤول مصري، وأن الشعور لمصري ببقية الأمر جاء لكون المقال صدر عن شخص حظي باحفاء كبير أثناء زيارته لمصر قبل أشهر قليلة ولكونه مقرباً جداً من الإدارة الأميركية، وأن ما كتبه صدر بعد فترة من اتصالات بين الجانبين لتوثيق العلاقات وصلت إلى حد تحويلها إلى علاقات استراتيجية بالنسبة للطرفين.

العدد			
١	٢	٣	٤
٥	٦	٧	٨

المصدر
التاريخ

٦ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون: ٠١٠٠٠٠٠٠٠٠ (٢٠٢)
E-mail: meri156@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

مصير مثقف يخرق إجماع الجماعة المثقفة



لدى الكتابة عن سعد الدين إبراهيم الآن، لا بد أن نتخيل وبقية، أن الرجل يقف خلف القضبان، مصروعاً من الحركة والهواء الطلق، خاضعاً لاعتباطية نظام السجون وغائه؛ وإن لم يفترض يوماً أنه سوف يستحق المكوث فيه كل هذه الفترة. تحقيقاً واستجواباً وإطاراً يومياً للحياة. لا بد من تخيل ذلك، والتخيل بشيء من الوجع؛ إذ لا هو توقع ولا نص توقعنا أن مساره الطويل سوف يقضي به يوماً إلى الإقامة في السجود مكان اختروعه الإنسان، أي السجن.

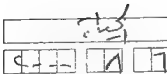
الفائدة الصغرى لفعل التخيل هذا هي في عادتنا إلى الأصول التي تُملي علينا، بصفتنا بشراً قبل أن نكون مثقفين، بأن نبدى تماطلاً مع سعد الدين إبراهيم مصروعاً من الحرية والهواء الطلق... من دون الحاجة إلى التكرار المطول والممل، لدى مطلع كل مقال وإنما لا "تؤيد" مواقف ولا منهج في البحث ولا الموضوعات التي يصور على البحث فيها ولا العلاقات التي نسجها طوال مساره... وكنا بذلك نوه تسجيل أننا خلعتنا عن أنفسنا عاداتنا القديمة في الإجماع التام... فحسب.

أما الفائدة الكبرى، فهي تكمن في تفكيك الانبساطات الضالكة التي لعبت، ليس فقط بشخصه وانتاجه العلمي... بل أيضاً بالمسائل والقضايا الكثيرة التي أثارها اعتقاله، والتي تحتاج الاستفاضة بها إلى وقفات مطولة، والمقال هذا ليس سوى ملخص عنه. أولى هذه المسائل هي خرق سعد الدين إبراهيم لعدد كبير من "الإجماعات" السائدة وسط المثقفين؛ فهو للنظر العربي الحي، صاحب الشلل، الذي أطلق فكرة "سد الفجوة" بين السلطة والانتقاسية، أو جماعة المثقفين؛ وهي فكرة كانت تعتبر، حين إطلاقها، شبه محرمة في وسطهم... بسبب اتحدارهم غالباً من أصول يسارية معارضة لنظم الحكم في بلادهم.

وقد أتت هذه الفكرة، كما هو معلوم لدى الكثيرين، ليس فقط إلى تمنين صلات سعد الدين إبراهيم ببعض رجالات القرار العربي... بل أيضاً إلى قلبه للمعايير السياسية المتعارف عليها وسط الجماعة المثقفة، والكتابة، مثلاً، عن الملكيات بصفتها أنظمة أكثر قابلية للاستمرار والانسائية من الجمهوريات ذات الطرق الانتقالية والوعود الزورية بغير مشرق... مما أدخل على القاموس الشكافي-الفكري الذائع عبارات ومفردات، عكّرت صفوه وشوشت عليه لطمثاته اللئيم.

ومن السهولة ملاحظة المفارقة التي اقتضت فيها فكرة "سد الفجوة" هذه... فمباحثها في السجون، فيما للمصورين الرسميين على رفضها يتفلسون الهواء الطلق النظيف.

القضايا العادلة هي ثاني الإجماعات التي خرقها إبراهيم، وعلى رأسها الهداء لاسرائيل، والوحدة الوطنية، القمصنة والسكوت عن موضوع الاتليات الدينية والعرقية؛ والانتحان من اللقصات التي لا يجوز لغير السلطة القائمة البحث بها واتخاذ القرار بشأنها؛ فيما الخوض فيها من قبل المواطن غير المختار كالنّيش في نار لم تنطفئ... إذ



المصدر

التاريخ

٦ شارع نصر الدين

القاهرة، مصر

تلفون / فاكس: ٤٧٤١٥٠٠ (٢٠٢)

E-mail: meri156@hotmail.com

ميريت

للنشر والمعلومات



المسموح به إما كإل العداء الشديد العمومية لاسرائيل، والاشادة بأصناف «الوحدة الوطنية» المزدهرة في مجتمعاتنا، أو الصمت والكتابة في أمور متداولة، بهت لكثرة البحث في ما يطوق على سطحها فقط سطحها

«البروفيل» الشخصي لإبراهيم، الذي حدّ على هذه المواقف. ونجّم عنها في أن يتلقّى تماماً الصورة التقليدية التي انفصا عن الكتاب الناشطون، اصحاب وجهة النظر غير الشائعة: فسعد الدين إبراهيم ميسور، يعمل كثيراً، ولا يخفي سخرية مما يُحاط بشخصه من العداء ولا التسوقه ملياً انتقادات موجهة ضد مواقفه وعلاقاته، غير العنوية والاشعية، ولا بد من قول ما يُشاع شفاهة، من أن الكثير من الانتقادات يعود إلى حسد ما... حسد على اليسر والشجاعة والتدبر وسبر المنوعات، مما لا يتّضح به العديد ممن يعملون في حقلي الفكر والبحث: والأرجح أن غياب هذه المكات لديهم يعود إلى طبيعة الخروقات التي قام بها إبراهيم... فهي من جهة تتوسل مهارات وعلاقات معينة ليست متوافرة لدى الجميع؛ ولكنها من جهة أخرى لا تفتح أفقاً جديدة، لا في الطروحات الفكرية ولا في السالك للشخصية... بل تظهر هكذا، نهائية، ذات طابع محدد جداً، لا تولّد غير نفسها... فلا يأتيها النقد بعين تكرار افعال ايمان وولاء لانكار قديمة أثبتت بدورها عقمها.

هناك مسائل أخرى لا تقلّ صعوبة وتعرجاً من الخروقات التي أحدثها إبراهيم في جدار اللطيف الاجتماعي والبحث العلمي في العالم العربي أوطها: وهذه الممارسة، المؤسسة مرتباتها، تحتاج دوماً إلى استدعاء طرفيها في الأخرى، فالباحث، وهو كائن غير معترف به في عالمنا العربي، يستطع تحمل التجاهل العام لاتجاهه لكن ليس بمقدوره القيام بعمله بلا مقابل مادي، ولا فسخ عمره جائداً. أما الاسكنة الوطنية التي يتّاح له فيها القيام بعمله فهي إما الجامعة أو المراكز البحثية الرسمية: وهاتان الأخيرتان، إن لم تدعم بعض «خططهما» مؤسسات رابطة، مناصحة لها الشروط والمواصفات والموضوعات، وكلها مقننة، مانهما لا تكونان جانتين لا في مشروعاتهما ولا في استيعاب الشروط المعيشية الدنيا للباحث. لذلك فإن الباحث الذي لم يبرح من معيبيه ما يغطي حاجاته، ويرغب بالقيام بعمل حقيقي من نوع الهلاك، سيجلب إلى مراكز التمويل البمشية الأجنبية. وهذه الأخيرة لها بدورها مشكلاتها المعروفة، وعلى رأسها اهتماماتها البحثية الخاصة التي لا تتطابق دوماً مع الاهتمامات التي يعتقد الباحث في داطه بأن بلاده جديرة بها. هكذا نراه، لو أراد الاستمرار، وهذا من حقه، منطلقاً في موضوعات وطرق ليست دائماً على تناف مع عاله الخاص... أو العام كل هذا يجب أن لا يفل أن العديد من الأبحاث الممولة من المراكز الأجنبية صارت من المراجع التي لا بد من العودة إليها في المجال الذي يخصها.

أما المسألة الثانية، فتعتمد بالقوانين وكيفية تطبيقها وطرق دوع مخالفيها في العالم العربي. إذ ينتشر فيه نظم لهذه القوانين تعامش معه أكثر المواطنين عظمة وانظم شأننا على حد سواء: فهم يتركون أن هناك بعض القواعد الواجب عدم مخالفتها، تحت طائلة مسؤولية جسيمة، لكن قلة منطبق هذه القوانين وعجلة الحياة العملية للتسارع، تدفعهم إلى تقص بعض القواعد تيسيراً لأمر حياتية وعملية، والذي يحصل لا السلطة ذات البصيرة العالة، تعرف بهذه المخالفات للقوانين، ولكنها لا تحرك ساكناً. ليس عجزاً أو تعاطفاً، بل انتظار الساعة التي سوف تستخدم فيها هذه المخالفة في عملية ابتزاز سياسي معلوم، فتقول:

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----

تقريباً حرفياً، للمواطن المخالف، في اللحظة المناسبة للابتزاز . أما إن
تتماشى معي وتظهر الولاء التفصيلي لسياساتي، أو اسجل عليك هذه
المخالفات... وهو تسجيل يتجم عنه عادة الخراب لكثرة ما تراكمت
المخالفات: هذا ما يحصل مع المواطنين الساكن في حي فقير، والمضطرب
مثلاً لمخالفة القانون بأن يقدم «بسيطة» غير شرعية من الثياب القبيحة أو
السجائر أو الخفض... والذي يلقى أهله من الجوع يوم «الانتخابات»
بأن يصوت للمشروع الرسمي الذي سوف ينقذ الطرف عن هذه
المخالفة. وهذا ما يحصل أيضاً للأحزاب التي واكمت منذ سنوات من
المخالفات ما يلتفت النظر... والتي ضيقت مخالفة للقانون، لحظة كبر
راسها واعتقدت نفسها قادرة على الإخلال بصفو الحكومة وسكنتها...
وهذا ما حصل لسعد الدين إبراهيم، الذي قام، بحسب محاضره
للتحالف، بمخالفات تمتاح إلى زمن معين لارتكابها... وقد «تذكرته»
الحكومة عندما شرع بإحضار مراقبين إلى الانتخابات التشريعية
القادمة : وهي مباينة تطل أعز ما عندها، أي صورتها أمام الملا.
والصورة هذه تقضي بنا إلى الحيرة التي انتابت الجميع، وقولها:
كيف يمكن لحكومة صديقة للولايات المتحدة الأميركية أن تصمد أمام
ضغوطها من أجل إطلاق سعد الدين إبراهيم؟ لدى محاولة الإجابة،
علينا الأخذ بعناصر غير مألوفة تماماً، اعتدنا على رؤيتها خلف كواليس
السياسة... ولكن أيضاً نحتاج إلى إعادة القول أن الصورة تحولت إلى
السلاح المعنوي الداخلي لسلطة شميحة المظالم، ثم إلى مادة تعبوية
شبه مضمرة لجميع الطوائف، ضد «مفوض» هو اليوم، كما الأمس،
الصديق والمشير والمنسق الأكبر

دلال البزري

المصدر	أ	ب	ج	د
التاريخ	١٠	١١	١٢	١٣

٦ شارع مصر الدول
الغرفة ٢٠٠٠
نابليون / مراكش
[٢٠١٦] eve١٥٠٠٠
E mail merri56@hotmail.com

ميريت
للتنشيط والمعلومات

توجيه تهمة التخابر والرشوة

للسيد الميريت إبراهيم

وجهت النيابة أمن الدولة لعملي
مساء امس تهمة التخابر
والرشوة الى الدكتور سعد الدين
ابراهيم للتمه الاول في قضية بن
خلدون. كانت النيابة قد استدعت
التمه للمرة السابعة مساء امس
قبل تجديد حبسه، ووجهته
بالسؤال للتمهين الجدد في
القضية. كما واجهته بالاستندات
التي تم ضبطها أثناء اجراء
العاينة لقولته بالمعادي امس
الاول.

سفير الولايات المتحدة يطلب لقاء رئيس الوزراء

مصر: ابراهيم جاسوس اميركي

□ القاهرة - محمد صلاح

في صحيفة «نيويورك تايمز»
وعلى رغم أن حدة الهجوم الاعلامي المصري على
فريدمان وجهات اميركية خفت بدرجة كبيرة أمس،
يبدأ ان القاهرة اختارت قضية «مركز امين خلدون»
مسرحاً للرد على الحملة الاسيركية. واعتبر مراقبون
أن الاتهام الجديد، يعني ابراهيم واميركا في ان،
بعدها لاحقوا ان النيابة حذت اسم الدولة التي
اعتبرت ان ابراهيم تخاير معها (راجع ص ٩).
وجاء التصعيد المصري بعد أقل من ٢٤ ساعة
على مقال نشره في صحيفة «واشنطن بوست»
المصفاي الاميركي جيم هولمان، الذي يعتقد
المسؤولون المصريون أنه قريب الى دوائر صنع
القرار في الولايات المتحدة. وانتقد مقال الزعماء
العرب وبينهم الرئيس مبارك وحملهم مسؤولية فشل

■ وجهت نيابة امن الدولة العليا في مصر امس
الى رئيس «مركز امين خلدون للدراسات الانسانية»
الدكتور سعد الدين ابراهيم تهمة «التخابر مع دولة
اجنبية هي الولايات المتحدة، بغصد الإضرار
بمصالح مصر العسكرية والسياسية والاقتصادية».
وجاء هذا التطور ليزيد تعقيد الأزمة المصرية -
الاميركية التي نشأت بداية الشهر الماضي إثر اعتقال
ابراهيم (يحمل الجنسية الاسيركية) ونداعلت بعد
اتهام اوساط اميركية القاهرة بالنسب في فشل
مفاوضات كامب ديفيد لرفضها ممارسة ضغوط على
الرئيس ياسر عرفات لقبول طرح اميركي يتعلق
بمسألة القدس.

وظهرت الأزمة على السطح بفعل مقال نشره
الثلاثاء الماضي المصفاي الاميركي توماس فريدمان

140

محاميه اعتبر القضية سياسية وحلها يحتاج الى قرار سياسي

مصر: اتهام ابراهيم بالتخابر مع اميركا يزيد الازمة مع واشنطن تعقيداً

□ القاهرة - محمد صلاح

مرحلة لاحقة ليسلم نحو ١٥ آخرين من الباحثين والمعاملين مع المركز، وهيئة دعم الانتخابات، المعروفة باسم «ميدى» والتي يشغل ابراهيم موقع أمين الصندوق فيها. وصيبت النيابة حبس ابراهيم مرتين، كما مددت حبس عمالية المتهمين في القضية. وينتظر أن تبت النيابة الممثل في مصير رئيس المركز وسكرتيرته، وإن كان التطور الأخير يؤكد أن إطلاعهما بات مستبعداً تماماً.

ومنذ القبض على ابراهيم طالبت الولايات

المتحدة بإطلاقه كونه يحمل جنسيتها، وصدرت بيانات عن الخارجية انتقدت تعامل السلطات المصرية مع القضية، وحبس ابراهيم من دون إحالته على القضاء.

وتراجع ابراهيم في جلسة أمس عن موقفه وأعلن الأسبوع الماضي بعدم التعاطي مع تحقيقات النيابة أو الرد على أسئلة المحققين، بعدما اتهمه محاميه بأن ذلك قد يؤثر على موقفه في القضية، لكنه ذار في بداية التحقيق واحتج على نقله من السجن إلى مقر النيابة

في سيارة ترقيات تابعة للشرطة خالية من أي مقعد، وقال إن حياته تعرضت للخطر وأنه انقلب أكثر من مرة داخل صندوق السيارة المغلق أثناء سيرها، وطلب إثبات احتجاجه في محضر التحقيق، لكنه فوجئ بتطورات جديدة حين واجهه المحققون بتهمة التخابر.

وتضمنت المعلومات عن التهمة بأنه شارك يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان (أبريل) العام ١٩٩٤ في مؤتمر عقد في واشنطن نظمه معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لوزارة الدفاع الأميركية بالتعاون مع المركز المصري للدراسات الاستراتيجية الذي كان يتراسه في ذلك الوقت السيد أحمد فخر. وعقد المؤتمر تحت لافتة

مستقبل العلاقات المصرية - الأميركية في مناسبة مرور ٢٠ سنة على عودتها بين البلدين، وشارك في المؤتمر، إلى جانب ابراهيم، عدد من الأكاديميين والباحثين والسياسيين المصريين، بينهم وزير الشباب الحالي الدكتور علي الدين هلال ورئيس تحرير مجلة «السياسة الدولية» الدكتور أسامة الغزالي حرب والإستاذة في جامعة القاهرة الدكتور هبة خير الله والسفير تحسين شمير

■ بخلت قضية «مركز ابن خلدون للدراسات الأممية» المتهمة فيها الدكتور سعد الدين ابراهيم وأخريين من الباحثين والمعاملين مع المركز معطفاً جديداً، في موازاة الطغلات التي ألزمتها أزمة مصرية - أميركية بفعل مقال نشره الثلاثاء الماضي الصحافي الأميركي توماس فريدمان في صحيفة «نيويورك تايمز».

ووجهت نيابة أمن الدولة العليا إلى ابراهيم الذي يحمل الجنسية الأميركية تهمة: «التخابر مع دولة أجنبية» في الولايات المتحدة، بقصد الإضرار بمصالح مصر العسكرية والسياسية والاقتصادية» وذلك خلال جلسة تحقيق جرت معه أمس في حضور محاميه فريد الديب الذي اعتبر أن القضية سياسية وينبغي حلها بقار سياسي من دون أن يعني ذلك، قانونياً، تدخل في القضاء.

واستندت التهمة إلى مشاركة ابراهيم في نيسان (أبريل) العام ١٩٩٤ في مؤتمر نظمته وزارة الدفاع الأميركية (بنتاغون) في واشنطن التي فيه بحثاً عن «الطرف الإسلامي» في مصر، وعلى رغم مشاركة مصريين آخرين، بينهم مسؤولون، في المؤتمر الذي عقد تحت عنوان «مستقبل العلاقات المصرية - الأميركية» رأت النيابة أن إجابات ابراهيم على أسئلة طرحت في المؤتمر تضمنت الخوض في أمور عسكرية وسياسية ومعلومات تتعلق بالأمن القومي لبلاد ما دعاها إلى توجيه التهمة إليه.

وكانت السلطات أوقفت بداية الشهر الماضي ابراهيم وسكرتيرته السودانية الجنسية نادية عبدالنور وأحالتهما على نيابة أمن الدولة التي أمرت بحبسهما مدة ١٥ يوماً ثم نمة التحقيق، بعدما وجهت لهما تهمة تلقي أموال من جهات أجنبية مقابل إمدادها بمعلومات مغلوطة عن الأوضاع في البلاد مما يؤثر على موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية ويضر بالأمن القومي للبلاد، واتسع نطاق القضية في

إضافة إلى دبلوماسيين مصريين يعملون في السفارة المصرية في واشنطن. والتي إبراهيم في المؤتمر بحثاً عن التطرف الإسلامي في مصر. لكن التهمة استندت إلى كونه خاض في الرد على أسئلة تتعلق بمعرفة التوجهات المتوقعة للقادة العسكريين المصريين بالنسبة إلى سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة.

ونفى إبراهيم التهمة مشيراً إلى أن المؤتمر عقد بشكل علني وشارك فيه مسؤولون مصريون، ولو كانت المشاركة تمثل ضرراً بالمصالح المصرية لما شارك السفير المصري في واشنطن وبعض العاملين في السفارة فيه. وأوضح أن أوراق المؤتمر والنقاشات التي جرت فيه طُبعت في كتاب صدر في القاهرة باللغة الانكليزية. لافتاً إلى أن المؤتمر نفسه عقد مرة ثانية في القاهرة، وشارك فيه الأشخاص انفسهم إضافة إلى عدد من موظفي وزارة الخارجية المصرية.

وصف الدبيب التطور الأخير بأنه «منعطف سياسي خطير في قضية مركز ابن خلدون». وأعرب عن أمله في حلها عند صدور لائحة الاتهام في القضية. وقبل احتلالها على المحكمة. وتساءل: «كيف توجه التهمة إلى موثقي لجرد مشاركته في مؤتمر شارك فيه مسؤولون في مواقع رسمية؟». وأضاف: «لو كانت المشاركة تمثل ضرراً لمصر ما كان من شاركوا أن يحتلوا في مرحلة لاحقة مواقع مهمة ومناصب رسمية مثل وزير الشباب الدكتور هلال الذي يشغل حالياً منصباً وزارياً في حكومة مصر». واعتبر الدبيب أن عقد المؤتمر مرة أخرى على الأراضي المصرية «يدل على أنه لم يكن مخالفاً للقانون أو يفرض الشك». لافتاً إلى أن رئيس «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية» في مؤسسة «الأهرام» الدكتور عبد المنعم سعيد شارك في مؤتمر القاهرة، ونفى كلمة مثل إبراهيم وحرب وعسبره. واعتبر أن التحقيقات التي جرت مع موثقه منذ القبض عليه، لم تثبت تورطه في أعمال مخالفة للقانون فكان الاتجاه إلى الربط بين الجندية الأميركية التي يحملها والوقوف بالنسبة إلى أميركا.

وأضاف: «دخلنا منعطفاً خطيراً يراود لسعد الدين إبراهيم فحين أن يكون هو رأس الدبيب الطائر. والقضية تحتاج إلى قرار سياسي لإنهائها». مشدداً على أن إغلاق ملف القضية بقرار سياسي من يعد تدخل في أعمال القضاء. وأوضح أن قانون السلطة القضائية ينص على أن النيابة العامة تابعة بأكملها إلى وزير العدل. وما دامت القضية في حوزة النيابة ولم تحل بعد على المحكمة فإن قراراً سياسياً يحلها لن يعد من قبيل التدخل في أعمال القضاء».

اتهام سعد الدين إبراهيم رسمياً بـ«التخابر» نيابة أمن الدولة تطلب إدانته بتهمة عقوبتها السجن 25 عاما

القاهرة: اشرف الفقي

في تطور مفاجئ للقضية
مركز ابن خلدون وجهت نيابة
أمن الدولة العليا بمصر أمس
تهمة التخابر لى رئيس مركز
ابن خلدون للدراسات الانمالية
الدكتور سعد الدين ابراهيم
وقال محاميه فريد العيب
لـ«الشرق الأوسط» ان النيابة
وجهت له هذه التهمة على خلفية
علاقاته مع الولايات المتحدة
الاميركية وكانت النيابة واجهت
الدكتور ابراهيم في جلسة عقدت
يومى الجمعة والسبت الماضيين
بالتهم المنسوبة إليه والتي
نفاها، وأكد ان عمله البحثي
ليس فيه أي نوع من أنواع
التخابر.

وينتظر إحالة أوراق القضية
الى المحكمة التي يتوقع أن
يصل حكمها الى 25 سنة في
حالة إدانته بالتخابر. وقد أخلت
النيابة سميل مشهم آخر باحث
بالمركز، ويدعى محمد مختار
بضمآن محل اقامته.
وقد نددت سبع منظمات
للدفاع عن حقوق الإنسان بصفت
الاتحاد الأوروبي بشأن اعتقال
ابراهيم.

بعد إخلاء سبيل سعد الدين إبراهيم

أقارب المتهمين يتحدثون عن ضغوط السفير الأمريكي للإفراج عنه!

قال من قبل لوكالة الأنباء الفرنسية: قال فرد الدين لا لا يوجد تسخير ولا تجسس ثم لاضاف ان التحقيقات مستمرة وأن سعد سوف يذهب إلى سجن طرة لإتمام إجراءات الإفراج وضع الكفالة ثم أخذ فرد الدين للحاسب بحري لتصالات عديدة من التليفون المحمول ثم أطلق بالسيارة كان سعد ما زال في مبنى القنينة

القتت الأسرع، بخلاف شقيق مادية عبدالقادر، والذي أكد أن الضحية سياسية وزعم أن السفير الأمريكي اتفق بمسئول وزارة كبير مرعى في وقت قصير خلال هذه الأيام شغل كقضية وبال بكون لنا عدة أعضا أن قسرة المصرية هي التي لعت الاتهام لها وقال أن صاغت القرححات انصرف قبل أن يتسلم خطاب الإفراج من المتهمين وإلى هذا سوب جعل سعد ونحوه يذهبان إلى السجن مرة أخرى لإنهاء إجراءات الإفراج

أيشا بعد أن سمع أحمد إبراهيم

إبراهيم، وثانية عبدالقادر - العبد الثاني لركز ابن خادمن يسمعون إلى مبنى القنينة ويركان دون اعتراضات وفي التليل بطس المصطفى في الاعتزاة وبعد تحقيقات استمرت ما يقرب من ثلاث ساعات، نزل ورجل الشرطة وتضاعفت الإجراءات الأمنية المشددة لاسفل مبنى القنينة، وما هي إلا لحظات ونزلت مادية عبدالقادر، بلاسيها البيضاء، كانت قارحة نمر على وجهها، ونفذت أثناء صعودها سيارات القرححات لتسقيها خلال قاعة التقهوا مسجالي بكفالة ه آلاف جنيه وسرعان ما نزل فرد الدين، مصفى سعد وفر يتسلم سجناء كوني يتحدث ضامعا يزعم المتصرين إلى المصممين

نكلا إه تم إخلاء سبيل د سعد الدين إبراهيم بكفالة ١٠ آلاف جنيه وأضاف الدين أنه قلت كلمين فقط في التحقيق ، حيث طلبت بالإفراج عنه : أن التحقيقات وصلت لمرحلة لا تستوجب حيسة احتياطيا، وسوقه عن اتهام القنينة لسعد بالتخاير مع أمريكا كما

مثالما شكلت قضية مركز ابن خادمن مستطابا كبيرا على ساحة العمل السياسي كانت قضية حسن سعد إبراهيم ثم الإفراج عنه بمثابة وجبة صحفية ساحة تلتهم تفاصيل الصورة من مبنى القنينة حتى فيلا سعد إبراهيم في المبنى وشاليه السلعل للشمالي ، حيث فرغ إلى هناك في أعقاب الإفراج عنه

والأسرع، ترصد ملاحم الصورة يوم الخميس الماضي كان يوم نظار تجويد حسن المكتسور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خادون ، ذلك بداية أمن الدولة العليا بمصر الجديدة، في حضور حشد إعلامي كبير للصحف المصرية وكذلك وكالات الأنباء العالمية والفضائيات العربية وأمام مبنى القنينة وسط جو شديد الحرارة وقف المصورين ينتظرون التناقل للصور لسعد الدين إبراهيم في أثناء نزوله من مبنى القنينة ولكن المصور حاول إيعاها، وجدت مشادة خفيفة بين المصورين ورجل الشرطة، على إثرها تم نقل سيارات القرححات ووضعها في مكان بعيد عن المصورين ، وعلى الجانب الآخر كان المصممين ومراسلو وكالات الأنباء يمسون في الاستراحة الخاصة بالقنينة وكان الجميع ينتظر صدور قرار خطير تصدره شاة أمن الدولة بشأن د سعد الدين إبراهيم، حيث إنها المرة الأولى التي ينيه عليهم باصطحاب مصورين ، وأثناء جلوسهم حضر عميد شرطة مصريةهم بكه سوف يسمح لهم بالتصوير ولكن على مسافة تزيد على ٢٠ مترا

أيشا كان اقرب صعد الدين



دابة عدد المور سكرتيرة مركز ابن خادون بعد الإفراج عنها

القانوني ما زالت اسام القضاة لكن
الدولة الامم هي فتح الباب على
مصرانية لكل من هي وياكي يتي
علاقات مشبوهة مع جهات اجنبية
معادية، وتتيح الفرصة لاجمع المعلومات
ويرصد احداثا، اويان بحرية، ولي
اعتقلتي انه لايد من وضع ضوابط على
عسكرية، جمع للظواهرات، لا ته ليس
صحيحا ما يقال من ان الظواهرات متاحة
في عصر ثورة الاتصالات، فهذا حق
يراد به باطل، فالتحليل للظاهرة اقدم من
مجرد وجودها، لكن اهم دالة في هذه
القضية هو ان العدو الصهيوني وجهاز
المخابرات الاسريكية مازالا يبتهران ان
مصر عدو يتوخى اختراق صفوفه
والبحث بانه القوي

● الدكتور عبد الرحمن سعد يرى ان
عملية ركن القضية حتى يتساقا افراي
العام مسلة سياسية غير مستبعدة،
كما حدث في قضية التنظيم للصورة
لحقوق الانسان، فقد اتضح ان ضغوط
الجانب الاسريكي وخمسوسا بعد
الصلة الاعلامية على الرئيس مبارك
وموقفه من قضية القدس، كان لها دور
في تراجعا قضية مركز ابن خلدون

● ويظل العددي السياسي للقضية
يتزايد دون حسم لتخطا اوراق قضية
مصر باعتمادهم الحصن العربي
الحصين الذي لا يعترف بانه ضغوط
يديرها اهل الدياسة.

السيد جمال الدين
زهير العربي
تصوير احمد شريف

شعبي سعد نيا الإفراج عن شقيقه
أخراج لعاقبة كخيرة من القنود (وفاة)
الخصمين (ولمكة جيب) وسعد إلى أعلى
مبنى البداية ليمسد الكفالة وما هي إلا
لحظات ونزل سعد في طريقه إلى سيارة
الترجيحات كان يرتدي سهوبا رماديا
وقميصا مقشاه وكانت الانسلافة لا
تدرك وجهه، ثم سعد إلى سيارة
الترجيحات في حراسة أمنية مشددة في
طريقه لإتهاء إجراءات الإفراج
في تمام الساعة مساء الخميس كان
الاحتفال في ليلا الدكتور سعد
بلمعادي مخصصوا على الأصغاف،
والقارب، وتلقى التبرعات من اللواتي
بالإفراج عنه بعد القضاء، السالخن
والجمام اللذان تحدث سعد إبراهيم عن
أبنة في تعيين مدير جنيد للمركز مع
احتفاظه بالإشراف على مجلس الأمناء
والإضافة إلى تعيين مستشار فاسم ناتنا
الصين، وهو الذي بعد كتابا يدافع فيه
عن الدكتور سعد بدمان مثقف تحت
المصاهرة وتشن الدكتور هجوما على
وسائل الإعلام التي هاجمت موقفه وعلى
واسها جريدة الأسبوع

قرار الإفراج عن رئيس مركز ابن
خلدون بكفالة على دمة للقضية يفتح
باف القضاة سموات للتحدة، التي يرى
البرعض انها حامت بعد تفشل سياسي
نتيجة للضغوط الاسريكية، ووراءها
البرعض مجرد إجراء قانوني لا يضي
إعلاق على القضية التي ما زالت
مطروحة أمام المحاكم، بدورنا طرحنا
السؤال على بعض المطلقين
للجنس احمد بهاء شعيان اصلها
بقوله اعتقد ان القضية اكبر بكثير من
مجرد حمورها في لالات الإفراج عن
سعد إبراهيم، للقضية من حيث الشكل

١ مقال آخر لـ «توماس فريدمان» ينفت فيه سموه!

اعتقال سعد الدين إبراهيم «وحشية» وعداء للديمقراطية!

الديمقراطية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة
سعد الدين إبراهيم بناء على اتهامات
باطلة بالأمس من ذلك أن عدداً من المعلقين
الأرثوذكس كتبوا مقالات
الفتاحية في صحفهم أعربوا
فيها عن تأييدهم لاعتقال
إبراهيم لأن الاتحاد العربي
قام بتحويل دراسة كان قد
أعدّها عن عملية الانتخابات
ولأنه كان يزيّد التضييق مع
إسرائيل ولا يزال هناك عدد
من الخبراء العرب يكرهون
إسرائيل والغرب أكثر مما
يحبون الديمقراطية



سعد الدين إبراهيم

وبعد ذلك كانت هناك أخبار
طيبة، منها أن رامي الخوري
الكاتب الصحفي الأردني للشيخ
والديمقراطي الشجاع وصف اعتقال إبراهيم
بتهمة تلقى تمويل أجنبي بـ «قمة للامانة»
من جانب نظام يتلقى هو بنفسه مساعدات
أمريكية. وقد استنكر خوري وعدم وجود
موسى الخلاقي بالنول العربية، كما استنكر
«الوحشية» القضائية السائدة فيها وهاجم
رفاعة الذين أيّدوا اعتقال إبراهيم، والذين
وصفهم به «الشميطين» فاضى الثقة في
انفسهم. وفي الضفة الغربية يمارض الآن
اتصار الديمقراطية الفلسطينية بأسر
عرفات، وقد افتتح صحفيون فلسطينيون
موقع إنترنت Amin-org لكي ينشروا به
كل ما يحذف رؤساء تحرير الصحف
الحلقة، أو قضايات عرفات. كما صاغ ذلك
رئيس معهد الدراسات الفلسطينية في رام
الله، د. خليل الشافعي: مع عرفات طدياً
حاكم وحيد غير مستعد لانتقال السلطة أو
الاعتراف بالجمعية المنى (ونظريته في
العمل تقول): «سأعطيكم دولة، وستنجزونها
كما يحلو لكم. وعندما أموت خذوا إيديامي
وورثوها به على ما تريدون. لكنني إن
أموت دعوني أحصل على الدولة، وهكذا
أصبحت محتاجين لدولة لكي نضع حداً
لثروات منظمة التحريض والبروتانتا - ثرات
الاستعداد واللاجهزة السرية والحاكم
العسكرية وعدم تقديم التقارير عما يتقد من
أعماله

لم يكن المقال الشهير طبعاً مصر، هو
المقال الوحيد الذي حاول فيه «توماس
فريدمان» الإنسان مصر وتصويرها وكأنها
تسبح يدور في السلك
الأمريكي فهو يحاول بشكل
مستمر خلق صورة نمطية
متحولة عن العرب. هم
مستبدون من وجهة نظره لكن
العملة مستعبد دور كساره
البنك التي مستعبد قشور
الجموع العربي - كما يبرش
النظام الديمقراطي في رأيه
هو النظام الذي يقدم علاقات
تعاون مع إسرائيل هذا
المقال نشرته صحيفة

«هارتس» لفريدمان يوم ٢٦
يوليوز الماضي وترجمه ياسين
حسام الدين. يقول فريدمان: هناك عملية
كاملة لتسريب في أوصال العالم العربي
شيئاً فشيئاً تعمل الإنترنت والعملة فيها
عمل كساره البنك التي تحط قشور
الجموع الصلبة وتزده مؤيدي الديمقراطية
بأفوات جديدة. ومع ذلك فلا تخشعوا
أنفسكم، فهناك اتهامات مسيحية
للمنظمة الديمقراطية زورهم وتصور بالبراد هي
الأخرى في هذا العالم العربي، وليست
هناك وسيلة لمعرفة أي الفريقين سينتصر.
يؤيد أن لغة معركة نشطة مفعمة بالحياة
على الأقل تدور رحاها في جانب آخر من
العالم العربي.. فالتنصص موقع إنترنت
«Cairo Times»، وهي صحيفة مصرية
جديدة تصدر باللغة الإنجليزية في قريش.
وعندما تأتي الصحيفة إلى مصر تقدم
الحكومة المصرية باستخدام نفس الرقيب
يطعمون حالياً بحروف حمراء باردة في
موقع الإنترنت الخاص بهم «Cairo
times.com» كل ما تنحدر الحكومة
وتشيطه من الصحيفة، في باب اسموه
من طبعنا وقد مرّت هذه الغالات (أريا) ...
فيمكنكم اللجوء - على سبيل المثال - إلى
مصدر الاقتصاد الحديث لتعرف إلى أي
حد حفا تصل خطورة الفساد في مصر..
ولتر بالبطش ما لم يحبه الرقيب فحظاً!

إلا أنه لا يزال هناك كثير من الجهد
والعمل ينتظر دعاة الديمقراطية ومؤيديها
الدرب فيأجروا مخول قامت مصر منذ
ثلاثة أسابيع باعتقال خبير العلوم

تأليف: توماس فريدمان
ترجمة: ياسين حسام الدين
معا أرته: ٢٠٠٠/٧/٢٦

تنويريون مريضون يتعاطفون مع (سعد الدين) ويكرهون (إبراهيم)!!

عجيب أمر هؤلاء (التنويريين) الذين يدعون مساح سماء، يدافعهم عن حقوق الإنسان و ضد انتهاك الدولة المستبدة لها ويؤيكون بحقوقه في صحتهم القديمة والاسموية علي اعتقال (سعد الدين إبراهيم) اللهم بغضبا والرشوة العولمية والتزوير والتفويض وتوريط شباب الباحثين في قضايا وشبهة شائكة. ولكنهم عندما تتحدث حقوق الآخرين، وخاصة إذا كان هؤلاء (يبيع التنويريين الجدد) كسلفهم ويصمتون صمت القيد هذا إذا كان لهي ويصمتهم حياء، ويحدث البعض الآخر ممن فقه مكرًا، يزايد علي للدولة في صبرهم، وأهل المواقف من حزب العمل ومحاربه اقتراصة المنظمة من قبل أجهزة الدولة الأمنية والسياسية (في تحت سياسي غير مهووم) كشف للجميع هذا الوجه للزائف للتنويريين الكذبة، فهم دعاة دفاع عن حقوق

يقسم



د. رفعت سيد أحمد

يا دعاة حقوق الإنسان، أيتها المدافعين عن (سعد الدين)، أين دفاعكم عن إبراهيم شكري، عن حزب العمل، إن خالفكم بل خالفنا نحن أيضا مع بعض قادة الحزب في إدارة مشروع «وليمة لاعتصاب المهر» السامة لا يبرد هذا للصمت المخزي، الذي كشف إلي أي مدى زيف دعاياكم وطلان منطقي، إن ما يتعرض له حزب العمل إن مستهم وكذا باقي القوى للوطنية عليه، سرور بطلانكم جميعا، فالتفتوها ولا تبتغيوها وتؤيروا بجد فالمصيبة ضد الوطن كله!! والله اعلم

